الثلاثاء 9 آب 2022
العدد 4697 السنة السادسة عشرة
Mardi 9 AOÛT 2022 nº 4697 16ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضيّة

60% من الأدوية غير متوفّرة
دواء السرطان المدعوم... في الوزارة حصراً؟

6

المصارف تهزّ البلد بيمينها: عودة إلى زمن السلطة الموازية [4]

الوسيط الأميركي يعود إلى إسرائيل
حديث عن اتفاق لا يبدّد خطر التصعيد [2]

مايمكن تاكيده هو ان إسرائيل خرجت من الجولة بجرعة ثقة مفرطة، واعتقاد بانه بات بإمكانها فعْل ما يحلو لها في أيّ ساحة من الساحات الفلسطينية (أ ف ب)

تحتجب «الأخبار» غداً لمناسبة ذكرى عاشوراء

قضية اليوم

هوكشتين في إسرائيل: حديث عن مسوّدة اتفاق لا يبدّد خطر التصعيد

(هيلم الموسوي)

ميسم رزق

لم تكُن انطلاقة الأسبوع عادية أمس مع عودة الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين إلى تل أبيب، وفقَ ما أعلنت وسائل إعلام عبرية. إذ كشفت «القناة 12» أنّ «الوسيط الأميركي في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، عاموس هوكشتين، موجود في إسرائيل»، مشيرة الى «أن إسرائيل أمام سلسلة تحدّيات، أبرزها تجدّد المحادثات النووية الإيرانية والمفاوضات على خط الحدود البحرية في لبنان»، ولافتةً إلى أنّ «هذه الأمور سترفع مستوى التوتر، ولذلك نحن مقبلون على فترة حساسة».

وجدّدت عودة هوكشتين الاهتمام المحلي والإقليمي بملف ترسيم الحدود، فيما الجميع يستعدّون لخطوته التالية، وهل يعود إلى بيروت حاملاً اتفاقاً خطياً ينتظر التوقيع، أم أن «إسرائيل» تنصرف إلى اللعب في الوقت الضائع على حافة المواجهة المؤجّلة التي أكدت المقاومة على لسان أمينها العام السيد حسن نصر الله أنها حتمية فيما لو منِع لبنان من استخراج ثروته؟

في الأشهر الماضية، تحكّم بملف الترسيم ستاتيكو هشّ جعل الحركة الخاصة به محدودة الفعالية، إلى أن تدخلت المقاومة بشكل مباشر، قولاً وفعلاً، ونقلت لبنان إلى موقع آخر في التفاوض مهدّدة بمعركة استباقية لحماية كنزه النفطي، ما أعاد الزخم إلى الملف، فضلاً عن مسالتَين إضافيتَين تتصلان بالصراع: «الأولى تتعلق بتحديد لبنان، بقوة المقاومة، فترة زمنية تمتدّ حتى مطلع أيلول لتوقيع الاتفاق، والثانية اقتراب فصل الشتاء الذي يتأهب الاتحاد الأوروبي لاستقباله على وقع سيناريوات مخيفة بعدَ تقليص روسيا ضخ الغاز إلى أوروبا». ما جعل الملف من أولويات الإدارة الأميركية التي تضغط للتوقيع، إلى حدّ التدخل لدى جهات إسرائيلية ومنع استخدامه في البازار الانتخابي. كما أشارت مصادر مطلعة نقلاً عن دبلوماسيين غربيين قالوا إن الرئيس الأميركي جو بايدن أثار هذه النقطة مع القيادات الإسرائيلية، ومن بينها زعيم المعارضة بنيامين نتنياهو.

> خلاف بين عون وبري حول توقيع الاتفاق في قصر بعبدا او في الناقورة!

الّلافت في هذا الإطار، أن المعنيين بالملف يبدون أكثر ميلاً للقول إن «الاتفاق صار أقرب من أيّ وقت مضى للأسباب المذكورة»، لكن «على لبنان أن يراه مكتوباً للتوقيع عليه». وأشار هؤلاء إلى تفاصيل الاتفاق التي وافقَ عليها العدو الإسرائيلي في المضمون، لكنه لا يزال يبحث عن مخرج شكلي لها. وفي هذا الإطار، أشار المعنيون إلى أن هذه التفاصيل تتضمّن اعترافاً إسرائيلياً بالخط 23 مع تعديل بسيط في إحداثيّاته، والإقرار بحقّ لبنان بالبلوك الرقم 8 كاملاً، وعدم وجود شركات تجارية مشتركة، فضلاً عن أن حقل قانا سيكون من حصة لبنان. لكن في هذه النقطة، تقول مصادر مطلعة إن «العدو الإسرائيلي لا يُمكِن أن يتنازل عن هذا الحقل من دون مقابل، فقانوناً يحتاج أيّ تنازل عن ملكية إسرائيلية (يعتبرون الحقل من حصة إسرائيل) إلى موافقة مؤسسات عدة في الكيان؛ منها رئيس الدولة ورئيس الحكومة مع ثلثي أعضائها، فضلاً عن غالبية الثلثين من أعضاء الكنيست، وهو أمر غير متوافر»، لذا «يبحثون عن مخرج يتحدث عن سيادة إسرائيل على الحقل، على أن يكون مخزونه ملكاً للبنان». ويتفرّع من هذه النقطة تفصيل آخر متعلّق بعمل الشركة التي ستُنقّب في حقل قانا، فهل ستكون بحاجة إلى إخطار أم إلى إذن من العدو كلما أرادت الدخول إلى الحقل؟ وحسب المصادر، وافقَ هوكشتين نفسه خلال لقاء بعبدا على أن يكون إخطار بالعمل حتى لا تتحكم «إسرائيل» بالتنقيب داخل الحقل.

كل هذه المعطيات تعكس دفعاً لإحداث خرق في جدار ملف الترسيم، مع العدّ التنازلي للمدة الزمنية التي وضعها لبنان، فضلاً عن تطوّر جديد دخل على خط التفاوض يتمثّل في اعتراف اليونان بملكية شركة «إنيرجيان» او جزء منها ووجود عاملين يونانيين على متنها، ما قد يضعها أمام ضغط شعبي كبير يمنعها من المخاطرة بأرواح مدنيين يونانيين من خلال العمل في بؤرة أمنية حساسة. وإذا كانَ البعض يميل إلى التفاؤل، فإنّ ذلك لا يبدّد خطر التصعيد في أي لحظة إذا لم يصل العرض مكتوباً خلال الأسابيع القليلة المقبلة، كما لا يلغي الخلافات الداخلية المستترة حتى اللحظة، إذ لفتت المصادر إلى «وجود خلاف بين رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، فالأول يريد توقيع الاتفاق في قصر بعبدا بشكل منفصل، أما الثاني فيُصرّ على أن يكون التوقيع في الناقورة».

تقرير

وثيقة تكشف تفريط الدولة بحقول الغاز وأهمية «بلوك 8»

حقل «قانا» ليس وحيداً

عبدالله قمح

تُريد «إسرائيل» طرح الحقوق السيادية اللبنانية، الغازية والنفطية، في البازار التفاوضي كجزء من «اتفاقية السماح» التي تربط الولايات المتحدة مستقبل إنتاج الغاز في لبنان بها، في إطار «الحل النهائي» للحدود البحرية الجنوبية. في المقابل، يتعامل «البلد الصغير» بقلة مسؤولية حيال ما يملك، تجاهل عمداً قدرته على رسم خط تقني أكثر قوة. فوق ذلك، ادّعى المسؤولون فيه، أن الدولة لم تجرِ مسوحات زلزالية دقيقة للمنطقة الواقعة شمال الخط 29. فيما بعد، تطوّر الادعاء باتجاه أن لا معلومات دقيقة نمتلكها عن مدى احتمال وجود مكامن غازية غير «حقل قانا». استخدمت هذه الفرضية في إباحة إطلاق مسار التنازل دفعة واحدة. وحدث أن تبيّن الآن، أن الدولة، «غير جاهلة» في ما يوجد تحت البحر وأن ثمة 6 مكامن إضافية محتملة على الأقل تنتشر على طول الخط! يتجزأ من هم «فوق» على إخفاء الدراسات والخرائط. ليكرّسوا في المقابل، التخلي بدافع الرغبة في استلحاق تأمين استفادة من اكتشافات الغاز الواعدة.

كثيرة هي الأخطاء اللبنانية في ملف الترسيم، منذ أن «بلّ» المسؤولون أيديهم فيه. بعد التخلي عن أكثر من 1400 كلم مربّع، يُرشح أن يزيد التراجع إلى ما دون حاجز 860 كلم مربّعاً. سلسلة الأخطاء العصية على التوقف، الحقت بلبنان الضعف، في السياسة والتفاوض وسياسة التفاوض، فضلاً عن تسهيل نقل النزاع إليه. أكثر النماذج سذاجة، الغرق في معادلة «قانا مقابل كاريش»، والقبول ببدعة «الخط المتعرّج وتقاسم الخطوط»، غير المألوفة في تقنيات الترسيم الدولية. السعي الحثيث إلى توقيع اتفاق حدودي بحري، من دون مراجعة أهل الاختصاص، يُرتب خسارة مكامن أخرى. فإذا كان الهدف الحصول على كامل «حقل قانا» المحتمل بهدف منع التطبيع مع العدو، ماذا عن حقل «قانا الشرقي» وحقل «قانا الغربي»، وهما تسميتان لحقلين جديدين، تمكّنت «الأخبار» من الحصول على خريطة رسمية لبنانية لهما صادرة عن «هيئة إدارة قطاع البترول»، عن طريق مصدر دبلوماسي، بالإضافة إلى مجموعة حقول محتملة تعبر الخط 23 المشكوك في منشئه، وتمتد إلى منطقة الـ1430 كلم مربعاً الواقعة شمال الخط 29.

في ما له صلة باخر عرض قدّمه لبنان من خلال الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين، يظهر أن ما قيل حول «ردّ موحّد»، كان عبارة عن طرح شفهي نقله «الوسيط» وتضمّن ما بات يُعرف بـ«23+». واشترط كي يتحول إلى عرض مكتوب أن ينال موافقة إسرائيلية مبدئية. في المقابل، يتردّد أن تل أبيب ترفض اقتراحاً مماثلاً. وإن قبلته، فهي تشترط على لبنان تقديم بدل على شكل «نسبة متساوية» في البلوك 8. ما هو راسخ حتى الآن لدى أهل الاختصاص، عدم ارتباط الرغبة الإسرائيلية في البلوك 8 بمسألة تأمين مسار مرور خط أنابيب شرق المتوسط. مركزية الاهتمام الإسرائيلي، تطرح القضية على النقاش في احتمال وجود ما يثير اهتمامه. جغرافياً يمثل البلوك 8 امتداداً لسلسلة بلوكات محتلّة في خليج عكّا (4، 6، 7، 8)، تقع بمحاذاة الخط 23، طرحها العدو على دورة التلزيمات الجديدة. التفسير التقني الحالي، ربطاً بالخرائط والاهتمام الإسرائيلي، يفيد بأن البلوك 8 يعوم على بحر من الغاز.

الفرضية أعلاه، تأتي ربطاً بخريطة «هيئة البترول» الرسمية، وعطفاً على نتائج المسوحات الزلزالية الثنائية، والثلاثية الأبعاد التي أجراها لبنان على مراحل متقاربة ومتباعدة، ابتداءً من عام 2000 ولغاية 2018، والتي ترفض الدولة إتاحتها أمام الجمهور بذريعة «السرية».

> تكثر الحقول في البلوك 8 على حيث يصبّ العدو اهتمامه

يعود المسح الثنائي الأبعاد الأول للبلوك 8 إلى عام 2000. تولّته حينذاك شركة «سبكتروم» وكان من ضمن المسح الزلزالي الكلي للمنطقة البحرية اللبنانية الاقتصادية الخالصة. عام 2002 توسّعت المسوحات بالاستناد إلى نتائج مسح «سبكتروم» الأول. وفي عام 2008، أجرت شركة PGS النروجية، بموجب استدعاء من قبل الدولة، مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد بشكل موسّع لكامل المساحة اللبنانية البحرية حتى بلوغها النقطة 23، وفّرت نتائج مهمة. استُتبع المسار لاحقاً، بمسح موازٍ أجري خلال عام 2011. وكان الأخير في عداد المسوحات الثنائية الأبعاد. اعتُبرت حينها المسوحات «مفيدة»، واعتمد قسم منها في مجال التوسّع نحو البدء بفهم المنطقة الاقتصادية الخالصة وما تحتويه، بالاعتماد على تقنية المسح الزلزالي «الثلاثي الأبعاد».

خلال عام 2011، أجرت الشركة النروجية، مسحاً ثلاثياً اعتُبر الأكثر دقة، شمل البلوك 9 وأجزاء من البلوك 10. بعدها بعام تقريباً، عادت «سبكتروم» وأجرت مسحاً مكمّلاً، شمل أجزاء صغيرة ومحدودة انحصرت في القسم العلوي من البلوك 8، كجزء من مسح شامل للبلوك 5 على وجه التحديد، ما عُدّ مثيراً للانتباه، مقارنة بالمسوحات «الموسّعة» إجمالاً والتي شملت بلوكات مثل 9، نتج عنها اكتشاف «حقل قانا» على سبيل المثال لا الحصر. وفي عام 2013 شكّل البلوك 10 باكورة المسوحات الثلاثية لتختم PGS أعمالها في لبنان.

نتائج المسوحات، بقيت بعيدة عن الإعلام، ووُضعت في خانة «أسرار الدولة». سُلمت النتائج إلى وزارة الطاقة ومنها إلى «هيئة إدارة قطاع البترول» التي اعتمدت النهج ذاته في الحظر على النتائج. رغم دخول لبنان مراحل التفاوض غير المباشرة والحديث عن الحقوق والخطوط والحقول، وتسيّد نظرية «حقل قانا» المجحفة، بقيت «الهيئة» تلتزم الصمت، حتى حصول «الأخبار» على الخريطة التي تُترجم عملياً، كامل نتائج المسوحات التي أجريت.

بحسب الرأي التقني، تقدم الخرائط تصوّراً شاملاً حول طبيعة الحقول المحتملة. تقع مجموعة الحقول على طول الخط 23، وفي بعض الحالات تتجاوزه، فيما تكثر الحقول في البلوك 8 على نحو دقيق للغاية، حيث يصبّ العدو اهتمامه.

يمكن أن يكون أبرز هذه الحقول، ما يُصطلح على تسميته «قانا الغربي» (حقل B) وهو حقل شبيه بحقل «قانا» الأصلي الذي يقع ضمن البلوك 9، بحيث يمتد أسفل خط «هوف» ويتجاوز الخط 23. بهذا المعنى، تصبح الغاية الإسرائيلية واضحة من حيث الإصرار، على «تعريج» أي خط مقترح عند البلوك 8.

وضعية البلوك 8 تنسحب على البلوك 10 الذي خضع لمسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد لم يُكشف عن نتائجها لحينه. تظهر الخريطة التي حصلت عليها «الأخبار» وجود مكمن غازي محتمل، يمكن أن يُطلق عليه «قانا الشرقي». إلى جانب هذا الحقل المهم، تبين الخرائط وجود «أشقاء» لحقل قانا «الرئيسي»، تتفرّع عنه وتنتشر في البلوك 9 وفي محاذاته لناحية الشرق (باللون الأحمر)، لا تقلّ أهمية عنه، بحيث تمتد أسفل الخط 23. وفيما لو انحصر المطلب اللبناني بـ«قانا الرئيسي» فقط، يكون المفاوض اللبناني قد أتاح للعدو الإسرائيلي حقلاً مجانياً إضافياً.

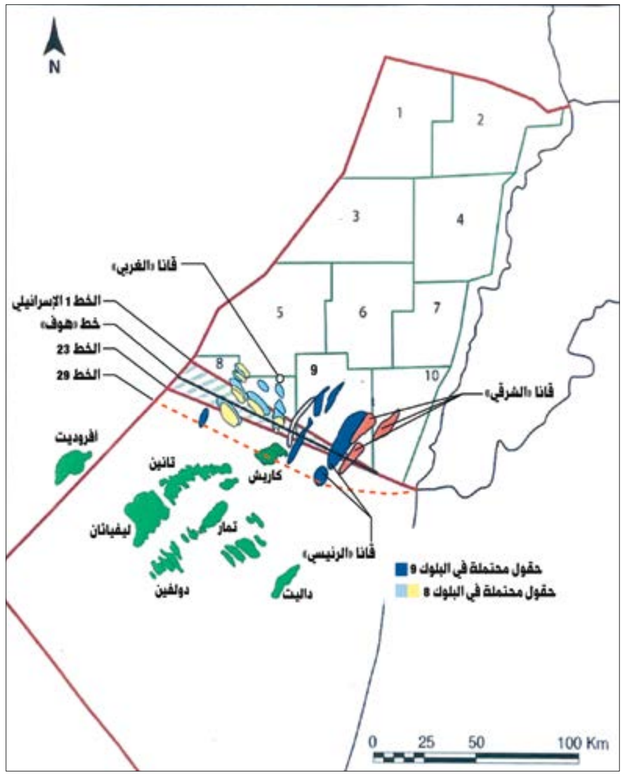

عملياً، من الصعب تفسير ما يحدث إلا بأن «إسرائيل» تريد الاستحواذ على الحقول الواقعة شمال الخط 29، وتحديداً الحقل الشرقي، وتريد أن تحصل على تنازل لبناني عن الحقل الغربي، مقابل تنازلها عن الحقل الرئيسي. وهو ما يفسّر رهن الموقف اللبناني بحقل قانا «الرئيسي» فقط. يبقى الإصرار على عدم توسيع المطالب اللبنانية وسياسة «إخفاء الخرائط»، موضع بحث وتدقيق.

إلى جانب كل ذلك، تُطرح نظريات خطيرة على مستقبل الترسيم. فالعدو الذي يُنقل عنه أنه «قد يقبل» بأن يمنح «حقل قانا الرئيسي» بموجب اتفاق على نيله مقابلاً في البلوك 8، يفتح الباب لاستحداث نظرية «تبادل الحقول» غير المسبوقة في تقنيات الترسيم. لذلك يُطرح على النقاش احتمال أن يعيد العدو مستقبلاً إنتاج الحل «المفترض» في قانا الرئيسي، وتعميمه على سائر الحقول الأخرى قيد الاكتشاف بالنسبة إلى لبنان.

ابراهيم الأمين

الفرصة الأخيرة

عاد عاموس هوكشتين الى تل أبيب. وهناك حاجة إلى انتظار ما إذا كانت «جولة غزة» تمثّل، برأي العدو، انتصاراً يبنى عليه مع لبنان، أو أن هناك إدراكاً بأن ما يحصل في الجنوب لا ينطبق على الشمال، ولا سيّما أن المسألة تتجاوز هذه المرة حفظ أمن أسرائيل فقط لتلامس أمن الطاقة العالمي، وهو ما يهمّ كل دول سواحل البحر المتوسط وشمال أوروبا وأميركا، إضافة الى روسيا والصين.

في لبنان، ينتظر المسؤولون جواباً واضحاً. لكن الجميع يتصرّفون بحذر مع وصول جواب فيه كثير من الإبهام. ذلك أن «التنازل» الجاري الحديث عنه من قبل العدو، لا يمكن أن تقدمه إسرائيل أو تسوّقه أميركا على شكل يمثّل انتصاراً واضحاً للمقاومة. والعدوّ لا يمانع إعلان لبنان الرسمي انتصاره، ولا حتى أن يتباهى سياسيّوه بالأمر، ولا حتى أن تخرج الإدارة الأميركية لتقول إنها مارست الضغوط

> اليونانيون كما الشركات العالمية تلقّوا إشارات واضحة حول جدّية تهديدات المقاومة

المناسبة. ما يهمّ العدو في الجوهر أن السبب الرئيسي في ما اضطرّ إلى القبول به، هو أن كلّ من على الكرة الأرضية يعلم علم اليقين بأن المقاومة في حالة جهوزية عملانية لتنفيذ ضربات الى كل المنشآت التي تخصّ عمليات التنقيب واستخراج الغاز من حقول فلسطين المحتلة، وأنها مستعدة للذهاب بعيداً، بما في ذلك اندلاع حرب واسعة مع العدو.

في المرحلة الأولى من التفاوض، كان هوكشتين نفسه يستخفّ بما يسمعه في لبنان عن حقوق وما الى ذلك، حتى إنه كان يتطرق الى تهديدات المقاومة بشيء من السخرية ويلوّح بأن إسرائيل ستردّ بقسوة. وهو لم يكن يهتم حتى لما قالته له السفيرة في بيروت دوروثي شيا حول جدية تهديدات حزب الله. وهوكشتين معروف لدى الدبلوماسيين المتعاملين مع الإدارة الأميركية بأنه كثير الكلام وقليل الأفعال. وهو لو ترك الأمر له، لبقي يذهب ويعود الى المنطقة لأسابيع وشهور طويلة. والحقيقة أن من أجبره على اعتماد سلوك مختلف هو أن قيادة العدو قالت له: «نعرف حزب الله أكثر منك، ونعرف أن الحزب جدّي في ما يقوله». وهو أمر أحرج الوسيط الأميركي الذي يسعى في كل مرة الى التذاكي على اللبنانيين في مناقشة ملف الترسيم كما يفعل في ملف استجرار الغاز والكهرباء من الأردن ومصر.

عملياً، بين يدَي هوكشتين ورقة المطالب اللبنانية التي تمثّل «الحد النهائي لما يقبل به لبنان» كما أبلغه الرئيس ميشال عون. وبين يدَيه حصيلة مشاورات شملت الأمم المتحدة وفرنسا ودبلوماسيين غربيين آخرين يعملون على الملف، نقلوا له أجواء اجتماعاتهم المباشرة مع حزب الله. وهو بات على علم بأن اليونان لم تعد قادرة على التعاطي بخفّة مع موضوع الاستخراج وكأن الأمر لا يعنيها، ولا سيما أن الجانب اليوناني تلقّى بطرق مختلفة كلاماً وإشارات عملانية واضحة من جانب المقاومة أشعرته بأن هناك مخاطر جدية وكبيرة تحدق بالعمل الذي تنوي شركة «انيرجيان» القيام به. وبات اليونانيون، كما أصحاب شركات عالمية تعمل في السواحل الفلسطينية، يدرسون الأمر من زاوية خطر الضرر المباشر والكبير الذي لن يقتصر على تعطيل أعمال، بل على تدمير الآليات المكلفة العمل في فلسطين، وهو ما تحوّل الى مادة نقاش جديدة بين هذه الشركات وحكومة العدو.

لم يعد هناك الكثير ليقال. هناك فرصة أخيرة، يمكن للعدوَّين الأميركي والإسرائيلي التعامل معها بدرجة عالية من الجدية، وبالتالي إما أن نكون أمام عناصر واضحة لتفاهم جليّ لا يترك أي نقطة مبهمة، أو أن العدوّ يستدعي الحرب إليه!

قضية

مصارف لبنان: عودة إلى زمن السلطة الموازية

محمد وهبة

المصدر الرئيسي لقوّة المصارف يكمن في أنها كانت «قناة» ضرورية لاستمرارية نظام الحكم في الجمهورية الثانية. في السنوات الثلاث الأخيرة، برزت توصيفات دقيقة لهذا الاستنتاج، إنما لم يصدر أيّ منها عن مؤسّسة دولية، إلا ما ورد أخيراً في تقرير البنك الدولي بعنوان «بونزي مالي» انطلاقاً من مراجعة المالية العامة للبنان في فترة الجمهورية الثانية: 1993 - 2019.

يقول التقرير في الصفحة 48: «الاقتراض العام خَدَمَ أهدافاً أخرى غير تمويل العجز. نؤكّد أن الهدف الرئيسي هو خدمة ميزان المدفوعات من خلال الحفاظ على ربحية النظام المصرفي واجتذاب تدفقات رأس المال. كانت السياسة المالية في لبنان مكوّناً أساسياً من نموذج النموّ المعيب الذي كان خاضعاً للصدمات الخارجية والداخلية المفرطة بشكل متعمّد ومدروس». هذه العبارة لا تأويل فيها؛ المصارف كانت جزءاً من بنية النظام كلّه، واستمراريته تستند إلى الاستدانة المفرطة بمعزل عن حاجات التمويل الفعلية، أو الحاجات التي شرّعها مجلس النواب، وربحية المصارف كانت جزءاً من هذه الاستمرارية. فالنظام عبر المصارف كان يستقطب التدفقات لينهبها. وليكون قادراً على الاستمرار بذلك، كان يمنح المصارف حصّتها من عمليات النهب.

لذا، ضمن هرمية تركيبة النظام، كانت المصارف تحتلّ مكانة قيادية ليس فقط لأنها كانت «قناة»، فمع تفاقم حاجة النظام إلى الاستمرار، تشابكت المصالح بين زعماء السياسة وأصحاب الرساميل، وبات صعباً التمييز بينهما. للمصارف أزلام في الحكومات، وفي مجلس النواب، وفي القوى المحلية... ووصل الأمر إلى حدّ أن مجرّد اعتراف المصارف بشخص ما والإقرار بوجوده معنوياً، يعدّ كافياً للترقي السياسي والاجتماعي، بما في ذلك الدور الخلفي للمصارف في اختيار وزراء في الحكومات المتعاقبة.

يمكن استحضار الكثير مما حصل في فترة المراجعة، من ضغوط مارستها المصارف لرفع أسعار الفوائد مباشرة عبر إقراض الخزينة، أو بشكل غير مباشر عبر إقراض مصرف لبنان بفائدة أعلى ليحلّ الأخير محلّها في إقراض الخزينة، أو في استعمال فروقات الذهب الوهمية لتغطية دين عام، أو في منع تصحيح أجور القطاعين العام والخاص لسنوات طويلة بحجّة أن النظام لا يتحمّل ضغوطاً تضخمية... لكن عندما لم تعد العمليات تكفي لتغطية الإنفاق وإخفاء الخسائر، لجأ مصرف لبنان إلى عمليات غير تقليدية أطلق عليها اسماً «علمياً» هو: الهندسات المالية انتهت بتحقيق المصارف أرباحاً خيالية بين يوم وليلة، تجاوزت 5 مليارات دولار، أو ما يوازي 10% من الناتج المحلي البالغ 51,4 مليار دولار في نهاية 2016.

في النتيجة، هذا النظام أوصل لبنان إلى الانهيار. وفي لحظة ما من عام 2019، بدأت تظهر مؤشرات الانهيار من توقف مصرف لبنان عن دعم القروض السكنية، إلى نهاية تثبيت سعر الصرف اعتباراً من منتصف 2019. وقد سبق هذه اللحظة، الكثير من تقارير الرصد الصادرة من مؤسّسات التصنيف الدولية، أو التي أثارها خبراء،

(هيثم الموسوي)

حتى انفجر الشارع في 17 تشرين الأول 2019. في الأيام الأولى، سجّل «الشارع» أهدافاً أساسية؛ منها شتم الزعماء وزوجاتهم ومناصبهم. وفي هذا السياق، برزت جرأة نحو التغيير. لكن ضمن الأهداف الأكثر رواجاً إلى جانب شتم الزعماء وزوجاتهم وأقربائهم وأزلامهم، احتلّت المصارف مركزاً موازياً. واعتباراً من ذلك اليوم، قرّرت المصارف إقفال أبوابها لمدة 12 يوم عمل متتالية. في الأيام التالية، لم يعد يجرؤ معظم زعماء السياسة المحليين على الظهور العلني، ولا حتى أيّ من أزلامهم. أيضاً كانت أبواب المصارف عرضة للتكسير، وكانت آلات الصراف الآلي عرضة للتخريب الانتقامي. كان هؤلاء ينتقمون لمآسي الجمهورية الثانية بكاملها.

بهذه الوضعية انتقلت المصارف من لابسي «الكرافتات» إلى فارّين من وجه «الثورة». أما محاولات أصحاب المصارف في الانخراط وتقديم الدعم الشعبي، فانكشفت سريعاً، ولم تستقبلهم إلا الشرائح التي تشبههم في الأهداف السياسية والاقتصادية.

بمعزل عما حصل لاحقاً وعن التفسيرات التقنية لكبح الشارع ولإعلان الدولة التوقف عن سداد الديون، إنما في النتيجة: أفلست المصارف. بمعنى آخر، لم تعد المصارف بوضعها الراهن تمثّل حاجة لاستمرارية النظام، إنما هي تسعى إلى البقاء. رغم ذلك، ها هي المصارف تعلن الإضراب بذريعة توقيف «زميل» هو رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد المصرفي طارق خليفة. الرجل كان خارج لبنان منذ أشهر، وتدور حوله الكثير من الأسئلة ذات البعد القانوني والمتّصلة بعلاقته مع شركائه من باقي المساهمين. وهو ليس مؤثّراً في قرارات جمعية المصارف. وجاء قرار توقيفه على خلفية امتناع مصرفه عن تسديد ما هو متوجب لمساهمة تحمل أسهماً تفضيلية، إنما لم تتحمّل المصارف حصول التوقيف. فهي، بكل جبروتها، لا يمكن أن تسكت عن سلوك «أرعن» كهذا يقوم به القضاء! لذا، قرّرت أن تنفذ إضراباً لمدّة يومين. إضراب المصارف حقّق هدفه قبل تنفيذه، وهو كان بمثابة «اختبار» لردود فعل قوى السلطة، ورسالة تحذير بأن الإفلاس المالي لم يستنزف نفوذها. بالفعل، لم يخرج من بين جموع السلطة اعتراض حقيقي على سلوك المصارف، بل بدا كأنّ هناك إجماعاً على أن إقفال المصارف هو حقّ مكتسب لهم. لم يخرج أيّ من هؤلاء الذين نخروا عقولنا بأن إضراب العاملين في القطاع العام مضرّ بالخزينة، وبالإيرادات، وبالخدمة العامة، ليقول إن المصارف أقفلت منذ زمن أمام كل المجتمع؛ فعدا عن أنها فرّطت بالودائع وأساءت الائتمان ووظّفتها بمخاطر مرتفعة مع مصرف لبنان الذي بدّدها على استمرارية نظام الحكم، فهي فرضت قيوداً غير شرعية على الحسابات، سواء المدّخرات أو الحسابات الجارية المتعلقة بعمليات تسديد الرواتب والأجور للعاملين في القطاعين العام والخاص، وما زالت تفرض عمولات بالجملة والمفرق بلا أي رقابة أو محاسبة أو تنظيم من مصرف لبنان أو من لجنة الرقابة على المصارف. بل هي ما زالت تحصل على إيرادات طائلة من مصرف لبنان ومن الخزينة العامة، رغم إفلاس الخزينة! عملياً، الخزينة تموّل إضراب المصارف، لأن الإضراب لا يوقف مفاعيل الفوائد.

> إضراب المصارف حقّق هدفه قبل تنفيذه وهو كان «اختباراً» لردود فعل قوى السلطة ورسالة تحذير

القطاع العام بلا رواتب

لم يقبض موظفو القطاع العام رواتبهم عن شهر آب. الإضراب المفتوح الذي قاموا به على مدى شهر و3 أسابيع، أخّر إحالة الرواتب. وبعدما فك هؤلاء إضرابهم الأسبوع الماضي، انتظروا تلقي رواتبهم والحوافز التي وُعدوا بها أمس، إلا أن إضراب جمعية المصارف عطّل الأمر، ما يعني عدم إحالة الرواتب قبل نهاية الأسبوع الجاري على الأقل في حال فكّت الجمعية إضرابها غداً.

وأشار وزير المال في حكومة تصريف الأعمال يوسف الخليل في بيان إلى أن «الوزارة أنجزت عملية تحويل رواتب المتقاعدين، والتي يستفيد منها قرابة مئة وعشرة آلاف متقاعد». ولفت إلى أن «المساعدة الاجتماعية الخاصة بهؤلاء تم تحويلها في وقت سابق. كما تستمر التحضيرات لتحويل رواتب باقي القطاع العام تباعاً اعتباراً من هذا الأسبوع».

المصارف تهزّ البلد بيمينها: «ما حدا أكبر منّي»!

عادت المصارف كما كانت في سابق عهدها. قوّة «لا ترمش» بل يمكنها وببساطة أن تهدّد القضاء والقوى السياسية، ثم تنفّذ تهديدها بأريحيّة مطلقة. على الطاولة، تبدو أنها أقوى من الجميع. لا إفلاس يهزّها، ولا مفاوضات مع صندوق النقد الدولي ولا حتى المحاسبة القضائية. إذاً قضمت المصارف ببطء، وتمكّنت من استعادة مكامن قوتها. وهي اليوم تنفّذ إضرابها، من دون أن تتجرأ السلطة السياسية على أن تقف لها بالمرصاد

لينا فخر الدين

الخنوع، صفةٌ تلخّص علاقة السلطة السياسية بالمصارف. هي ليست علاقة القوي بالضعيف، وإلا لكانت المصارف اليوم تُعاني من فوقية القوى السياسية بعد إفلاسها، وإنما هي علاقةٌ متداخلة بقدرة المصارف على التأثير وامتلاكها «لوبي» داخل مراكز القرار السياسي يُنفّذ أجندتها بإخلاص. هذا ما حدث فعلياً عندما تجرّأ القضاء على توقيف رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد المصرفي طارق خليفة لأنه متّهم بالاختلاس وفارّ من وجه العدالة. القوى السياسية لم تنتظر حتّى تنفّذ المصارف تهديدها بالإضراب، بل أخرجت خليفة مثل «الشعرة من العجينة» قبل أن يأتي يوم «حشر» الدولة والناس بتنفيذ الإضراب. وأكثر من ذلك، لقّنت القضاء درساً: مساءلة المصارف ممنوعة تحت طائلة المسؤولية. كانت بحاجة إلى إعادة فرض سطوتها على الجميع، للقول: «ما حدا أكبر مني».

لوبي الحلقة المالية

إذاً، التقطت المصارف أنفاسها، واسترجعت النفوذ الذي كانت تمتلكه قبل 17 تشرين 2019. حينها، كانت تفرض الفوائد وتكسب «من عرق» الهندسات المالية وتوزّع على السياسيين حصّتهم من التوظيفات والفساد. لكن بعد 17 تشرين، خسرت «السلطة المالية» مكامن قوتها. وصار بإمكان أصغر مودع أن «يستوطي حيطها» بتكسير الواجهات وماكينات «ATM»، تماماً كبثّ الإشكالات اليومية مع مديري المصارف على مواقع التواصل الاجتماعي. تحوّلت المصارف حينها إلى «مكسر عصا» من دون أن تنبس ببنت شفة. وهذا ما دفعها إلى التفاوض «من تحت» على طاولة الرئيس حسّان دياب قبيل التفاوض مع صندوق النقد الدولي. في حينه، كانت المصارف تفاوض على تفاصيل ما سينالها في سياق إعادة هيكلة الدين. إنما بوصول ميقاتي إلى الحكم، تنفّس «اللوبي المالي» الصعداء، وبدأت بتحسين موقعها، حتى استعادت اليوم نفوذها، وكأن شيئاً لم يكن؛ لا الودائع نهبت، ولا هي أفلست بل يكاد أداؤها يشي بأنها اللاعب الأقوى على الطاولة. تُمسك السلطة السياسية من اليد التي تؤلمها: ترفض المحاسبة القضائية، تلوّح بالتهديد، وتنفّذ إضرابها على قاعدة: «أنا الخصم والحَكم».

في المقابل، الدولة عاجزة حتّى عن المجاهرة بضرورة عدم التصعيد، وهي تلبّي طلبات جمعية المصارف بـ«تم ساكت». في حين أن الأخيرة لا تراعي الحد الأدنى من طلبات الدولة، فأبقت مثلاً على رواتب موظفي القطاع العام والعسكريين محتجزة إلى ما بعد فكّ الإضراب.

«اللادولة»

هذه الدولة نفسها التي «هدّت الحيطان» حين قرّر موظفو القطاع العام إعلان الإضراب الشامل، لأن رواتبهم أصبحت بالكاد تكفي للانتقال إلى مراكز عملهم. سريعاً، «أكلت» الدولة الموظفين وفضّت إضرابهم بعدما جرت تجزئتهم. المقارنة بين الإضرابَيْن تختصر رؤية السلطة السياسية وسلوكها، وتُظهر بما لا يقبل الشك كيف يُمكن للدولة أن «تتلوّن»؛ مرّة ترتدي ثياب الأقوياء - «الحرابيق» ومرّة تخلعها وتُصبح أشبه بطفلةٍ تتلقّى الأوامر وتخضع للسلطة الأعلى.

هي «اللادولة» على حد وصف الأمين العام لحركة «مواطنون ومواطنات في دولة» شربل نحاس. لا يضع الرجل المسؤولية كلّها على الدولة، وإنما أيضاً على المواطنين الذين استرضوا الخضوع وبنظرة الألوهية إلى المصارف على قاعدة أنهم بحاجة إليها، تماماً كالمريض الذي يحتاج إلى الطبيب، ومنها تولّدت القناعة لدى غالبية القوى بأن الحاجة إلى المصارف أكبر بكثير من حاجتهم إلى الإدارات العامة، مضيفاً: «بالمختصر، نحن لا نريد دولة».

«الناس انهزمت» يقول الوزير السابق، الذي يشير إلى أن السلطة السياسية روّضت الشعب وهزمته وقضت على لحظة الغضب التي بدأت في 17 تشرين وأنتجت التجرّؤ على تحرّكات موجّهة حكماً إلى المصارف. ولذلك، يشدّد نحاس على أن «الأمر ليس إذا ما كانت المصارف أقوى من الدولة أو العكس، على اعتبار أننا نعيش في ائتلاف قبائل تُسمّى طوائف وفيها يصبح كل شيء مباحاً».

هذا أيضاً ما يتحدّث عنه النائب ملحم خلف الذي يرى أننا نعيش في لحظة تحلّل الدولة وأدواتها، منتقداً «تعميم ثقافة اللامساءلة». ويلفت إلى أن «الحلّ الوحيد هو استعادة الدولة وإلا سيسقط الهيكل على رؤوسنا».

مساكنة نقابية

هذه «اللادولة» التي يحكي عنها نحاس وخلف، تتبدّى أيضاً في غياب إحدى أهم ركائز الدولة: النقابات. هذا ما ظهر بشكل فاقع في إضراب موظفي القطاع العام وحتى في الإضرابات المتكررة التي أعلنتها جمعية المصارف. وهو ما بدا أيضاً خلال الندوة التي نظّمها اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان الأسبوع الماضي. فبدلاً من أن يتحدّث هؤلاء عن مطالبهم ومعاناتهم في ظل الأزمة المالية، كان المتحدثون هم رؤساء مجالس إدارة المصارف والأمين العام في جمعية المصارف!

هذا واحد من الأمثلة الكثيرة على غياب النقابات العمالية ومهماتها وصفتها التمثيليّة. فعلياً، «سطا» المديرون وكبار الموظفين على هذه النقابات وسيطروا عليها من أعلى الهرم حتى أسفله. «اقتاتوا» منها حتى تحوّلت إلى هياكل وهميّة؛ لا هي تجرؤ على مواجهة الإدارات ولا قادرة على عكس صورة الشرائح الاجتماعية المنكوبة من جراء الأزمة، وهو ما يشير إلى أسباب غياب القيادة النقابية الفعالة التي توصل موظفي القطاع العام إلى مطالبهم بدلاً من أن توزّع عليهم جوائز ترضية لا تغني ولا تسمن من جوع.

يؤكد شربل نحاس هذا الأمر، ويشير إلى أن تدمير النقابات كان مدروساً منذ إرساء النموذج الاقتصادي في التسعينيات، إذ كانت السلطة تدرك أنها تريد مكاناً وحيداً يصوّر أنه للعمال وهو الاتحاد العمالي العام التابع للسلطة السياسية، وبالتالي كان مطلوباً من هذا الجسم العمالي ألا يتحرّك إلا بحسب رغبات القوى السياسية حتى لا «يخربط» الأجندات المالية المعمول بها.

يدرك نحاس أن النقابات كان يمكنها أن تُحرّك قضية الودائع، لكنها لم تفعل، وفضّلت مساكنة النظام الاقتصادي بالشروط التي فرضها، وإلا لكانت هذه النقابات قد طالبت بحقوقها من «الصناديق الاجتماعية» المحتجزة داخل البنوك، لكنها لم تفعل. هذا ما ينفيه خلف، الذي يذكّر بالاجتماعات التي قام بها برفقة نقابات المهن الحرة إلى المسؤولين، بالإضافة إلى الكتب التي أرسلها كنقيب للمحامين في حينه إلى الوزارات المعنية لعدم التطاول على الودائع.

يرفض خلف «فتح المشكل» مع المصارف، على عكس نحاس. يُشبه خلف المواطنين الذين يخافون من قدرة المصارف على تركيعهم بتهديدهم بأموالهم المحتجزة. هؤلاء الذين يعتقدون بأن «نسير إلى جانب الحائط ونقول يا رب السترة»، بدلاً من رفع الصوت ومجابهة «لوبي المال». ويقول خلف: «أنا ضدّ الدعاوى القانونية على المصارف لأنها تحتاج إلى دراسة معمّقة وتمحيص جدي باعتبار أن تداعياتها كبيرة، ويمكن للمصارف أن تتخذ تدابير مجحفة بحقّ المودعين».

في الخلاصة، «تكابش» المصارف الدولة والمواطنين، لكنها لا «تأكل كفاً»، بل العكس هو الصحيح، إذ تخرج من معاركها بما فيها تلك التي تبدو فيها خاسرة، وهي ترفع علامة النصر!

> خلف: أنا ضدّ الدعاوى على المصارف

اخبار

اقتحام مستشفى الزهراء

اقتحمت مجموعة مسلحة أمس مستشفى الزهراء في بيروت على خلفية إشكال مع مديره الطبيب يوسف فارس. وبحسب شهود، ضمّت المجموعة عناصر محسوبة على شخصيات في حركة أمل (منها نائب وطبيب) دخلوا الى المستشفى بحثاً عن فارس الذي أبلغ القوى الامنية والرئيس نبيه بري عن تورّط عاملين في المستشفى، في 13 تموز الفائت، في تهريب موقوف كان يتلقى العلاج في «الزهراء». وبحسب المعلومات، سلّم فارس القوى الامنية شريطاً مصوراً من كاميرات المراقبة يوثّق تسهيل طبيب تهريب الموقوف الذي اصيب في رجله خلال اشكال اطلق فيه النار على القوى الامنية في بلدة مشغرة في البقاع الغربي. وبعد شيوع أنباء حول تدخل حركيين لصالح الموقوف وخرق أنظمة المستشفى التابع للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى، استاء المتهمون من فارس وقرروا الإنتقام منه. و بحسب الشهود، غادر فارس قبيل الهجوم وتوارى عن الأنظار خوفاً من الإعتداء عليه. الا ان العناصر الذين اقتحموا المستشفى تركوا له رسالة تحذره من العودة الى مكتبه. فيما تمكن الموقوف من العودة آمناً الى منزله في ليلة التهريب التي شهدت اطلاق نار على العناصر الامنية المولجة بحراسته. ورغم تدخل الجيش تمكّن الموقوف من الهرب.

«سوسيتيه جنرال» يفرض خوة

شكا عناصر أمنيون وموظفو قطاع عام يوطّنون رواتبهم في مصرف «سوسيتيه جنرال» من أن ماكينات الصراف الآلي التابعة للمصرف التي سحبوا منها المساعدة الاجتماعية الاسبوع الماضي، احتسبت سعر صرف الدولار لهم (وفق منصة «صيرفة») بـ 26 ألف ليرة للدولار، فيما كان سعر المنصة يساوي 25 ألفاً و700 ليرة، أي بزيادة 30 ألف ليرة (نحو دولار) عن كل 100 دولار!

قصر قريطم للبيع

تقدّم رئيس جمعية بيروت للتنمية، أحمد هاشمية، بعرض لشراء قصر قريطم الذي ورثته نازك الحريري، أرملة الرئيس رفيق الحريري، بعد استشهاده. وكانت الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت قد عرضت قبل فترة شراء أحد أجزاء القصر لضمّه إلى مبنى الجامعة الملاصق له. وعلم أن الحريري تميل إلى تصفية كل ممتلكاتها في لبنان.

دائرة الحريري تضيق أكثر

حصر الرئيس سعد الحريري المقيم في الإمارات العربية المتحدة تواصله الشخصي بدائرة ضيقة من المقرّبين منه، لا تتعدى 5 أشخاص، هم :عمّته بهية الحريري ونجلها أحمد (عائلياً) ورئيس جمعية بيروت للتنمية أحمد هاشمية، وشخصان إضافيان في الشؤون المرتبطة بالأعمال.

مشروع كهربائي موحّد للضاحية

يدرس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية لبيروت جديّاً توفير الطاقة الكهربائية من خلال شبكة موحّدة تغطي كامل المنطقة الواقعة ضمن نطاقه الجغرافي.

قضية

يواجه نحو ثلثَي مرضى السرطان، والبالغ عددهم 29 ألفاً، الموت ببطء في ظلّ النقص الفادح في أدويتهم. الحلول محدودة لدى وزارة الصحة، التي تحاول تنظيم عملية تأمين هذه الأدوية بما هو متوفّر لديها من إمكانات. آخر الاقتراحات، الذي قد يرى النور قريباً، هو حصر كلّ الدواء المستورَد بمبلغ الـ19 مليون دولار المرصود لأدوية السرطان بالوزارة، وتوزيعه بنفسها على المراكز، على ان تسمح للوكلاء بالاستيراد، بنسبة محدّدة، والبيع وفق سعر السوق

60 ٪ من الأدوية غير متوفّرة

دواء السرطان المدعوم... في الوزارة حصراً؟

(هيثم الموسوي)

راجانا حمية

قصة انقطاع أدوية أمراض السرطان ليست جديدة. بدأت بوادرها تشتدّ منذ حزيران 2021، مع امتناع مصرف لبنان عن الموافقة على طلبات استيراد الدواء التي تتقدّم بها الشركات، وهو ما قابلته الأخيرة بردّ سريع قضى بالتوقف عن الاستيراد لامتعاضها من المصرف الممتنع عن صرف مستحقاتها التي تقع في شقّين: الأوّل ما يتعلق بالفاتورة الشهرية للأدوية والبالغة 25 مليون دولار أميركي للدواء، منها ما يقارب 19 مليوناً لأدوية السرطان، والثاني ما يتعلق بجدولة الديون المستحقّة إلى الشركات والتي تبلغ حالياً 400 مليون دولار أميركي، بعدما كانت في حدود 590 مليوناً.

خلال تلك الفترة، كانت الأمور تُدار بتوسّط وزارة الصحة ما بين المصرف المركزي وبين شركات الاستيراد للعمل على تسريع دراسة المعاملات والصرف تالياً، غير أن النتائج لم تكن كما المرجوّ، بسبب عدم وجود آلية واضحة للصرف، وهو ما أدّى إلى النقص الحادّ في الدواء، وصل معه فقدان الأدوية في مركز التوزيع الأساسي في الكرنتينا وحده إلى 80%، فيما توقفت بعض المراكز في المناطق عن استقبال الطلبات بسبب انقطاع جلّ الأدوية الأساسية. وقد أدّى ذلك إلى توقف الكثير من المرضى عن تأمين علاجاتهم، فيما لجأ البعض الآخر إلى أبواب الاستيراد بأسعارٍ مضاعفة.

ثلاثية تتحكّم بالدواء

ازداد الأمر سوءاً مع إعلان مصرف لبنان التوقف عن تمويل استيراد الأدوية في نيسان الماضي، بحجة وصوله إلى أموال الاحتياطي الإلزامي، طالباً تخطيته بقرارٍ من الحكومة، وهو ما دفع بوزارة الصحة إلى الطلب من مجلس الوزراء تغطية الدواء من حقوق السحب الخاصة المعطاة للبنان من البنك الدولي لدعم القطاع الصحي. صدر القرار بذلك في أيار الماضي، وسُمح بصرف 35 مليون دولار (منها 10 ملايين دولار لاستيراد المستلزمات والمعدات الطبية) وتغطيتها لمدة 4 أشهر متتالية. غير أن العائق الأساس لا يزال هو نفسه: وتيرة الصرف، إذ إن الأزمة التي تواجهها وزارة الصحة «هي وتيرة الدفعات غير الثابتة وهذا ما يثير القلق لدى الشركات العالمية»، يقول وزير الصحة العامة، فراس أبيض. وقد أضيف إلى هذا الأمر «الإضراب الذي عرقل المسار أيضاً، إذ لا يكون يوم عمل واحد للبت في كل الطلبات، برغم جهود الموظفين». الثلاثية التي تتحكّم بالدواء اليوم هي: لا وقت محدّداً للصرف، ولا آلية واضحة، ولا اطمئنان إلى توجه الشركات العالمية فيما إذا كانت ستكمل «معروفها» مع لبنان أم أنها ستعاود الضغط من باب الديون. وفي هذا السياق، يلفت أبيض إلى أن «الشركات العالمية تتفهّم وضع لبنان»... أقلّه إلى الآن. أما الديون، فـ«أشك أن يكون معنا المال لتسديدها»، مؤكداً أن «400 مليون ما معنا»، ولكنه وعد من الناحية الأخرى الا يزيد هذا المبلغ. هذا أقصى ما يمكن الحلم به في ظلّ الوضع الراهن.

> **شكوك في القدرة على تنفيذ هذه الآلية في انتظار موافقة الشركات والمصرف**

حلّ... مشروط

حاولت وزارة الصحة سابقاً إدخال بعض القرارات لتعزيز فرص النجاة لمرضى السرطان. وكان من بين تلك القرارات ترشيد الدعم على بعض أنواع الأدوية، من باب دعم البدائل (الجينيريك الوطني تحديداً) لبعض الأدوية الأصلية الباهظة الثمن، بما يفتح الباب أمام زيادة الكميات، غير أن هذه الخطوة «لم يكن لها تأثير على المرضى ولم تخفّف الكثير من فاتورة الأمراض المستعصية والسرطانية»، بحسب المصادر. ولذلك، يعمد الوزير أبيض اليوم بعد الترشيد إلى التنظيم، إذ تشير المصادر إلى أن «الوزير يحاول اليوم إيجاد آلية ربط مباشر بين الأموال المدفوعة (19 مليون دولار) وبين أدوية الأمراض المستعصية والسرطانية المستوردة، على أن تعمد الوزارة إلى تجييرها بالكامل إلى مراكزها، بخلاف ما هو حاصل اليوم لجهة حصوله على 40% فقط مما تأتي به الشركات والذي قد لا يكون أدوية أمراض سرطانية بالضرورة». في المقابل، تعطي الوزارة جرعة تحفيزية للمستوردين تتجلّى بالسماح «للوكلاء بهامش يُراوح ما بين 20 إلى 30% من حصة السوق يبيعونها وفق سعر السوق»، أي عملياً، يُرفع عنها الدعم. وهذا يعني أنه «لم يعد هناك من دواء مدعوم إلا عبر الوزارة».

وإن كان الوزير قد تلمّس «موافقة مبدئية» من جانب الشركات، إلا أن الأسئلة المطروحة هنا قد تقف عائقاً دون تحقيق الهدف المرجوّ، فهل ستكون الوزارة قادرة على التنفيذ السريع لقرارها المفترض؟ ومن هي الشركات التي ستحظى ببركة هذا القرار؟ وماذا عن الشركات الأخرى؟ والأهم من كلّ ذلك، هل سيلتزم المصرف بالصرف؟

التمرّد على المستوردين

أما في ملف الدواء، فحدّث ولا حرج. فبحسب الوزير أبيض، ما هو مرصود للأدوية من مبالغ «لا يكفي ولا يسدّ ما نحتاج إليه لكنه أفضل من لا شيء»، معتبراً أن ما يناله مرضى السرطان منه «يقارب الثلث من حاجة السوق الفعلية». وإذا كان طموح الوزارة في الفترة الحالية الحفاظ على تلك «المكتسبات» على ضآلتها، إلا أنها ترفض في الوقت نفسه أن تبقى تحت رحمة المستوردين، حيث اتخذت قراراً أخيراً أقرب إلى التهديد، ويقضي بأن أي دواء مسجّل في لبنان، لا يأتي ضمن مهلة ثلاثة أشهر، تُمنع الشركات من تسويقه. وإذا امتدّت المهلة أكثر، يُلغى الدواء من السوق، بحسب تأكيدات أبيض. وهذا إن حصل يفرض على الشركات الدخول مجدّداً في مسار طويل يقضي بالتسجيل من جديد و«هذا ليس مضموناً خصوصاً في ظل وجود منافسين»، بحسم أبيض.

12 ألف إصابة جديدة سنوياً

في «أحدث» الإحصاءات الصادرة عن السجلّ الوطني للسرطان، والتي تعود إلى عام 2016، تُقدّر أعداد الإصابات الجديدة سنوياً بـ12 ألف إصابة تقريباً، يضاف إليها سنوياً ما يقرب من 6 آلاف إصابة لمرضى يتابعون علاجاتهم من السنوات السابقة. ومنذ خمس سنوات، لم يصدر أي تقرير لبناني لتعديل الأرقام السنوية. مع ذلك، يمكن الرجوع في هذا السياق إلى تقرير المرصد العالمي للسرطان والذي قدّر عدد الحالات السرطانية التي تخضع للعلاج بحدود 29 ألف حالة، حتى عام 2021.

طابور المرضى: من يصل أولًا يأخذ الدواء

أربع ساعات قضاها الرجل السبعيني واقفاً عند مدخل توزيع الأدوية المركزي في الكرنتينا. يحمل حقيبة في يد، ويسند في الأخرى تعبه إلى الحائط. هو هناك منذ الثامنة صباحاً ينتظر سماع صوت يناديه برقمه، لكنه لا يأتي. انتصف النهار ولا يزال يرقّب بصمت هذا الصوت، وإن كان الخوف بدأ يكبر مع الاقتراب، ليس بسبب قرب انتهاء دوام عمل المركز فقط، وإنما لأن الثلج في الحقيبة بدأ بالذوبان، يتمتم العجوز في أذن الواقف على مقربة منه. هذا الثلج الذي كان من المفترض أن يضع فيه إبر علاجه من السرطان الذي يثقب رئته.

انتظار ما لا يأتي

هي ليست المرة الأولى التي ينتظر فيها الرجل في المركز، الذي صار يُعرف بين مرضى السرطان والأمراض المستعصية بـ«الكرنتينا»، فـ«كلما صار إليّ طريق لهون بجي». وفي الشهرَيْن الأخيرين، مع إضراب موظفي القطاع العام، اختصر الطريق إلى الكرنتينا بيوم الأربعاء، اليوم الذي يداوم فيه موظفو المركز. لكن، حتى هذه اللحظة، لم تؤدّ كل الطرق إلى الدواء، فهو منقطع عنه «منذ أربعة أشهر»، يقول بحرقة.

مثله كثر ممن يقفون هناك في الطوابير بانتظار سماع من يناديه بحسب رقمه و«يفكّ الأسر»، يقول رامي الذي يحضر هو الآخر منذ ثلاثة أشهر إلى المركز من أجل الاستفسار عن دواء العلاج لزوجته المصابة بسرطان الثدي. ومنذ تلك الفترة، لم يحظ بحبّة واحدة من الدواء، «كلّ نهار أربعاء بجي بتفقّد». طوال فترة الانقطاع، كان رامي يشتري الدواء لزوجته من «أحد تجار الجملة بسبعة ملايين ليرة»، إلا أنّ الدواء لم يعد متوافراً لدى التاجر منذ شهر تقريباً، «فصرت أطلبه من تركيا ويدفع ابني الذي يعمل في أفريقيا ثمنه». في كل مرّة (كل 21 يوماً موعد العلاج)، يطلب فيها من ابنه إرسال المبلغ لشراء الدواء الذي يعادل ثمنه بالدولار الأميركي 1700، كان يفكّر بأنه سيجبر ابنه على العمل «عاماً كاملاً كي يؤمن ثمن جلسات العلاج لوالدته». إلى الآن، اشترى الرجل الدواء لزوجته «ثلاث مرات على حساب ابني»، فيما الملف الذي يحمله من وزارة الصحة العامة للاستحصال على الدواء من مركز التوزيع في الكرنتينا لم يستعمله. ومع ذلك يبقيه معه (في حال طلعلي شي مرة).

> **انقطاع حبة الدواء يؤدي إلى تراجع حالة المريض الصحية وصولاً إلى احتمال موته**

المشهد في الكرنتينا

يصعب تشبيه طوابير الناس الواقفين أمام مركز توزيع الدواء في الكرنتينا بمشاهد طوابير أخرى مثل المازوت او الخبز. فالوقوف هنا دونه «الأمرّان» لأن انقطاع حبة الدواء يؤدي إلى تراجع حالة المريض الصحية وصولاً إلى احتمال موته، خصوصاً أن السرطان يجدّد خلاياه كل 21 يوماً. كما أن الوصول باكراً إلى مركز الكرنتينا والحصول على رقم لا يعنيان الحصول على الدواء، ففي كثير من الأحيان «يفيدك الرقم في السؤال عن الدواء إن كان موجوداً أو لا»، بحسب مصدر في المركز. أما إذا حالفك الحظ وكان الدواء موجوداً، فلا يعني وصول دورك الحصول عليه حكماً، على قاعدة أن «من يحضر أولاً هو من يحصل على الدواء»، يضيف المصدر.

لا يعود ذلك للاقتصاد في التوزيع، وإنما لضالة الكميات الواصلة من أصناف الأدوية التي يقارب عددها الـ300 صنف. وتُقدّر نسبة الأصناف المتوافرة في المركز بـ40%، ما يعني أن هناك 60% من أصناف الأدوية لا تزال مفقودة. أضف إلى ذلك أن الدواء الذي يصل لا يغطي الحاجة الفعلية للمركز ولا حتى للمرضى، «خصوصاً أن معظم وصفات المرضى الطبية تتضمّن أكثر من دواء، وهذا ما يصعّب الأمر».

ولا تعني الـ40% أنها النسبة «الصافية»، فما يصل فعلياً، بحسب المصدر (40% من الـ40%)! ويعود ذلك إلى جولات تفاوض، غير ملزمة، ما بين وزارة الصحة العامة وبين شركات استيراد الدواء، تطلب بموجبها الأولى تخصيص 40% من الأدوية التي تستوردها الشركات لمركز التوزيع في الكرنتينا. وهي نسبة غير ثابتة، وغالباً ما تأتي «بالمُؤنة»، إذ من الممكن أن تكون الكمية المستوردة أقلّ، فتكون عندها النسبة أقلّ، تقول المصادر.

وعلى قاعدة «جود من الموجود»، تُقسّم هذه النسبة ما بين 50% لمركز التوزيع ـ الكرنتينا، بعدما بات بإمكان المرضى اليوم أن يتسلّموا بحسب مراكز سكنهم، و50% أخرى تُوزّع ما بين المراكز في المناطق، لا بالتساوي «وإنما بحسب كبر وحاجة كل مركز وعدد المرضى». وهذا دونه عائقان أساسيان، أوّلهما أنه «يضع المركز الرئيسي في منافسة مع البقية»، وثانيهما هو ما يلحق ذلك من صعوبة «في توزيع الـ50% المتبقّية على المراكز». أما أسوأ ما في درب الجلجلة هذا، فهو أن الدواء الذي يفرغ من المراكز «لا أحد يعرف متى يصل مجدّداً»، وفي هذه الحالة، يضيفه العاملون هناك إلى لائحة الأدوية المفقودة.

راجانا

كهرباء

الحملة على المولّدات: يا فرحة ما تمّت

فؤاد يزبك

استبشر أهل الضاحية الجنوبية خيراً أواخر شهر تموز الماضي مع انطلاق حملات أمنية جديدة بقيادة جهاز "أمن الدولة" هذه المرّة، بهدفين أساسيين، الأول إلزام أصحاب المولّدات بتركيب عدّادات للمشتركين، والثاني الالتزام بتسعيرة عادلة بدل الكيلوواط ساعة. لكنّ حصيلة الحملة لم تتطابق مع حسابات الأهالي للفواتير التي توقّعوا أن يتسلموها. بقيت المعايير غائبة عن كيفية تسعير الكهرباء، وحتى عن العملة المطلوبة للدفع.

بعض أصحاب الاشتراكات التزم بشكل كامل بالتسعيرة الصادرة عن وزارة الطاقة لشهر تموز 2022 (13545 ليرة/كيلوواط)، فيما رفضت الأكثرية الالتزام. حتى درجات عدم الالتزام غير واضحة ومزاجية، منهم من زاد 1000 ليرة إضافية على تسعيرة الكيلوواط، في حين رفعها آخر إلى الـ19 ألفاً. وهناك من زاد 100 ألف ليرة إضافية على البدل الثابت للعدّاد المحدّد في قرار وزارة الطاقة بـ"100 ألف ليرة لاشتراك الـ5 أمبير و220 ألف ليرة لـ10 أمبير". وبعضهم ذهب بعيداً في التسعير إلى حدود فرض العملة الأجنبية سبيلاً وحيداً للدفع، وأصبح بدل الكيلوواط 0,46 سنت، والبدل الثابت للعدّاد راوح بين 5 و10 دولارات! هذا غيض من فيض أحداث مطلع الشهر الجاري (آب 2022) في منطقة الضاحية الجنوبية. الحاجة الملحة للكهرباء تدفع الناس لتغيير أماكن سكنهم. أحد أرباب الأسر نقل معيشته إلى حيّ آخر، ساعات التغذية الكهربائية فيه أكثر وسعرها "أقرب إلى القلب والجيبة".

سبك التحايل الكثيرة

ينقل المشتركون في هذه المنطقة روايات أقرب إلى أفلام الجاسوسية. أصحاب المولّدات يتملّصون بكلّ الطرق الممكنة، فيسجلون على الفواتير عبارة "بدل اشتراك" دون تحديد ماهية الاشتراك. آخر لا يذكر على الفاتورة أنّها صادرة عن صاحب مولّد كهرباء، وفي بعض الأحيان يكتب اسم "محل خضار" أو "مطبعة". كلّ ما ذُكر يخدم هدفاً واحداً: جعل الشكوى من عدم الالتزام أكثر صعوبة لعدم تمكين الناس والأجهزة الأمنية من تسجيل مخالفات واضحة وصريحة. وهنا يفيد محامي اتحاد بلديات الضاحية عباس الغول بـ"تواري أحد أصحاب المولّدات عن الأنظار كي لا تُكتب الشكوى بحقه". ويشير الغول إلى أنّهم في "انتظار شكاوى الناس للتحرك". ويشرح سبل التحرّك القانونية للاتحاد، إذ سيقوم بتزويد القاضي الجزائي في بعبدا بعدد المشتركين لكلّ مولّد، بالتالي "ستكون قيمة الغرامة تبعاً لأرباحه". ويضيف الغول أنّ "القضاء يستند إلى عدم قانونية وجود أصحاب المولّدات لملاحقتهم، فإنتاج الكهرباء في لبنان محتكر لمؤسسة كهرباء لبنان"، وهذا ما ثبّته مجلس شورى الدولة بالقرار الرقم 2019/190 بعد ردّ مراجعة أصحاب المولّدات المقدّمة لإبطال قرار وزارة الاقتصاد المتعلق بآلية التصريح عن أرباحهم.

مصير الشكاوى

يطلب اتحاد بلديات الضاحية من المشتركين التواصل على أرقام محدّدة لتقديم الشكاوى المتعلّقة بعدم التزام أصحاب المولدات بالتسعيرة الرسمية. وبالفعل، يقوم أحد المشتركين في منطقة المريجة بتجربة الاتصال أمامنا، وبعد عدّة محاولات يصله صوت من الطرف الآخر. يستمع بالكثير من التأفّف، وفي نهاية الشكوى، وبدل التصرّف مباشرة أو أقلّه تسجيل الأمر للمتابعة، يقترح على المشتكي أمراً من ثلاثة: تسجيل شكوى في البلدية بالاسم مع صورة الهوية والمستند (الفاتورة)، أو التوجه إلى مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد لتسجيل شكوى سرّية، أو الاتصال مباشرة بأمن الدولة. يفضّل المشترك الخيار الأخير كونه "أكثر أماناً وأقل تكلفةً"، ويتواصل مع هذه الجهة الأمنية شارحاً لها أنّه دفع 18 ألف ليرة بدل الكيلوواط، بالإضافة إلى زيادة على الاشتراك الثابت لتكون المفاجأة باقتراع عنصر أمن الدولة على المشتكي "التواصل مع صاحب الاشتراك وإبلاغه بالاتصال به (العنصر الأمني) وسيقوم بحسم 3 آلاف ليرة عن كل كيلوواط". يعتبر المشتكي أنّه وصل إلى حائط مسدود، لا يمكنه المواجهة وحده على الأرض، فأصحاب المولدات موجودون بقوة الأمر الواقع على الأرض، ولا مشكلة لديهم في تربية حي بمشترك واحد". ويختم: "لا أحد يريد أن يكون هذا المشترك".

> **المعايير غائبة عن كيفية تسعير الكهرباء وحتى عن العملة المطلوبة للدفع**

فاتورة عدّاد... مقطوعة!

لم تقدّم الطاقة الشمسية حلاً دائماً للوصول إلى تغذية كهربائية 24/24. نعم، خلال ذروة ساعات الشمس (من 9 صباحاً حتى 4 بعد الظهر صيفاً) يمكن الاستغناء عن كلّ خطوط الكهرباء الخارجية. ولكن عند دخول ساعات الليل، يذهب النظام الشمسي للاستعانة بمخزونه من الطاقة في البطاريات. ولأسباب تقنية ومادية مرتبطة بحجم البطاريات وعددها وسعرها، لا تستطيع كلّ المنازل المستفيدة من الطاقة الشمسية نهاراً أن تمدّد ساعات التغذية لتشمل ساعات الليل كلّها. وعليه، ما زالت بعض هذه العائلات تستفيد من اشتراكات الأحياء، لتغطية هذه الساعات فقط خصوصاً أن الحاجة تزداد إلى المكيفات ليلاً في فصل الصيف.

لجوء أصحاب البيوت المجهّزة بالطاقة الشمسية إلى تركيب عدّادات لم يُرض أصحاب الاشتراكات، حتى مع زيادة ساعات التغذية. ففرضوا العودة إلى نظام المقطوعية مقنّعاً، وذلك عبر "وضع مقطوعة على فاتورة العدّاد". ففي العديد من أحياء الضاحية الجنوبية، وحتى في بعض القرى، يقوم أصحاب الاشتراكات بفرض قيمة مصروف شهرية على العدّاد. في عين الرمانة على سبيل المثال عليك أن تصرف 50 كيلوواط ساعة أقلّه شهرياً، وفي الغبيري أنت ملزم بدفع مليون ونصف مليون ليرة شهرياً حتى لو لم تكن هذه قيمة ما صرفتَ.

(هيثم الموسوي)

عاشوراء البحرين: سيرة التوظيف السياسيّ

نادر المتروك *

مع عبور منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت اللّطمية البحرينيّة تتمركز بقوّة على رأس منصّات التّبليغ والتداول المعنيّة بمواكبة المستجدّ السّياسيّ والأحداث العامّة في البلاد وخارجها. جاء ذلك بعد محاولاتٍ متكرّرة من النّهوض الحثيث للتّيار الإسلامي (الشّيعي)، وعلى أثر إسهاماتٍ مبعثرة تحرّكت في الأجواء المحليّة من غير تكامل أو تنسيق وظيفيّ متواصل، وقادَه جيلٌ دينيّ تمدّد في السّياق العموميّ تحت تأثير الزّلزال الإيراني عام 1979، وأخذ واجهته الأولى الشّيخ جمال العصفور (استُشهد داخل السّجن عام 1981)، والشّيخ محمد العكري (1941-2010)، إضافة إلى السّيّد هادي المدرسي (مفكّر عراقي معاصر تجنّس في البحرين ثم أُبعد منها عام 1979). وبعد الأحداث السّاخنة منتصف الثّمانينيات، وما أفرزته من حلباتٍ غير متكافئةٍ من الصّراع الإيديولوجيّ داخل التّيار الشّيعي (الحركي والتّقليديّ على حدّ سواء)، تربّع على المشهد جيلٌ دينيّ جديد تولّى إنتاج شعبيّةٍ متحرّكة بدت أكثر ترشيداً وتوظيفاً وديناميكيّة، وعلى رأسه السّيّد أحمد الغريفي (1946-1985) والشّيخ عيسى قاسم الذي سيظلّ حتّى اليوم عنواناً للحقبة الجيليّة (الدّينيّة) الغالبة في البحرين.

> تعدّدت اجتهاداتُ جبهة اليسار في توظيف ذكرى عاشوراء، وكان الموقف اليساريّ العام في البحرين -طيلة النّضال الستّيني والشّعبيني- يكرّس تغطية تعبويّة حازمة للموسم
>
> في الحقبة بين التّسعينيات وحتى بداية الألفية الجديدة: اتخذت اللّطميّة البحرينيّة قوّتها المكتسبة على يد الخلاصة الجيليّة

سرعان ما تولّت اللّطميّة البحرينيّة منصّة الإبلاغ العام، وبالتّعويل على رواديد تجمّعت فيهم، شيئاً فشيئاً، الملامحُ النّموذجيّة للجيل الدّيني (المعجون بالقِ الثّورة في إيران، ونكبات الظّلم الدّاخلي) المُراد تعميمه بين الأتباع، وبينها خامّة الصّوت المؤثّرة، وقدرة الاستقطاب العام، وسرديّة النّضال المكتسبة بسبب الاعتقال المتكرّر وما أُضفي عليهم من حكايات الجرأة والبطولة داخل السّجون والتي صاغها المخيالُ الشّعبي بإتقان خاص، من قبيل السّردية تُطوِّقُ الإخوة الرّوادِيد من آل سهوان: جعفر، حسين ومهدي.

من النّاحية الوظيفيّة؛ كانت هذه المنصّة معنيّةً، في الجوهر، بتقديم فهْم خاصّ لما يجري، بغرض خلْق التّأثير المباشر على الأتباع وعموم الجمهور. يجري ذلك وسْط الحشْد التّفاعليّ الذي يوفّره موكبُ اللّطم في مظهره الثّابت داخل المأتم (الحسينيّة) التي تتسابقُ القوى الفاعلة (والمتغالبة) في إنتاجها بهذه المناسبة المركزيّة (سوق الإنتاجات المتنافسة)، وبما هو ثانياً إطارٌ زمنيّ تتماوجُ فيه أعدادٌ كبيرة من النّاس، ومن ألوان وأجواء وفئات متنوّعة، وفي أماكن محدّدة ومركزة (المأتم، مجالس العزاء الجديدة والمواكب، التجمّعات المصاحبة...)، ما يجعلُ من عاشوراء البقعة الأكثر إغراء لتوظيف أدوات وخطابات التّأثير والضّبط والهيمنة والسّلطة (بالمعنى الفوكوي، وبالمعنى السّلطوي كذلك). كان من الطّبيعي، في النّهاية، أن تتبلور «عاشوراء» بما يتجاوزُ المحتوى الطّقوسيّ، أو لا تكتفي بهذا المحتوى فقط، ليكون ذلك مؤشّراً إلى أمرين، الأوّل: تشكّل وعي عموميّ جديد، على مستوى النّخبة الدّينيّة، وعلى مستوى الدّوائر التي تحيطُ بها من فاعلين مؤثّرين ووسائط اجتماعيين. والثّاني: السّجال الدّيني والفكريّ الذي يدور رحاه في المؤسّسة الدّينيّة (الحوزات وملاحقها وتوابعها)، حول طبيعة الممارسة العاشورائيّة، والجدال بين الموروث الطقوسي والعقل الحداثي، والموقف النّقدي حيال اجتهادات الإحياء والتوظيفات المستحدثة، والبات التّحكّم أو ترشيد الجريان السّياسي في إحياء عاشوراء، وخاصّة على صعيد الموكب وقصائد الرّثاء التي تُصاغ -شكلاً ومضموناً- بتجاذبٍ غير يسير مع الأطر التّقليديّة للمؤسّسة.

في الحقبة بين التّسعينيات وحتى بداية الألفية الجديدة؛ اتخذت اللّطميّة البحرينيّة قوّتها المكتسبة على يد الخلاصة الجيليّة التي توزّعت بين أصوات (مدارس) فاضل المتحمّس (المؤيّد) للتّقرير الذي تعلنه «اللّطميّة» -بوصفها «خلاصة الضّمير الجمعيّ»- إزاء الأحداث وما يشغلُ الرّأي العام من همومٍ وقضايا. وفي وقت لاحق من الحدث الموكبي -وبحسب الزّمن ووسائل التّواصل والتداول التي بوفّرها- يتشكّل تعاطٍ آخر مع هذا الإعلان الموكبي، يتمّ فيه التحرّر من اللحظة الأولى التي يُمليها الاستقبالُ الانفعالي (الحماسي/ العزائي) مع الموكب، ليأخذ أشكالاً مختلفة تُراوحُ بين الترويج الدّعائي المؤدلج، -المحايثة للمؤسّسة الدّينيّة، والمجايلة لها- صعُد من المقاربات النّقديّة للممارسة العاشورائيّة في البحرين، ما أدّى -كما هو متوقّع - إلى أحتدامٍ أكثر مع المؤسّسة الرّثاء والموارِبة في ذلك، والحرْص على ضبْط المواكب وجمهور المعزّين، والإلحاح عليهم بعدم رفْع شعارات «سياسيّة». تمّ التّعويض عن ذلك بتدوير الشّعارات والكلمات «الموروثة» ضدّ الحاكم الأموي يزيد ومرتكبي مجزرة كربلاء، وشعارات الفداء والتّضحية المستقاة من إقدام الإمام الحسين وأصحابه وأهل بيته في كربلاء، وضخّها كلّ ذلك بروح حماسيّة ممزوجة مع التّعابير والرمزيّات والإيماءات الجسديّة أثناء الإحياء. لم يغب ذلك عن النّظام، وكان مشروعه في الهيمنة على إحياء عاشوراء قد بلغ مستوى متقدّماً في عام 2019، حيث ثبّت النّظامُ الأدوات التي وطّدت له -بشكل واسع- الاستقواءَ على الموسم أو «استملاك عاشوراء»، عبر إبعاد أو تقييد أو تطويق أثر ودوْر صُنّاع المحتوى العاشورائي (من التّيار الحركي والمعارضة). وكان مدخل ذلك قيام وزارة الدّاخليّة بدور «الولاية» على عاشوراء، ابتداءً من فرْض هويّةٍ محدّدة من الإحياء المتناسب مع «عقيدة الولاء للأمن»، مروراً بإجراء سلسلةٍ من العمليّات والسّياسات لإدارة الموسم العاشورائي، واستعمال أدوات أمنيّة متنوّعة للاستحواذ الإجباري (العنفي) على الموسم، وملاحقة وتجريم أي خطاب أو ممارسة تتعارضُ مع الأطر المرسومة من وزارة الدّاخلية وبقيّة المؤسّسات التي تتبادلُ معها أدوار السّيطرة على عاشوراء (وزارة العدل، المحافظات وإدارة الأوقاف الجعفريّة).

كان وجود بعض منتجي اللّطميّة البحرينيّة خارج البلاد فرصةً نسبيّة للتحرّر من آثار الإجبار على إحياء «رسميّ» لعاشوراء، وبالتّالي سهولة ضخّ أسباب أخرى من القوّة والتّشجيع للإبقاء على الوظيفة الأساسيّة للمواكب في البحرين، أي بما هي إشعارٌ رمزيّ دائم على وجود صراع بنيويّ مع النّظام. لذلك، داوم الحضورُ الموكبي في عاشوراء البحرين، حتّى اليوم، على ابتكار وسائله الخاصّة لتحقيق امرين: الأوّل المَأي ما أمكن عن الانخراط في مشاريع النّظام، وبالتّالي إفشال مشروعه في الهيمنة «الأمنيّة» على عاشوراء، والثّاني التّحايل على ضوابط النّظام القهريّة في إحياء الموسم (وكذلك «فتاوى» النّظام الجديدة في تجريم نقْد يزيد بن معاوية، ومنْع الخليجيين من المشاركة في مواكب البحرين)، تمّ ذلك بأشكالٍ متنوّعة، وبالاستفادة من التّقنيات والفرص المتاحة الحديثة. بعضُ ذلك كان له أثره الناجز في دفْع أو الحدّ من التّدخّل الرّسمي وهيمنته على الموسم، وبعضُ آخر لم يبْلغ في ذلك، وهناك من توزّع في آثار عكسيّة غير مقصودة. رغم ذلك، فإنّ الابتكار الذّهبيّ الرّاهن، والذي يبدو أنّ مفاعيله ستكون أكثر صرامةً في مجابهة المشروع الرّسمي الموجّه لعاشوراء، هو ذهابُ صانعي اللّطميّة إلى النّصوص المشغولة بالموروث الأصيل، وإلى الأداء شبه التّقليدي، على طريقة إصدار «نوح الراعيبة»، أي -ويا للمفارقة- عبر تخفيض منسوب التّوظيف السّياسي، والحدّ من صرع الإنتاج التّجاري و«السينمائي» في إحياءات عاشوراء. لا يعني ذلك أنّ كريم المحروس -الباحث البحريني المخضرم المقيم في المنفى البريطانيّ- سيجدُ إثباتاً كافياً لدعاواه في شأن ضرورة فكّ الموروث البحريني (وبينه المواكب واللّطميات) عن «التّشطيب الحزبي» والإسقاطات السّياسيّة العاجلة، وهي دعاوى كان يكرّرها المحروس منذ أكثر من عقدين (وثبّتها في كتابه الأخير «جيل الجنّة»)، ولكنّ المؤكّد أنّ اللّطميّة البحرينيّة تجدُ نفسها اليوم أمام مختبرٍ جديدٍ وجديرٍ بها الولوج إليه إلى أخر مدى، ولا سيما أنّ الموضوع الثّابت في إحياء عاشوراء هو أنّ قدرته على تمديد معْناه الاحتجاجيّ/ الاستمراريّ مرهونٌ بدرجة الحفاظ على جوهره الأوّل، وهو انبعاثه من مقولات الخروج الحسينيّ الأوّل، أي المنبت المعرفي والتّاريخي المفعَم بالتّوليد والقراءات المتجدّدة على مدى الزّمان.

* كاتب بحريني

(أ ف ب)

بالضّلوع في إنتاج شعارات «رجعيّة» و«طائفيّة» في عاشوراء، وفي المقابل يشدّد البيانُ على ضرورة «بلورة الشّعارات المعبّرة عن أماني وأهداف شعبنا في هذه المرحلة»، وذكر من ذلك مطلب الإفراج عن السّجناء، وإلغاء قانون أمن الدّولة، وإغلاق القاعدة الأميركيّة في البحرين، و«تعديل الدّستور».

أفول اليسار... واستقرار الإسلام الحركيّ

بعد عقْدين من الزّمان، سيخبو الوهجُ اليساريّ والقوميّ (الثّوري) برمّته، وستصبحُ البحرين محكومةً بتيّار الإسلام الحركيّ، وبلا منافس يقوى على مزاحمة المكوّن المزدوج لهذا التّيار: التّصلّب العقائدي، والحماس الثّوري، والذي سيظلّ يوفّر لنفسه موادّ تحفيزيّة وصياغات تعبويّة ونهضويّة من المقاطع المتنوّعة للثّورة في إيران. سينعكسُ ذلك على البرنامج العاشورائي ومحتوياته في البلاد، وستبدو المفارقة، حينها، مدعاةً للاستغراب مع «اكتمال» تحوّلات الأحوال والرّجال، حيث سيخرج اليسارُ من إرثه السّابق باندفاع «ثوريّ» معاكس، وسترمي به المراجعاتُ إلى مكان قريب، لصيقٍ، من «الأمر الواقع» الذي تحرسه السّلطةُ «القاهرة الغالبة». سيكون اكتظاظُ الإسلاميين (الشّيعة) في السّجون -التي كانت المعقّل الدّائم لليساريين والقوميين في العقود الماضية- مؤشّراً إلى المتغيّر الجذريّ الذي طبع خرائط الإيديولوجيّات و«المجتمعات» في البحرين، وفيها سيكتفي قدامى اليسار بصوْن قلاع «الأمر الواقع»، مع كليشيهات مُعاد تكرارها في الهجوم على الإسلاميين بوصفهم «واجهات رجعيّة أشدّ خطراً من السّلطة الحاكمة». كان ذلك إشعاراً على أنّ هذا الخطاب ما عادَ يجدُ ما يُسْعفه على التّمدّد، وأنّ جرثومة «الانقطاع الجيلي» قطّعتْ أوصال اليسار وأصابته بالضّمور والانكفاء الحاد.

بدوره، وفي هذا المقطع الزّمني، نجحَ الإسلامُ الحركي في الإمساك بـ«كتالوغ» عاشوراء الحسين، واستفردَ في وضْع «الإرشادات» المعتبرة (أو الجائعة إليها) في إحياء الموسم، كما وجدَ روّاديدُ هذا التّيار وشعراؤه مساحةً كبيرة من «الحريّة» في تقديم تجارب «الأداء» الرّثائي المتمالئ مع الوظيفة المعاصر للذّكرى. وبالتّوافق مؤرّخي اللّطميّة البحرينيّة، فقد كانت حقبةُ التّسعينيات الاختبارَ الحقيقي لهذا التّيار ورواديده، مع التّفوّق الملموس آنذاك في إنتاج أبرز توظيفٍ تعبويّ مسيّس في تاريخ المواكب بالبحرين، ما أثبت مجدّداً -على غرار تجربة البسار في السّابق- بأنّ أتون المحن وشدّة الصّراع مع السّلطة يُمهّد فسحةً أكبر في توظيفٍ عاشوراء، وفي استنساخ صور مستحدثةٍ من يوميّات كربلاء. كان قمْعُ النّظام، من جهة، وضعْف المركزيّة في التّيار من جهةٍ أخرى، فتحا أمام منتجي اللّطميّة في التّسعينيات مساحاتٍ واسعةً للتصرّف الحُر، والتّعويل على ضمانٍ عمومي بالنّجاح والقبول الشّعبي. ولكن ذلك لم يعد ممكناً في الفترات التّالية (بعد عام 2000)، التي ترسّخت فيها بُنى التّيار ومؤسّساته، وأصبحت اللّطميّة خاصّة ملزمةً بالدّوران حول مرجعيّات التّيار، والاحتكام إليها. رغم ذلك (أو تأكيداً على ذلك)، فإنّه مع أيّ عودةٍ لدوّرات القمع، وبالتّالي تفكّك مركزيّات التّيار الحركي، ستجد اللّطميّةُ البحرينيّة نفسَها أمام تحدّي إعادة الصّياغة وتعويمها، واختبار التّحوّلات، وكذلك التّحدّيات. هكذا كان الحال مع حدث 2011 (الممتد حتّى اليوم).

الهيمنة الرّسميّة على عاشوراء

في السّنوات الأولى بعد ثورة 2011، حيث ما زال التّيار الحركي -الذي يُمسك السّردية المحليّة لعاشوراء- على قوّته، كانت المواكبُ والإنتاج العاشورائي مفعمَيْن بالتّوظيف السّياسيّ المباشر وشبه المباشر، ولكن شدّة القمع، والضّربات المتتالية بعد عام 2015 ضدّ مرجعيّات التّيار وقواه الحيّة، أملت على المعنيين بإحياء عاشوراء القيام بمراجعاتٍ تكتيكيّة، ولكن حاسمة، تجلّت بوضوح في المنحى المتزايد الذي يدعو إلى تخفيف الإسقاطات المباشرة في نصوص العائمة التي ترعى موسمَ عاشوراء، من غير أن يمنعَ ذلك من إنتاج آثار إيجابيّة على صعيد إحداث «تصحيح وإصلاح» في الذّهنيّة الجيليّة» قطّعتْ أوصال اليسار وأصابته بالضّمور والانكفاء الحاد.

بدوره، وفي هذا المقطع الزّمني، نجحَ الإسلامُ الحركي في الإمساك بـ«كتالوغ» عاشوراء الحسين، واستفردَ في وضْع «الإرشادات» المعتبرة (أو الجائعة إليها) في إحياء الموسم، كما وجدَ روّاديدُ هذا التّيار وشعراؤه مساحةً كبيرة من «الحريّة» في تقديم تجارب «الأداء» الرّثائي المتمالئ مع «اللّقوم ظلام ما فيهم رحم... ثورة الأحرار لازم تنتصر». وبكشف الأرشيف المنشور، وكذلك الذّاكرة الشّفاهيّة التي تُتناقل حتى اليوم، بأنّ قوى اليسار في البحرين كانت شريكةً في إدارة المسار الموكبي العام، وفي تركيب النّصوص وصياغة الهتافات أثناء توافد المعزّين في المواكب، وكان الغرضُ الأساسيّ هو إلحاق الموسم بعمليّات متعدّدة من التّوجيه السّياسي الذي يجعلُ من عاشوراء «تعبيراً مجسّماً عن تصميم وعزْم جماهيرنا لتحقيق أهداف شعبنا في التّحرر الكامل من السّيطرة الاستعماريّة وفي إشادة نظام ديموقراطي» (نشرة «الجماهير»، عدد أيار/مايو، 1965).

لم يستقر هذا الوضع طويلاً، فمع صعود الإسلام الحركي نهاية السّبعينيات، بدأت تندلعُ احتكاكاتٌ جديّة على حدود عاشوراء وجمهورها المُتنازَع عليه. وقد أصدرت جبهةُ التّحرير بياناً في نوفمبر 1979 بمناسبة عاشوراء، يعكسُ جانباً من الجدال المحتدم آنذاك، ويُؤرّخ البيانُ لبوادر الأولى لنشوء الصّراع الإيديولوجي في توظيف عاشوراء، والمواد التي تأسّسَ عليها هذا الصّراع. يقدّمُ البيانُ صياغةً خاصّة في إحياء عاشوراء، تأخذ محتواها من المعالجات الثّورية التي عُرف به المفكّر الإيراني علي شريعتي (من غير ذكْر اسمه، رغم احتفاء البيان بالجماهير الإيرانية وقواه الثّورية). هذه الصّياغةُ الثّورية لعاشوراء تقومُ على أساس مقولتين: الأولى أنّ «شهادة الحسين ورفاقه» كانت «في سبيل الحقّ وضدّ الظّلم والطّغيان»، وهي مقولةٌ «تعبويّة» بمحتوى ثوريّ، لدفْع المواكب نحو الاحتذاء الحيّ (المعاصر) بالنموذج الذي قدّمه «الحسين ورفاقه» في كربلاء التّاريخيّة. أمّا المقولةُ الأخرى فهي «تحريضيّة» بمحتوى هجوميّ، وتدعو إلى مواجهة شركاء النّظام الخليفي الذين يشخّصهم البيانُ في «البرجوازيين الكبار» و«المتلبّسين بلباس الدّين»، متّهماً إيّاهم بالرّثاء والموارِبة في ذلك، والحرْص على ضبْط المواكب وجمهور المعزّين، والإلحاح عليهم بعدم رفْع شعارات «سياسيّة». تمّ التّعويض عن ذلك بتدوير الشّعارات والكلمات «الموروثة» ضدّ الحاكم الأموي يزيد ومرتكبي مجزرة كربلاء، وشعارات الفداء والتّضحية المستقاة من إقدام الإمام الحسين وأصحابه وأهل بيته في كربلاء، وضخّها كلّ ذلك بروح حماسيّة ممزوجة مع التّعابير والرمزيّات والإيماءات الجسديّة أثناء الإحياء. لم يغب ذلك عن النّظام، وكان مشروعه في الهيمنة على إحياء عاشوراء قد بلغ مستوى متقدّماً في عام 2019، حيث ثبّت النّظامُ الأدوات التي وطّدت له -بشكل واسع- الاستقواءَ على الموسم أو «استملاك عاشوراء»، عبر إبعاد أو تقييد أو تطويق أثر ودوْر صُنّاع المحتوى العاشورائي (من التّيار الحركي والمعارضة). وكان مدخل ذلك قيام وزارة الدّاخليّة بدور «الولاية» على عاشوراء، ابتداءً من فرْض هويّةٍ محدّدة من الإحياء المتناسب مع «عقيدة الولاء للأمن»، مروراً بإجراء سلسلةٍ من العمليّات والسّياسات لإدارة الموسم العاشورائي، واستعمال أدوات أمنيّة متنوّعة للاستحواذ الإجباري (العنفي) على الموسم، وملاحقة وتجريم أي خطاب أو ممارسة تتعارضُ مع الأطر المرسومة من وزارة الدّاخلية وبقيّة المؤسّسات التي تتبادلُ معها أدوار السّيطرة على عاشوراء (وزارة العدل، المحافظات وإدارة الأوقاف الجعفريّة).

كان وجود بعض منتجي اللّطميّة البحرينيّة خارج البلاد فرصةً نسبيّة للتحرّر من آثار الإجبار على إحياء «رسميّ» لعاشوراء، وبالتّالي سهولة ضخّ أسباب أخرى من القوّة والتّشجيع للإبقاء على الوظيفة الأساسيّة للمواكب في البحرين، أي بما هي إشعارٌ رمزيّ دائم على وجود صراع بنيويّ مع النّظام. لذلك، داوم الحضورُ الموكبي في عاشوراء البحرين، حتّى اليوم، على ابتكار وسائله الخاصّة لتحقيق امرين: الأوّل المَأي ما أمكن عن الانخراط في مشاريع النّظام، وبالتّالي إفشال مشروعه في الهيمنة «الأمنيّة» على عاشوراء، والثّاني التّحايل على ضوابط النّظام القهريّة في إحياء الموسم (وكذلك «فتاوى» النّظام الجديدة في تجريم نقْد يزيد بن معاوية، ومنْع الخليجيين من المشاركة في مواكب البحرين)، تمّ ذلك بأشكالٍ متنوّعة، وبالاستفادة من التّقنيات والفرص المتاحة الحديثة. بعضُ ذلك كان له أثره الناجز في دفْع أو الحدّ من التّدخّل الرّسمي وهيمنته على الموسم، وبعضُ آخر لم يبْلغ في ذلك، وهناك من توزّع في آثار عكسيّة غير مقصودة. رغم ذلك، فإنّ الابتكار الذّهبيّ الرّاهن، والذي يبدو أنّ مفاعيله ستكون أكثر صرامةً في مجابهة المشروع الرّسمي الموجّه لعاشوراء، هو ذهابُ صانعي اللّطميّة إلى النّصوص المشغولة بالموروث الأصيل، وإلى الأداء شبه التّقليدي، على طريقة إصدار «نوح الراعيبة»، أي -ويا للمفارقة- عبر تخفيض منسوب التّوظيف السّياسي، والحدّ من صرع الإنتاج التّجاري و«السينمائي» في إحياءات عاشوراء. لا يعني ذلك أنّ كريم المحروس -الباحث البحريني المخضرم المقيم في المنفى البريطانيّ- سيجدُ إثباتاً كافياً لدعاواه في شأن ضرورة فكّ الموروث البحريني (وبينه المواكب واللّطميات) عن «التّشطيب الحزبي» والإسقاطات السّياسيّة العاجلة، وهي دعاوى كان يكرّرها المحروس منذ أكثر من عقدين (وثبّتها في كتابه الأخير «جيل الجنّة»)، ولكنّ المؤكّد أنّ اللّطميّة البحرينيّة تجدُ نفسها اليوم أمام مختبرٍ جديدٍ وجديرٍ بها الولوج إليه إلى أخر مدى، ولا سيما أنّ الموضوع الثّابت في إحياء عاشوراء هو أنّ قدرته على تمديد معْناه الاحتجاجيّ/ الاستمراريّ مرهونٌ بدرجة الحفاظ على جوهره الأوّل، وهو انبعاثه من مقولات الخروج الحسينيّ الأوّل، أي المنبت المعرفي والتّاريخي المفعَم بالتّوليد والقراءات المتجدّدة على مدى الزّمان.

* كاتب بحريني

شيفرة «الأربعون ربيعاً»

طلال عتريسي *

ذهب البعض قبل بضع سنوات إلى ما أُطلق عليه تفكيك «شيفرة حزب الله». وتمّت الاستعانة في هذا المشروع بخبراء ومثقفين من لبنان ومن مؤسسات بحثية أجنبية. إلا أن تفكيك الشيفرة على ما يبدو تعثّر. وبقي حزب الله حالةً عصيّة تربك الكثير من الحسابات الداخلية والإقليمية والدولية.

من أبرز وأهم الأفكار والاقتراحات التي تم تداولها ليس لتفكيك الشيفرة فقط بل لتفكيك جوهر الحزب وإنهاء وجوده هو مشروع «نزع سلاح المقاومة». وعلى الرغم من القرارات الدوليّة وحملات سياسية وإعلامية لم تتوقف من أكثر من عشرين عاماً، بخاصة بعد التحرير عام 2000 مباشرة، وحتى بعد حرب تموز 2006، لم تتمكّن أي جهة من وضع أي تصوّر لنزع هذا السلاح، ما يُعتبر أحد أبرز المؤشرات على تعثّر وصعوبة تفكيك هذه الشيفرة.

لقد ظن البعض أن نزع السلاح سيعيد لبنان إلى ما قبل 1982، أي إلى حقبة «قوة لبنان في ضعفه»، بما ينهي ذريعة المواجهة مع إسرائيل. وتوهّمت بعض القوى السياسية والطائفية اللبنانية أن نزع السلاح سيعيد الغلبة إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأهلية، ويُعيد الشيعة بلا «مجتمع مقاومة» إلى ما كانوا عليه من تهميش.

ربما لم يلتفت مشروع التفكيك إلى أن تجربة المقاومة شكّلت بعد أربعين عاماً منذ 1982 نصف تاريخ لبنان الحديث، بحيث تلازمت تجربة المقاومة مع هذا التاريخ وبات من المتعذّر، وربما من الخطأ، على المستوى البحثي في تاريخ لبنان، وعلى مستوى التحولات الاجتماعية والسياسية، أن نفصل بين هذا التاريخ وبين تجربة هذه المقاومة. أي ما قبل حزب الله وما بعده.

تلازمت هذه التجربة في الوقت نفسه مع نمو غير مسبوق تاريخياً في البيئة الشيعية على المستويات التعليمية والثقافية والاجتماعية والخدماتية، وتشكّل شعور في هذه البيئة بأن أي استهداف للمقاومة هو استهداف لها.

أوّل الغيث في «شيفرة» حزب الله أنه استطاع بعد إنجاز التحرير أن يقدّم أطروحة ثقافية سياسية هي نتاج الصراع الميداني مع العدو طوال أربعة عقود، لم تكن متداولة سابقاً، هي «وَلّى زمن الهزائم وجاء زمن الانتصارات»، ليعقبها أطروحة مكمّلة لها هي «إسرائيل أوهن من بيت العنكبوت».

أمّا الشيفرة الثانية في تجربة حزب الله فهي أنه طرح بشكل فاعل وعملي في بلادنا قضية تشكيل قوى رديفة للجيوش في مواجهة التهديدات الخارجية. وهذا يحتاج إلى إعادة التفكير الجدّي في الأدبيات النظرية التقليدية للحروب التي تعتمد كلياً على الجيوش.

لم ينتظر الأميركيون والإسرائيليون تفكيك الشيفرة، وربما لم يراهنوا كثيراً على فاعليتها، بل ذهبوا إلى مشروع سحق هذه المقاومة وتشريد مجتمعها في حرب 2006، لكن نتائج هذه الحرب أدّت إلى تثبيت ركائز حضور الحزب الإقليمي بدلاً من سحقه والقضاء عليه، ما زاد لاحقاً من تعقيد مشروع الشيفرة وتفكيكها.

ثمّة أطروحة على جانب كبير من الأهمية، هي ما يطلق عليه «مجتمع المقاومة»، إذ يعتقد من يريد التفكيك أن إبعاد المجتمع الشيعي عن المقاومة سيؤدي إلى عزلها. لكن في تحليل الواقع سيتبيّن أننا لسنا أمام ثنائية مجتمع ومقاومة. لأن المجتمع تحوّل إلى «مجتمع مقاومة» تدريجاً مع نمو المقاومة وتثبيت انتصاراتها وبناء مؤسساتها، وهو لم يكن كذلك قبل المقاومة. بالتالي لا يمكن أن نفصل حزب الله عن مجتمعه وقد تشكّلا معاً طوال العقود الماضية. وعلى الرغم من الجهود الهائلة والجبّارة الإعلامية والسياسية والنفسية، التي بُذلت للتفريق، بقيا جسماً واحداً بحيث يمكن القول بخطأ الفصل بين مكونين هما حزب الله ومجتمع المقاومة، وهذا من تعقيدات الشيفرة.

من يقرأ في وصايا شهداء حزب الله سوف يعثر على باطن هذه الشيفرة من خلال وصيّتين ثابتتين: الأولى التأسي بالإمام الحسين في عاشوراء، والثانية هي استمرار المقاومة. بحيث لا يمكن أن نفصل هذا أيضاً بين دافعية الاستمرار وبين التطلع للشهادة. وهذه من أدبيّات الثقافة الشيعية. ومن الأدبيّات التي أحيتها الثورة الإسلامية في إيران التي قال عنها الإمام الخميني إن «كل ما عندنا هو من عاشوراء».

بات حزب الله في العقل الأمني والسياسي والإعلامي والعسكري للعدو الإسرائيلي، بحسب ما يفعله، وما يمتلكه، وما يطلقه من مواقف أو تهديدات، أو حتى من مسيّرات، وبات هذا العدو يفكر في رد فعل المقاومة لو أراد أن يقوم بأي استفزاز، أو اعتداء. بات هذا الواقع من شيفرة كيان العدو الذي فقد مشروعه من الفرات إلى النيل، ولم يعد الكيان آمناً.

لم يسقط حزب الله بعد الانتصارات التي حقّقها في فخ إغراء الهيمنة على السلطة. فقد أدرك مبكراً خصوصية الوضع اللبناني الطائفي، كما لم يسقط قبل ذلك في فخ أسلمة المجتمع الذي سقطت فيه كثير من الحركات الإسلامية، وإن بقي الحزب متمسكاً بتكوينه العقائدي.

لكن تجربة المقاومة في السلطة التي ينتقدها البعض، تختلف عن تجربتها في الميدان. ففي الميدان كانت المقاومة تقاتل طوال سنوات بالأدوات التي صنعتها هي، من تعبئة، وتدريب، ورصد، وتسلّح، وتخطيط وتنفيذ. وكانت قيادة المقاومة هي التي تقرّر متى، وأين، وكيف. وهي التي تصدر الأوامر، وتقدّر الظروف... ولهذا السبب حقّقت المقاومة تلك الإنجازات التاريخية.

أمّا في تجربة الشراكة في الحكم التي لم تتحقق فيها الإنجازات المتوقعة، فقد اشتغل حزب الله، على عكس تجربته في الميدان، بأدوات صنعها الآخرون، مثل النظام الطائفي والمحاصصة الطائفية والمحسوبيات، ومافيات الاستيراد، وحماية الاحتكار، وحماية الفساد... ولا شك أن التزام حزب الله بالتفريق بين التناقض الرئيس مع العدو الصهيوني، وبين التناقض الثانوي مع مشكلات وتعقيدات الداخل اللبناني، كان أساس هذا التفاوت بين تجربة الشراكة وتجربة المقاومة. ومن المعلوم أن دولاً كبرى حاولت إغراء الحزب بعد التحرير عام 2000 ليتخلى عن هذا التناقض مع العدو في مقابل الحصول على ما يريد في الداخل، ولم يقبل الحزب. ما زاد تفكيك شيفرته تعقيداً.

لم يخف حزب الله علاقته بالولي الفقيه كمرجعية دينية وسياسية. وهي المرة الأولى في تاريخ شيعة لبنان التي سيكون لهم فيها ظهير إقليمي وقوي، بعد انتصار الثورة في إيران، في حين أن الطوائف الأخرى مثل السنة والمسيحيين، عرفوا مثل هذا الظهير الإقليمي والدولي. وسبقوا الشيعة إليه قبل أكثر من قرن من الزمان. أمّا الأهم في هذه العلاقة مع ولاية الفقيه، وخلافاً لما يعتقده كثيرون، أنها ليست علاقة تبعيّة، بل على العكس، إنّ ما يراه حزب الله مناسباً في لبنان، تتبنّاه إيران وتلتزم به. وإيران اليوم دولة قوية وصاعدة وتزداد نفوذاً على المستوى الإقليمي. وهذا من مكونات الشيفرة أيضاً. كما جعلت الولاية الحزب قوة متماسكة حتى بعد أربعين عاماً، فلم يعرف مصير أحزاب وحركات مماثلة من التشظي أو التفكك والانقسام.

لم يصبح حزب الله قوة إقليمية بعد مشاركته الحرب في سوريا. فقد بدأ هذا الدور بعد الطلقة الأولى على جيش الاحتلال عام 1982. وربما بات بعد تلك الحرب أكثر حضوراً على المستوى الإقليمي. لأن القاعدة تقول إن من يطلق رصاصة فعلية على الكيان الإسرائيلي، ذي العلاقة العضوية بالغرب، يصبح جزءاً من المعادلة الإقليمية. فكيف بمن استطاع أن يجعل الإسرائيلي يحسب له ولمواقفه وسلاحه وصواريخه وحتى لمسيّراته ألف حساب! إن نهاية الحرب في سوريا لن تنهي الدور الإقليمي للحزب.

لم ينقطع التواصل بين أجيال الشيعة في تجربة المقاومة. فقد كان يُظن أن الأبناء، لن يسلكوا درب الآباء، وسينصرفون إلى خيارات الحياة الأخرى مع التشويه المتعمّد لصورة حزب الله والاستخدام المتزايد لوسائل التواصل. لكن تجربة أربعين عاماً كشفت استمرار هذا الترابط إلى حد كبير، وأن أطروحة صراع الأجيال لم تنفع، فضلاً عن أنها هي أصلاً أطروحة غير صحيحة في المجالين التربوي والأسري في بلادنا. وهذا ما يمكن أن نسمّيه شيفرة التواصل.

قد يكون حزب الله هو التنظيم الوحيد الذي يعمل لتهدئة اندفاع أنصاره ومؤيديه في أصعب المواقف والظروف، والذين يستجيبون من دون تردّد لما تطلبه قيادتهم. وهو يختلف بذلك عن معظم قيادات الطوائف والأحزاب في لبنان التي تعمد إلى افتعال التحريض والإثارة لتحفيز الناس والجمهور. وربما هي شيفرة الضبط والتوجيه. ولا ننسى كيف ارتكب بعض اللبنانيين خطأ فادحاً عندما لم يكتفوا بنزع سلاح المقاومة شعاراً انتخابياً لهم. بل تعرّضوا للسيد نصرالله نفسه بالتجريح الشخصي. فقدّم هؤلاء خدمة مجانية للوائح حزب الله الانتخابية التي حصدت نوابها كافة، لأن هؤلاء لم يدركوا شيفرة البيئة الشيعية التي قد تنتقد بعض أداء الحزب، لكنها تجمع بقوّة على مبايعة السيد ومحبّته والثقة به، مثلما تجمع على سلاح المقاومة.

لا يزال تفكيك شيفرة حزب الله بعد «أربعين ربيعاً» صعباً ومتعثراً، ولا يُحسد من يُطلب منه القيام بهذه المهمة. فهو يحتاج إلى تفكيك العلاقات المتداخلة بين العقائدي، وولاية الفقيه، ودور إيران الإقليمي، وسلاح المقاومة وتحولات البيئة الشيعية الاجتماعية والسياسية، وبين زمن الانتصارات، ووصايا الشهداء، وبين كربلاء وعاشوراء، وبين المشاركة في الحكم وأولوية المقاومة... فكيف إذا أضفنا إلى ما سبق كله نشيد «سلام فرمنده» وبالعربية «سلام يا مهدي»، الذي تعرّض له البعض بمستوى غير متوقع من الغباء، بالرفض والتجريح والاستخفاف، وافتعال تحليلات سياسية ودينية وثقافية وتربوية لتبرير هذا التجريح. وفي الواقع إن مثل هذا الهجوم يؤكد أن شيفرة حزب الله والتجربة بعد أربعين عاماً لا تزال مجهولة وعصيّة على التفكيك. لأن من يحاول الاستخفاف بـ«سلام يا مهدي»، ومن يتعمّد هذا التجريح والاستفزاز يجهل أن «سلام يا مهدي» هو قلب هذه التجربة، وروحها، ومستقبلها. ومع مثل هذا التجريح والاستخفاف سيستعيد الشيعة شعورهم بالتهديد والتهميش، وسيجعلهم أكثر التفافاً حول الحزب وأكثر تشبثاً بسلاح المقاومة.

ربما من الأفضل التخلي عن رهانات التفكيك والاستهداف اللبناني الطائفي كما لم يسقط قبل ذلك في فخ أسلمة المجتمع الذي سقطت فيه كثير من الحركات الإسلامية، وإن بقي الحزب متمسكاً بتكوينه العقائدي.

لكن تجربة المقاومة

على الغلاف

أمّا وقد وضعت جولة القتال الأخيرة في قطاع غزة أوزارها، فقد بات بالإمكان البدء بتقييم نتائجها، وإن كان من المبكر الجزم بها، كونها لن تتظهّر عمليّاً إلّا عندما تُوضع على المحكّ الميداني.

لكن ما يمكن تأكيده إلى الآن هو أن إسرائيل خرجت من الجولة بجرعة ثقة مفرطة، واعتقاد بأنه بات بإمكانها فعْل ما يحلو لها في أيّ ساحة من الساحات الفلسطينية، التي سيبقى، على رغم ذلك، همّ ارتباطها وتكاملها حاضراً في الذهن الإسرائيلي. ومن هنا، سيكون على فصائل المقاومة، التي اختار بعضها المواجهة وحيداً كما فعلت «الجهاد»، وآثر بعضها الآخر الانكفاء مثلما فعلت «حماس» - لأسباب تحمل الأخذ والردّ والقبول والرفض -، أن تعيد حساباتها، وتتنبّه إلى أن العدو سيتغوّل في وجهها، ولن يُعدم أيّ فرصة للانقضاض على ما تبقّى من معادلات أفرزتها معركة «سيف القدس».

وفي هذا المجال الأخير تحديداً سيكون على الفصائل أيضاً العمل على ترشيف تلك المعادلات، وتخليصها من السقوف غير القابلة للتحقّق، وإعادة ضبطها والاتفاق على توحيدها، خصوصاً أن وحدة صفّ المقاومين تعرّضت، في ما لا يمكن إنكاره، لخدوش يُفترض بهم العمل على مداواتها، حتى لا تتحوّل إلى دماميل لن يتردّد العدو في تغذيتها وتفجيرها حينما تحين له الفرصة مجدّداً

ما بعد حرب الأيام الثلاثة
العدو يتغوّل... والمقاومة أمام تحدّي المراجعة

يحيى دبوق

اتّسمت المعركة الأخيرة بين جيش الاحتلال الذي بادر إليها بأهداف متشعّبة، وبين حركة «الجهاد الإسلامي» التي اتّخذت إزاءها موقفاً دفاعياً لافتاً ومثيراً للإعجاب، بأنّها معركة السقوف العالية لدى أطرافها كافة، بما يشمل مَن خاضها ميدانياً، ومَن كان يُفترض به أن يتدخّل فيها. وتطرح هذه الجولة جملة أسئلة باتت بالإمكان محاولة الإجابة عليها، وإن لم تمرّ على وقف إطلاق النار سوى بضع ساعات: لماذا نشبت المعركة في هذا التوقيت؟ وما هي الأهداف الإسرائيلية منها؟ وما الذي تحقّق منها؟ وهل يمكن سحب تأثيرها على ساحات أخرى هي الآن أكثر إلحاحاً وحضوراً على طاولة القرار في تل أبيب؟ وفي المقابل، ما الذي استطاعت المقاومة الفلسطينية، وتحديداً «الجهاد»، تحقيقه؟

لا خلاف على أن العدو سعى إلى توجيه ضربة قاصمة إلى «الجهاد»، كي تردع عن محاولاتها تثبيت وتوسيع وتعزيز معادلة «وحدة الساحات» بين غزة والضفة كنتيجة من نتائج معركة «سيف القدس». كما سعى العدو إلى تحييد حركة «حماس» عن المعركة، والاستفراد بـ«الجهاد»، إن لم يكن من أجل إنهاء التهديد الذي تمثّله الأخيرة، فعلى الأقلّ إضعافه إلى حدّ كبير. في المقابل، أثبتت «الجهاد»، على رغم الضربات المُوجعة التي تلقّتها، أنها قادرة على التحكّم بمجريات المعركة بشكل مدهش، حتى بعد استشهاد قادة مركزيين فيها، الأمر الذي يدحض الرواية الإسرائيلية عن فقدان السيطرة، وانتقالها إلى صفّ قيادي غير خبير. وتجلّت تلك القدرة في إطلاق رشقات صاروخية متوازية ومتزامنة في اتّجاه عشرات المستوطنات دفعة واحدة، في ما يدلّ على أن منظومة القيادة العسكرية لم تتأثر إلى الحدّ الذي تمنّته تل أبيب.

هكذا، اتّضح أن «الجهاد»، على رغم خوْضها المعركة وحيدة مع الفارق الهائل في الإمكانات، متمسّكة بإبقاء «معادلة «وحدة الساحات»، التي ستكون موضع اختبار ميداني عند أوّل استحقاق «اعتدائي» إسرائيلي مقبل، خصوصاً إذا ما أعتقدت تل أبيب أنها تمكّنت من ردع «الجهاد»، وبات بإمكانها تجاوُز تلك المعادلة، حتى في مستوياتها الابتدائية. وعليه، سيكون الطرفان معنيّين بالتأكيد أنهما حقّقا نتائج، أو منعاها، كلّ حسب تموضعه، ما قد يرشّح الميدان لمزيد من التصعيد لاحقاً. ومن هنا، فإن نتائج المعركة لم تتحدّد بعد، وإن كان كلّ طرف سيسعى إلى تظهير انتصاره، وإنْ بالنقاط؛ إذ تكمن النتيجة النهائية فيما سيؤول إليه واقع الميدان.

في التقييم الأوّلي، يمكن القول إن المعادلة التي تولّدت من «سيف القدس»، والتي ربطت بين مستويات محدَّدة من الاعتداءات الإسرائيلية على الحرم القدسي والقدس والضفة الغربية، وبين تفعيل سلاح المقاومة في قطاع غزة، كانت حتى الأمس القريب، وما زالت على الأرجح، حاضرة على طاولة التقدير والقرار في تل أبيب. لكن أن تشمل هذه المعادلة اعتداءات إسرائيلية في مستوى اعتقالات، وإنْ لقادة سياسيين وإو ميدانيين، فهذا يُعدّ سقفاً عالياً يتعذّر على فصيل مقاوم في غزة أن يُحقّقه وحيداً، بل ويتعذّر ذلك على المقاومة بكلّ فصائلها، خاصة أن سقوفاً كهذه لم تُبنَ على أساسات كاملة وراسخة. وعليه، هل السقف المرتفع جاء نتيجة خطأ في تشخيص المُقدّمات؟ أو خطأ في تقدير الموقف الإسرائيلي؟ أو ثقة زائدة بجهات كانت «الجهاد» تفترض أنها ستتدخّل في المعركة إلى جانبها؟ لا إجابات حاسمة إلى الآن.

من جهتها، انكفأت حركة «حماس»، في الشكل والمضمون، على نحو لافت. وهو انكفاء يمكن عزْوُه إلى جملة أسباب تتعلّق بسياقات أشمل وأوسع تُنظر إليها «حماس»، أو إلى توقيت «خاطئ» في ظرف ضاغط تسعى فيه الحركة لتحقيق ما يمكن تحقيقه في فترة اللاحرب، أو إلى الرغبة في تَجنّب المزيد من الدمار والخسائر البشرية والمادية. وأيّاً يكن، فإن نتائج المعركة الأخيرة ستنسحب حُكماً على كلّ فصائل المقاومة، التي ما لم تتّخذ موقفاً حذراً وحكيماً وصادّاً للاحتلال،

> **سيكون الطرفان معنيّين بالتأكيد أنهما حقّقا نتائج، أو منعاها، كلّ حسب تموضعه**

فإنها ستجد نفسها أمام واقع تاكل إنجازات «سيف القدس» نفسها، وربّما هذه واحدة من المقدّمات التي غابت عن قرار الانكفاء. فإذا أمكن إسرائيل أن تشرّخ الفصائل وتتفرّد بواحد منها، فلا شيء يمنعها لاحقاً من تكرار المحاولة، ما يعني أن سقف الانكفاء كان عالياً، وتداعياته ستكون عالية أيضاً.

من ناحية العدو، جاءت السقوف بدورها مرتفعة؛ إذ اختلط على القادة الإسرائيليين، على ما يبدو، ما أملته إسرائيل من أهداف، وما تحقّق منها، وفي ذلك الكثير من التعليقات العبرية التي تطالب بضرورة «التواضع» في توصيف «الإنجازات»، مع سؤال كبير مفاده: هل نتيجة الأيام القتالية الأخيرة، هدوء طويل الأمد؟ أم أنها ستتسبّب بمعارك ومواجهات لاحقة؟ واللافت أن الرهانات الإسرائيلية لا تقتصر على غزة، بل تنسحب أيضاً على ساحات أخرى تتطلّع تل أبيب إلى تحقيق مكاسب فيها، بالاستناد إلى نتيجة الجولة الأحدث في غزة. وفي هذا الإطار، يبرز تلهّفها لاستغلال الجولة في القول لـ«حزب الله» إنها لن ترتدع عن استخدام القوّة لتحقيق أهدافها السياسية، وإنها معنيّة بالدفاع عمّا تراه حقاً لها.

وعلى رغم الفارق الكبير بين الساحتَين، وإمكانية التأكيد أن ما يسري هنا قد لا يسري هناك، ثمّة سؤال يتقدّم على طاولة التقدير لدى الجانبَين، هو: هل فعلاً ترى إسرائيل أن ما حدث في غزة، سيردع «حزب الله»؟ عن مواصلة المطالبة بالحقّ اللبناني؟ إن كانت الإجابة لدى القيادتَين السياسية والعسكرية في تل أبيب، بنعم، كما يَرد في بعض الكتابات، فذلك يعني أن احتمالات التصعيد ومن ثَمّ الحرب، باتت أعلى بكثير، من احتمالات الحلّ الدبلوماسي في استحقاق الحدّ البحري بين لبنان والعدو.

نتائج المعركة الأخيرة ستنسحب حُكماً على كلّ فصائل المقاومة (أ ف ب)

> **عملت إسرائيل على إظهار «الجهاد» وكأنها الطرف «المقامر والمغامر والمعتدي»**

أنها «معركة بين الحروب»، أسلوب الدمج بين المعلومات الاستخباراتية والماكينات الإعلامية المُوجّهة، إلى جانب العمل الدبلوماسي لتحقيق جملة من الأهداف المركّبة، إذ عملت على إظهار «الجهاد» وكأنها الطرف «المقامر والمغامر والمعتدي» الذي عرّض حياة الناس للخطر وهدّد أرزاقهم، في سبيل «قضية صغيرة لا تعدو كونها اعتقال قيادي»، غير أن الحقيقة هي أن «السرايا» لم تحدّد المساحة التي ستصعّد فيها العمل العسكري ردّاً على اعتقال السعدي. وفيما كانت العيون كلّها تتّجه إلى الضفة الغربية، استحدثت إسرائيل ميداناً على حدود غزة، وبدأت الحرب، في الوقت الذي كانت توحي فيه للوسيط المصري تحديداً بقرب التوصّل إلى صيغة تعيد الهدوء. ويخلص المصري، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «إسرائيل هي الطرف المعتدي، هي التي غدرت، وهي التي اعتدت، فيما أستطاعت الدعاية الإسرائيلية التأثير على الوعي الجَمعي، والتصوير وكأن المقاومة التي كانت في موقف المدافع، هي المبادر والمعتدي، بمعزل كلّي عن الحقّ التاريخي في المقاومة، غير المرتبط بزمن».

بين «حماس» و«الجهاد»

دقّت إسرائيل إسفيناً آخر بين حركتَي «حماس» و«الجهاد»، حين أعلنت منذ بداية الحرب استهدافها بالأخيرة دوناً عن المكوّنات الفصائلية الأخرى. وقد كان الرهان الإسرائيلي منصبّاً على تعميق الشرخ المعنوي، ليس على مستوى قيادة الحركتَين فقط، إنّما على صعيد القاعدة الجماهيرية؛ إذ كانت تطمح إلى أن يشتعل خطاب التخوين والخذلان، حتى يصل إلى

تشويه «الجهاد» وشرْخ ساحة المقاومة: هكذا اشتغلت الماكينة الإسرائيلية

غزة ـ يوسف فارس

استخدمت المؤسّسة الأمنية الإسرائيلية، في معركة «توحيد الجبهات»، جملة من الأساليب النفسية والإعلامية، إلى جانب تكتيكات عسكرية جديدة، هدفت إلى إحداث شرخ بين فصائل المقاومة، وحفْر هوّة بين الأخيرة وحاضنتها الشعبية. فمنذ اعتقلت قوات الاحتلال، الشيخ بسام السعدي، عمدت إلى تطبيق جملة من خطوات الإيهام، التي أظهرتها وكأنها تتعرّض لحصار عسكري من حركة «الجهاد الإسلامي» على حدود غزة. وبينما لم تكن «الجهاد» قد بادرت إلى أيّ فعل عسكري على الأرض، بدأت إسرائيل الحرب مستندة إلى معلومة غير دقيقة، أفادت بأن الشقّة التي اغتالت فيها قائد «لواء غزة والشمال»، تيسير الجعبري، كانت تحتضن اجتماعاً لكامل أعضاء المجلس العسكري لـ«سرايا القدس» في القطاع، وفق ما تؤكّده مصادر مطّلعة في «الجهاد».

غير أن الأكثر أهمّية من اختيار توقيت البداية، هو مشاركة وسائل الإعلام العبرية التي تحظى بمتابعة كبيرة في الشارع الغزّاوي، في «بروباغندا» أظهرت «الجهاد» وكأنها الطرف الذي ابتدأ تصعيد الأوضاع الميدانية، علماً أن الحشد على الحدود، كما يقول الباحث في الشؤون العسكرية محمود صالح، «بدأته إسرائيل لوحدتها، صنعت الخصم والتهديد، وحشدت القوات البرّية والجوّية ومنظومات القبّة الحديدية، وأدخلت الوساطات، من دون معطيات ميدانية حقيقية تفيد بأن الجهاد متوجّهة إلى جولة. ما صدر من الجهاد هو تهديد تقليدي لم يحدّد مكان الردّ ولا كيفيته ولا سُبله». ويضيف صالح، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «لا يمكن النظر إلى أيّ خطوة إسرائيلية بمعزل عن أخرى، أرادت إسرائيل أن تُظهر الجهاد وكأنها الطرف الذي يخوض حرباً لأجل إطلاق سراح أسير بعيْنه، دونما عن 5 آلاف آخرين يقضون عمراً في السجون، ما يعزّي الحركة شعبياً، خصوصاً بعد الدخول في جولة مكلفة بشرياً ومادياً، وفي توقيت لم يكن الشارع فيه قد تعافى تماماً من تداعيات معركة سيف القدس».

> **عملت إسرائيل على إظهار «الجهاد» وكأنها الطرف «المقامر والمغامر والمعتدي»**

من جهته، يشير المحلّل السياسي، توفيق المصري، إلى أن إسرائيل طبّقت في هذه الجولة التي تُصنّف على الحقيقية هي أن «السرايا» لم تحدّد المساحة التي ستصعّد فيها العمل العسكري ردّاً على اعتقال السعدي. وفيما كانت العيون كلّها تتّجه إلى الضفة الغربية، استحدثت إسرائيل ميداناً على حدود غزة، وبدأت الحرب، في الوقت الذي كانت توحي فيه للوسيط المصري تحديداً بقرب التوصّل إلى صيغة تعيد الهدوء. ويخلص المصري، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن «إسرائيل هي الطرف المعتدي، هي التي غدرت، وهي التي اعتدت، فيما أستطاعت الدعاية الإسرائيلية التأثير على الوعي الجَمعي، والتصوير وكأن المقاومة التي كانت في موقف المدافع، هي المبادر والمعتدي، بمعزل كلّي عن الحقّ التاريخي في المقاومة، غير المرتبط بزمن».

بين «حماس» و«الجهاد»

دقّت إسرائيل إسفيناً آخر بين حركتَي «حماس» و«الجهاد»، حين أعلنت منذ بداية الحرب استهدافها بالأخيرة دوناً عن المكوّنات الفصائلية الأخرى. وقد كان الرهان الإسرائيلي منصبّاً على تعميق الشرخ المعنوي، ليس على مستوى قيادة الحركتَين فقط، إنّما على صعيد القاعدة الجماهيرية؛ إذ كانت تطمح إلى أن يشتعل خطاب التخوين والخذلان، حتى يصل إلى تراشُق إعلامي بين الحركتَين. وقد استطاعت، بالفعل، تحقيق جزء من أهدافها، بعدما احتقنت العلاقة بين القواعد الحزبية، وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي تراشقاً في الاتهامات، حيث اعتبر عناصر من «الجهاد» أن «حماس» تركت الأخيرة وحيدة في الميدان للمرّة الثانية، تماماً كما فعلت، في المرّة الأولى، عقب اغتيال القائد بهاء أبو العطا في عام 2019. وفي هذا الإطار، قال محمد منصور، وهو الناطق الإعلامي باسم منصّة «ميثاق» المقرّبة من «الجهاد»، إن «الجهاد تُرك وحيدة»، متسائلاً: «هل دفع العدوان عن شعبنا أصبح جريمة؟».

لكن وفقاً لمعلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر «حمساوية» مطّلعة، فإن إسرائيل ربطت بين دخول «حماس» على خطّ المعركة، وبين «إعادة الأوضاع الإنسانية إلى ما قبل عشر سنوات»، أي إعادة تجفيف المصادر المالية، ومنْع المؤسّسات الدولية من العمل في القطاع، فضلاً عن وقْف المنحة القطرية وسحب تصاريح عمل 15 ألف عامل من غزة، إلى جانب التهديد بمضاعفة مستوى ضرب الأهداف المدنية، ولا سيما الأبراج السكنية والبنى التحتية. وتُدافع المصادر بأن «اختيار إسرائيل توقيت المعركة وتجهيزها لها على النحو الذي صفّرت فيه الأهداف على حدود القطاع البحرية والبرّية، هو ما دفعنا إلى عدم التدخّل للمحافظة على أن لا تتحوّل المعركة إلى حرب شاملة ليست المقاومة متجهّزة لها ولم تختزّ توقيتها، كما أن مبرّرات الجهاد لتصعيد الموقف ليست منطقية».

وعلى رغم الاحتقان الذي عاشته الأوساط الحزبية، إلّا أن قيادة «الجهاد» حاولت معالجة الحدث بحكمة، عندما أصدرت عدّة تصريحات أكدت فيها أنها تنسّق مع «حماس» ميدانياً ومعلوماتياً في هذه الجولة، فيما أنهى أمينها العام، زياد النخّالة، حالة الجدل، بتوجيهه شكره إلى «حماس»، ووصْفه إيّاها بأنها «العمود الفقري لحاضنة المقاومة في القطاع».

صواريخ المقاومة

فضلاً عما تَقدّم، عمدت إسرائيل، في هذه الجولة، إلى مضاعفة الجدل حول مصدر القذائف التي تسبّبت بمجازر في صفوف المواطنين، ومن ذلك ما حدث في مساء يوم السبت، حين قصفت الطائرات المسيّرة الصهيونية مجموعة من المواطنين بالقرب من مسجد عماد عقل شرقي منطقة الترنس وسط مخيم جباليا، بدعوى ملاحقة مجموعة من المقاومين الذين كانوا عائدين من إطلاق دفعة من الصواريخ، ما أدّى إلى استشهاد 9 مواطنين معظمهم من الأطفال. وإذ نفى جيش الاحتلال مسؤوليته عن الحدث، فقد ادّعى أن صاروخاً فلسطينياً هو ما تسبّب بالمجزرة، مستنداً إلى مقطع مصوّر يُظهر انحراف أحد الصواريخ عن مساره أثناء انطلاقه. لكنّ مصدراً أمنياً في «الجهاد» يوضح، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الاحتلال تعمّد تنفيذ الغارات التي تسبّبت بمجازر، في المواقيت التي تشهد انطلاق دفعات كبيرة من الصواريخ، خصوصاً في تاسعة البهاء، أي الساعة التاسعة مساءً التي تطلق فيها السرايا دفعات من صواريخها، فيما يشيع في الوقت نفسه أنه لم يقُم بنشاط أمني في المكان المستهدَف». ويتابع المصدر: «تعمّدت إسرائيل أيضاً أن تقوم بمحاولات إسقاط الصواريخ عبر القبّة الحديدية، فوق منازل المواطنين، حتى إذا نجحت أو فشلت، تسقط شظايا صواريخ القبّة أو صواريخ المقاومة على منازل المواطنين (...) كما أنه من المرجّح أن تكون إسرائيل قد استخدمت منظومة الليزر التي تحدّثت عنها مراراً في حرْف صواريخ المقاومة عن مسارها».

إسرائيل تتنصّل: لم نبرم اتّفاقاً!

غزة ـ رجب المدهون

لم تكد ساعات تمضي على بدء سريان التهدئة بين حركة «الجهاد الإسلامي» ودولة الاحتلال، حتى بدأ المسؤولون الإسرائيليون التنصُّل من اتّفاق وقف الإطلاق النار، الأمر الذي قد يؤدّي إلى تَفجُّر الأوضاع مجدّداً في قطاع غزة. ونقل موقع «واللا» العبري عن مسؤولين قولهم: «(إننا) لم نوافق على إطلاق سراح المعتقلَين من حركة الجهاد الإسلامي اللذَين أشعلا المواجهة (بسام السعدي وخليل عواودة). المصريون طلبوا التأكّد من سلامتهما (...). هذه مسألة حسّاسة وسنتحدّث عنها مع المصريين، وعلى أيّ حال نحن لم نلتزم بالإفراج عنهما»، بينما قال وزير القضاء الإسرائيلي، جدعون ساعر، إن هناك التزاماً مصرياً بالعمل من أجل إطلاق سراح السعدي وعواودة، لكن لا يوجد أيّ التزام إسرائيلي بذلك. وفي مقابل هذا التنصّل، علمت «الأخبار»، من مصادر قيادية في «الجهاد»، أن الحركة ناقشت أمس مع المصريين التعهّدات التي قدّمها الوسطاء، محذّرة من أن عدم الالتزام بها سيفتح الباب على جولة قتالية جديدة. لكنّ المصريين طمْأنوا «الجهاد» إلى أن وفداً أمنياً منهم يتواجد في دولة الاحتلال لمتابعة قضية عواودة المُضرب عن الطعام منذ 148 يوماً احتجاجاً على اعتقاله الإداري، مؤكدين أنّه يُعمل حالياً على نقله إلى مستشفى مدني عام لتلقّي العلاج تمهيداً لإعلانه فكّ إضرابه، على أن يتمّ الإفراج عنه بعد تَحسُّن صحته وتلقّيه العلاج.

بالتوازي مع ذلك، وصل وفد من الأمم المتحدة، صباح أمس، إلى قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون - إيرز، للتأكّد من تطبيق وقف إطلاق النار، والاطّلاع على آثار العدوان الإسرائيلي، فيما لم يُعرف بعد ما إذا كان سيلتقي بأيٍّ من قيادات الفصائل. وكانت سلطات الاحتلال فتحت معابر القطاع، وأدخلت الوقود لتشغيل محطّة توليد الكهرباء، بينما ظلّت حركة العمال متوقّفة، إذ نقلت «إذاعة الجيش» عن مسؤولين إسرائيليين أنه وفقاً لتقييم الوضع وقرار قادة أجهزة الأمن، لم تتمّ الموافقة بعد على دخول العمال من غزة عبر «بيت حانون - إيرز»، وأنه من المتوقّع أن يتمّ ذلك في الأيام المقبلة. أيضاً، سمحت سلطات الاحتلال بإدخال 200 شاحنة تحمل أدوية ومستلزمات طبّية عبر معبر كرم أبو سالم جنوب غزة، بعد إغلاق استمرّ لـ6 أيام.

> **وصل وفد من الأمم المتحدة، صباح أمس، إلى قطاع غزة عبر حاجز بيت حانون - إيرز**

طعام المحرومون «الجهاد» إلى أن وفدا أمنيا منهم يتابع قضية عواودة (أ ف ب)

من جهة أخرى، نقلت مصادر عبرية عن مسؤولين أمنيين في دولة الاحتلال قولهم إن إعلان وقف إطلاق النار في غزة يمنح فرصة «لا تمكن إضاعتها» لإحراز تقدّم في ملفّ تبادل الأسرى مع «حماس»، خاصة عقب إعطاء الأخيرة إشارات مهمّة في هذا الشأن أخيراً. وفي الإطار نفسه، استغلّت عائلة الجندي الأسير لدى المقاومة، هدار غولدن، إرساء التهدئة للإعلان عن فعاليات جديدة للمطالبة بالإفراج عن ابنها، إذ دعا تسور غولدين، شقيق هدار، إلى استكمال مسار الفعاليات التي كانت مقرّرة الأسبوع الماضي قرب قطاع غزة، قائلاً: «يوم الجمعة الماضي، انطلقنا للمطالبة بإعادة قضية الأسرى إلى جدول الأعمال، ورداً على ذلك قامت الحكومة بإسكاتنا وخنقنا وضربنا، كلّ هذا حتى لا نكون على جدول الأعمال، وعليه سننظّم مسيرة جديدة يوم الجمعة المقبل نحو معبر إيرز شمال القطاع».

ربطت إسرائيل بين دخول «حماس» على خطّ المعركة، وبين «إعادة الأوضاع الإنسانية إلى ما قبل عشر سنوات» (أ ف ب)

على الغلاف

الضفة بين مدّ وجزر: مخاض المقاومة طويل... وعسير

رام الله - **أحمد العبد**

تعيش الضفة الغربية مخاضاً طويلاً وعسيراً، يبدو أنه بحاجة إلى تدخّلات كثيرة، وفترة زمنيّة ليست بالقصيرة للخروج منه. ولعلّ العدوان الأخير على غزة، في اليومين الماضيين، كشف هشاشة الأوضاع؛ فلا تحرّكات جماهيرية واسعة، ولا عمل عسكريًا لافتاً. ولعلّ لذلك أسباباً متنوعة، تشكّلت في سياق جملةٍ من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي انتُهجت في الضفة على مرّ السنوات. ولكن هذا لا يعني

تحظى الضفة الغربية باهمية كبيرة ودور مهمّ في المشروع النضالي

بالضرورة أن الضفة لا تعيش عذاباتها وتحدّياتها الخاصّة. لم تمرّ على وقف إطلاق النار الذي دخل حيّز التنفيذ قبل فجر الثامن من آب بنصف ساعة، بضع دقائق، حتى اجتاحت قوات معزّزة من الجيش الإسرائيلي بلدة رمانة في محافظة جنين، لتهدم منزلَي منفّذَي عملية «إلعاد»، وسط مواجهات عنيفة مع الأهالي، هي نفسها التي تتكرّر مع كلّ عملية اقتحام لأيّ قرية ومدينة ومخيم في الضفة، وتكاد تكون يوميّة في المناطق التي تعشّش فيها المستوطنات والحواجز العسكرية، فيما أهلها يدفعون ثمناً باهظاً، إنْ عبر سرقة أراضيهم لمصلحة الاستيطان، أو عبر هدم منازلهم، أو عمليات الاقتحام والاغتيالات والاعتقالات التي تستهدف أبناءهم. وهي، بلا شكّ، عملية استنزاف دائمة لحياة الفلسطينيين وأولادهم وأموالهم ومقدّراتهم وموارد قوّتهم وصمودهم.

تشنّ إسرائيل، منذ انتفاضة الأقصى عام 2000، حربَ استنزاف دائمة محورها الضفة الغربية، لمنع بناء أيّ قوّة أو تنظيم من شأنه أن يؤسّس لعمل مقاوم من جهة، أو يعلو ويهبط، بين فينةٍ وأخرى، نظراً إلى الظروف السياسية والأمنية، في ما هو أشبه بالمدّ والجزر، بل امتاز في بعض الأحيان بالكثافة والتنظيم والدقة كما كانت عليه الحال قبل الانتفاضة الثانية، وفي أحيان أخرى بالارتجال والفردية وغياب الإمكانات، كما جرى في السنوات الأخيرة، لكنه لم يغب في المحطات البارزة، مثلما حدث إبّان العدوان على غزة في أيار 2021. أو تلك». ويتابع شاهين: «السلطة غير معنيّة بمواجهة شاملة مع الاحتلال، وإنّما مواجهة تخدم سياساتها، والدليل على ذلك تحويل مقاومة الجدار والتوغّل بين المدن إلى هيئة رسمية بموظفين رسميين»، في حين أن سياسة السلطة هي «البقاء والتنفّس من خلال العلاقة مع الاحتلال بالمعنى الأمني والاقتصادي والسياسي، وهذه السياسة تدفع السلطة إلى التورط أكثر وأكثر في السلام الاقتصادي مع إسرائيل، والذي يتناقض مع سياسة المواجهة، أو التوجّه نحو خيارات استراتيجية أخرى مثل الطيارة» التي تفصل المدينة عن أريافها. وهذا الأمر أصبح يحول دون التواصل، وخاصّة عند الحديث عن عمل نضالي وجماهيري واسع، وهو ما تكرّس منذ الانتفاضة الثانية، ولم يتمّ إيجاد الحلول لتجاوزه. عزلت إسرائيل، عبر ما سمّته آنذاك عملية «السور الواقي»، مدن الضفة عن ريفها، وعمّقت الاستيطان، ووفّرت بنية تحتية بالطرق والمواصلات للمستوطنين. وفي هذا الإطار، يقول مدير وحدة البحوث والسياسات في «المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية» (مسارات)، خليل شاهين، لـ«الأخبار»، إن «هذا أحد الأسباب المهمّة التي تلعب دوراً في شكل النضال الجماهيري»، موضحاً أن الشاب الذي يريد الوصول من مدينة جنين إلى حاجز الجلمة، عليه أن يقطع قرابة 4 كيلومترات، وكذلك الحال بالنسبة إلى الوصول من مدينة نابلس إلى حاجز حوارة للتظاهر، وهو أمر كان ينبغي معالجته من الفصائل الفلسطينية والناشطين في المقاومة الشعبية للتغلّب على هذه التغييرات التي أجراها الاحتلال جغرافياً.

لا قرار مواجهة لدى السلطة

ويلفت شاهين إلى «عدم وجود قرار لدى السلطة الفلسطينية والقوى الوطنية لخوض مواجهة شاملة مع الاحتلال في الضفة»، فيما «المقاومة الشعبية التي يتمّ الحديث عنها، مجرّد شعار يُرفع في الخطاب السياسي، لأنه لا يوجد مقوّمات لممارسة تلك المقاومة إلّا بالشكل الذي نلاحظه من خلال العمل المتقطّع والمنفصل بعضه عن بعض، وهو أقرب ما يكون إلى ردّة فعل على خطر استيطاني يهدّد هذه القرية أو تلك». ويتابع شاهين: «السلطة غير معنيّة بمواجهة شاملة مع الاحتلال، وإنّما مواجهة تخدم سياساتها، والدليل على ذلك تحويل مقاومة الجدار والتوغّر فيه متطلّبات هيئة رسمية بموظفين رسميين»، في حين أن سياسة السلطة هي «البقاء والتنفّس من خلال العلاقة مع الاحتلال بالمعنى الأمني والاقتصادي والسياسي، وهذه السياسة تدفع السلطة إلى التورط أكثر وأكثر في السلام الاقتصادي مع إسرائيل، والذي يتناقض مع سياسة المواجهة، أو التوجّه نحو خيارات استراتيجية أخرى مثل تنفيذ قرارات المجلس المركزي والوطني، وأهمّها تغيير العلاقة القائمة مع دولة الاحتلال... السياسة التي تتبنّاها السلطة هي سياسة مهادنة وليست سياسة مواجهة».

تراجع دور القوى الوطنية

تعيش القوى الوطنية والإسلامية في الضفة الغربية حالة تراجع كبيرة، بعضها منذ توقيع «اتفاق أوسلو»، وتكيّفها مع ما فرضه من ظروف، وبعضها الآخر بسبب الملاحقة لها من قِبَل الاحتلال حيناً، أو من قِبَل السلطة الفلسطينية، وتخلّت الفصائل في ظلّ «أوسلو» عن أبرز عوامل التحشيد في العمل النضالي، وابتعدت عن الأماكن التي يمكن فيها استهداف عناصرها وكوادرها، من مثل المناطق المصنّفة «ج»، والخاضعة لسيطرة الاحتلال، ومن ثمّ المناطق «ب». ووفق شاهين، فإن «تكيُّف الفصائل مع الوضع القائم الذي فرضه اتفاق أوسلو، أضعف الروح الكفاحية، وأدّى إلى عزوف الشباب عن الانخراط في العمل المنظّم».

الانقسام

ألحق الانقسام، هو الآخر، ضرراً كبيراً بالعمل الوطني، وتحديداً في الضفة الغربية. ومع سنوات الانقسام الأولى، باتت حركة «حماس» ممنوعة من العمل في الضفة، ومُلاحَقة من قِبَل السلطة الفلسطينية، كما باتت إسرائيل تستخدم الانقسام لتغذية مخاوف السلطة من نية «حماس» السيطرة على الضفة، وتأجيج مخاوفها من كلّ عمل قد تقوم به هناك، مقدّمة التنسيق الأمني بديلاً وأداةً لمواجهة ذلك. ونظراً إلى اختلاف البرامج السياسية ما بين الفصائل الفلسطينية، بين مَن يعتنق الكفاح المسلّح للعمل النضالي، وبين مَن حدَّد المقاومة الشعبية أداة وحيدة لذلك، وتحديداً حركة «فتح» والسلطة، ورفْض رئيس الأخيرة، محمود عباس، أيّ أشكال للعمل المسلّح، لم يتمّ الاتفاق - حتى الآن - على استراتيجية شاملة متوافَق عليها للعمل الوطني، كما أن الانقسام دفع كلا طرفيه اللذين يحكمان في الضفة وغزة، إلى توفير ما يلزمهما من مقوّمات تخدمهما، وهذا ما يمكن لحظه في المواجهة الأخيرة في غزة، بعدم تدخّل حركة «حماس»، الحزب الحاكم في القطاع. ووفق شاهين، فإن «الانقسام خلق وضعاً لا تتوفّر فيه متطلّبات الذهاب لمواجهة شاملة ومتواصلة ومستدامة. فكلّ جهة تدعم شكلاً من أشكال المواجهة والاحتكاك مع الاحتلال»، مشيراً إلى أن سبب عدم وجود مقاومة مستدامة بشكل يومي، هو «غياب قيادة وطنية موحّدة تقود الفعل الشعبي، وعدم وجود قيادات محلية في الميدان تحتكّ مع الجماهير، وهو أمر لا تريده السلطة ولا تعمل الفصائل على ترتيبه وتكريسه». ويضيف إن «كلّ تلك العوامل لا توفّر المقوّمات اللازمة لخلْق حالة نضالية مستدامة، لذلك قد نشهد تطوّر أشكال من العمل الكفاحي والتعبيرات الوطنية خارج المنظومة التقليدية والأحزاب السياسية، يتصدّرها الشباب الذين يحاولون تسلّم زمام الأمور وتصدُّرها، من خلال أشكال متنوعة من المقاومة، كإلقاء الحجارة والعمليات الفردية المستمدّة من تاريخنا النضالي». ويعتقد شاهين أن الأمور في الضفة الغربية لا يمكن أن تبقى هكذا، وأن «العمل النضالي سوف يتّجه نحو التنظيم كون ذلك حاجة، في ظلّ وجود الاحتلال وتعمّق ممارساته القمعية والاحتلالية والاستيطانية، لكن الأمر قد يأخذ بعض الوقت... في النهاية، سنجد أشكالاً من العمل والمقاومة المنظّمة، وربّما الموحّدة والعابرة للجغرافيا المجزّأة الشاملة بين الضفة وغزة وأراضي الداخل المحتلّ، على غرار ما جرى في معركة سيف القدس».

ويعتبر أنه ليس ضرورياً أن يكون هذا الشكل، على غرار الانتفاضة الأولى، أي بانتهاج المقاومة الشعبية فقط، أو الانتفاضة الثانية التي طغى عليها العمل العسكري المسلّح، بل يمكن أن يكون مزيجاً من الشكلين، مشيراً إلى تجربة التشكيلات العسكرية المنتشرة في شمال الضفة الغربية، والتي أدّى عملها إلى اعتقال القيادي بسام السعدي، وبالتالي كانت أحد أسباب الحرب على غزة. ووفق شاهين، إذا «أثبتت المقاومة والتشكيلات العسكرية قدرتها على الاشتباك مع الاحتلال والمستوطنين وإيقاع خسائر في صفوفهم، فإن مساحة التأييد والدعم لها ستتّسع وستتعمّم إلى مناطق أخرى وستجد الحاضنة الشعبية».

وتحظى الضفة الغربية باهمية كبيرة ودور مهمّ في المشروع النضالي، وتكاد تكون الساحة الأهمّ للمواجهة. وقد قامت بذلك الدور في أوقات سابقة، أبرزها انتفاضة الأقصى، كونها تعيش في احتكاك مباشر مع الاحتلال، ومع المشروع الاستيطاني الذي يتوغّل فيها يومياً. وإذا كانت الظروف التي تعيشها، في الوقت الراهن جرّاء سلسلة طويلة من الإجراءات والاعتداءات الإسرائيلية، قد أعاقت تأدية ذلك الدور، فإن هذا قد لا يستمرّ طويلاً.

وإلى جانب ما تقدّم، أدّت السلطة دوراً في تثبيط ومنْع خلْق حالة نضالية واسعة في الضفة، عبر سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قيّدت المواطنين، بحيث جعلت اهتمامهم ينصبّ على السعي لتوفير احتياجات عائلية مادية، لتغطية الديون المتراكمة. ومن الأساليب الأخرى لملاحقة النشطاء والمعارضين، الاعتقالات السياسية التي ترتفع وتيرتها بين حين وآخر، واستمرار العمل بكلّ الاتفاقيات مع الاحتلال، بما فيها التنسيق الأمني، والتضييق على عمل الفصائل والقوى الوطنية، والاستفراد والهيمنة على القرار السياسي، وتحديداً «منظمة التحرير»، وتنامي حالة إحباط عامّة من الواقع السياسي، نظراً إلى عدم وجود تغيير شامل، سواء في الرؤية الوطنية أو الاستراتيجيات المتّبعة، على قاعدة الشراكة والمصالحة الوطنية.

أحد السلطة دورا في تثبيط ومنع خلق حالة نضالية واسعة في الضفة (أ ف ب)

وجهة نظر

موعدٌ مع الدم

حسين الأمين

«هذه الأمّ على موعد مع الدم، دمٌ يلوّن الأرض، دمٌ يلوّن الأفق، دمٌ يلوّن التاريخ، دمٌ يلوّن الدم. ونهرُ الدم لا يتوقّف، دفاعاً عن العقيدة والأرض والأفق والتاريخ، دفاعاً عن الحق والعدل والحريّة والكرامة». بهذه الكلمات، أبّن مؤسس حركة «الجهاد الإسلامي في فلسطين»، الدكتور فتحي الشقاقي، وأحداً من الذين عرفهم وعمل معهم وأحبّهم، الأمين العام لـ«حزب الله» الشهيد السيد عباس الموسوي، الذي اغتالته طائرات العدو الإسرائيلي في شباط 1992، عبر استهداف سيارته لدى عودته من إحياء ذكرى الشهيد الشيخ راغب حرب الذي اغتاله العدوّ هو الآخر في شباط 1984. بعد هذه الكلمات بنحو 3 أعوام ونصف عام، كانت الأمّ على موعد جديد مع الدم، وهذه المرّة دم فتحي الشقاقي نفسه، إذ اغتاله العدو الإسرائيلي في جزيرة مالطا، عندما كان عائداً من ليبيا، في تشرين الأول 1995.

في تاريخ حركات المقاومة ضدّ العدو الإسرائيلي، وهو تاريخ قصير نسبياً، دأب العدو على تنفيذ عشرات عمليات الاغتيال التي طالت قادة أساسيين وفاعلين في التنظيمات العسكرية المقاومة، ولم ينجُ أيّ فصيل مقاوم واجهه العدو بجدية في حقبة ما، من عمليات الأغتيال الكبيرة والدموية. في قطاع غزة تحديداً، ومنذ عام 2000 فقط، اغتال العدو أهمّ وأبرز قادة المقاومة، بدءاً من مؤسس «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، صلاح شحادة، ثمّ مؤسس «حماس»، الشيخ أحمد ياسين، عام 2004، مروراً بالقائد المؤسس في الحركة أيضاً، عبد العزيز الرنتيسي، ثمّ لاحقاً أحمد الجعبري، نائب القائد العام لـ«كتائب القسام»، في عام 2012، حيث اندلعت بعد اغتيال الجعبري جولة قتالية عنيفة، استمرّت 8 أيام، قُتل فيها نحو 20 إسرائيلياً، واستشهد 162 فلسطينياً. ومنذ ذلك الاغتيال، أُرتدعت إسرائيل عن تنفيذ اغتيالات في قطاع غزة، بعدما تأكّد لديها أن أيّ اغتيال سيؤدي الى جولة من القتال، قد تكون نتائجها أكبر مما يمكن للعدو هضمه.

لكن هذا الارتداع، تجاوَزه العدو في كانون الثاني 2019، حينما اغتال بهاء أبو العطا، قائد المنطقة الشمالية في «سرايا القدس»، الذراع العسكرية لحركة «الجهاد». وفي الوقت نفسه، حاول العدو اغتيال القيادي البارز في «سرايا القدس»، أكرم العجوري، عبر استهداف منزله في دمشق، حيث استشهد أفراد من أسرته، ونجا هو. يومها، ردّت «الجهاد» بإطلاق نحو 450 صاروخاً على أهداف إسرائيلية خلال يومين. وبعد عامين ونصف عام، أي الأسبوع الفائت، عاد العدو ليغتال قياديَّين من أهمّ قادة «سرايا القدس»، تيسير الجعبري (وريث أبو العطا)، وخالد منصور، القيادي المجرّب والمعروف. المتغيّر الذي وقع، ودفع العدو إلى العودة إلى تفعيل سياسة الاغتيالات ضدّ قادة «الجهاد» حصراً، هو تقديره أن أيّ ردّ قد تقوم به الحركة «منفردة»، سيكون ضمن السقف والحدود، إذا ما ووجه بإجراءات صحيحة ومشدّدة، تحجب الأهداف عن أعين المقاومين، كما حصل خلال الأيام القتالية الماضية.

وقعت الاغتيالات هذه المرّة إذاً، وقد تقع في مرّات مقبلة أيضاً، حيث ستكون حركة «الجهاد»، وربّما حركات وقوى أخرى، على مزيد من «مواعيد الدم». قبل أيام، وفي عزّ التصعيد في غزة، لم ينسَ وزير الأمن في حكومة العدو، بني غانتس، تهديد ما سمّاها «قيادة حركة الجهاد في الخارج»، وحدد «طهران ودمشق وبيروت»، وأكد أن هذه القيادة «ستدفع الثمن». لكن حسابات غزة الحالية، كما يقدّرها العدو، والتي سمحت له بالاستفراد بـ«الجهاد»، لا تطابق حسابات «الخارج»، الذي تحدد حدود التحرّك فيه معادلات ردع وتوازنات تدرك إسرائيل أن لاختراقها أثماناً قد لا تكون قادرة على تحمّلها.

على أيّ حال، وبغضّ النظر عن أهمية فرض معادلات ردع تمنع العدو من تنفيذ اغتيالات في كلّ ساحات المقاومة، تُعلِمنا تجربة حركات المقاومة ضدّ هذا العدو المجرم والغادر أن الاغتيالات، مهما بلغت، لا تغيّر في المسار العام لتطوّر المقاومة وتعزيزها، على الصعد كافة؛ وأن خسارة القادة، مهما بلغت فداحتها، يردمها قادةٌ جدد مدفوعون برغبة الثأر لقادتهم ومعلّميهم، وتثبيت معادلات تكسر يد العدو، وتردعه.

(أ ف ب)

مابين معركتَي 2019 و2022: «السرايا» لا تكرّر أخطاءها

استطاعت «سرايا القدس» المحافظة على ريتم ناري متصاعد طوال 50 ساعة من القتال (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

على رغم بدء إسرائيل معركة «وحدة الساحات» - «الفجر الصادق» وفق التسمية الإسرائيلية - على نحو غادر ومفاجئ، إلّا أن الوقائع التي شهدتها ساعات القتال الـ 50، أظهرت أداءً قتالياً لم يشكّل مفاجأة للعدو فقط، وإنّما أيضاً للحاضنة الجماهيرية والأوساط الحزبية في غزة، والتي رجّحت، عند نقطة معيّنة، أن تكون «كتائب القسام» قد بدأت بالمشاركة الفعلية في المعركة من دون أن تعلن ذلك. ووفقاً لآخر إحصائية نشرتها «هيئة البثّ الإسرائيلية»، فقد أطلقت «سرايا القدس»، خلال أيام القتال الثلاثة، نحو 950 صاروخاً، طاولت المستوطنات حتى عمق 90 كيلومتراً، أي ضعف ما أطلقته في معركة «صيحة الفجر» عقب اغتيال القائد بهاء أبو العطا عام 2019، إذ لم يتجاوز عدد الصواريخ حينها هامش الـ 400.

«السرايا» بين معركتين

قصد جيش الاحتلال من إطلاق مسمّى «الفجر الصادق» على معركة الأيام الماضية، والتي بدأت باغتيال الشهيد تيسير الجعبري للشهيد بهاء أبو العطا، الإشارة إلى أن هذه العملية ستكون مشابهة لمعركة «صيحة الفجر» عام 2019، والتي ردّت فيها «سرايا القدس» على استشهاد قائدها، الذي اغتاله جيش الاحتلال في عملية مشتركة مع جهاز «الشاباك»، فشل فيها لـ«السرايا»، أكرم العجوري، في دمشق. فيما قضى نجله معاذ في الجهوم. يمكن القول إن العدو قدّر أن اغتيال شخصية بحجم الجعبري على نحو مباغت، من الممكن أن يقود إلى الصدمة نفسها التي أحدثها اغتيال أبو العطا قبل ثلاثة أعوام. آنذاك، فقدت «السرايا» قدرتها على تنظيم صفوفها، وأظهرت عشوائية في القتال، تسبّبت في مضاعفة الخسائر البشرية في صفوف وحدتها الصاروخية، التي فقدت خلال ثلاثة أيام 16 مقاتلاً استُهدف معظمهم قبل أن ينجحوا في تنفيذ مهمات ميدانية.

تتشابه الظروف بين المعركتَين؛ إذ إن حركة «حماس» لم تشارك في تلك الفجر الصادق» باغتياله، يشغل الدور نفسه الذي كان يؤدّيه أبو العطا، غير أن ما حدث خلال الأيام الماضية كان مفاجئاً.

إدارة مغايرة

مصادر مطلعة في المقاومة تكشف، لـ«الأخبار»، أن قيادة «الجهاد» حاولت، عقب اغتيال الجعبري، أن تخرج من حالة الانفراد في الردّ، كي لا تعطي إسرائيل امتياز تركيز الجهد المخابراتي والأمني على مكوّن واحد، ما سيقود إلى خسائر كبيرة على الصعيدَين البشري والمادّي، إلّا أنه وعلى رغم عقد ثلاثة اجتماعات على نحو متزامن مع قيادة «حماس»، واحد في غزة وآخر في بيروت وثالث في طهران، لم تستطع «كتائب القسام» اتّخاذ قرار المشاركة المباشرة في المعركة. وتضيف المصادر إن «السرايا» استغلّت الساعات ما بين 4:30 حتى الـ 9:00 مساءً في تنظيم صفوفها، والتأكيد على العمل وفق الخطط العسكرية المعدّة سلفاً، إذ ضبطت الجنود، ولم تسمح بردّات الفعل الفردية، وشرعت في ما أضحى معروفاً شعبياً بـ«تاسعة البهاء»، في إطلاق أول دفعة من صواريخها على مستوطنات غلاف غزة حتى عمق 40 كيلومتراً، ثمّ تصاعدت في الردّ الذي من المقرّر أن يطاول مدن العمق حتى تل أبيب تطبيقاً لتوجيهات الأمين العام، زياد النخالة. وحتى مساء يوم السبت، كانت «السرايا» قد أطلقت قرابة الـ 400 صاروخ، فيما اجتهدت وحدات «ضدّ الدروع» في البحث عن هدف نوعي على الحدود، لكن سياسة تصفير الأهداف والاستعداد المسبق للجولة حالت دون توفّر ذلك.

وعلى رغم الضربة الكبرى التالية التي مُنيت بها «سرايا القدس»، والمتمثّلة في اغتيال قائد المنطقة الجنوبية خالد منصور؛ إذ يحظى الأخير برمزية تاريخية كبيرة في أوساط المقاومين، فقد استطاعت «السرايا»، حتى صباح يوم الأحد، إعادة تنظيم صفوفها، وامتصاص الصدمة على نحو سريع، والمباشرة عقب انتهاء مراسم تشييع الشهداء، في ردّها الكبير. ففي تمام الساعة الـ 3:30 من بعد ظهر الأحد، شنّت ضربة صاروخية كبرى، أطلقت فيها على نحو متزامن قرابة الـ 200 صاروخ على 58 مستوطنة ومدينة امتدّت من غلاف غزة حتى مدن العمق، لتدوّي صافرات الإنذار في لحظة واحدة في مستوطنات سيديروت وأشكول وأسدود والعشرات من التجمّعات الاستيطانية في «الغلاف»، وصولاً حتى أسدود وبئر السبع وعسقلان، وانتهاءً إلى تل أبيب ومطار بن غوريون، فضلاً عن شواطئ نتانيا في عمق 90 كيلومتراً.

حاولت «الجهاد»، عقب اغتيال الجعبري، أن تخرج من حالة الانفراد في الردّ

وهكذا، فإن «سرايا القدس» التي خاضت الجولة منفردة، وقدّمت 12 مقاوماً من جنودها وقادتها، جميعهم في حوادث اغتيال وليس في استهداف ميداني، استطاعت المحافظة على ريتم ناري متصاعد طوال 50 ساعة من القتال، فيما أظهرت طبيعة الأهداف التي وصلتها رمايات إحاطة معلوماتية دقيقة بما يحيط في القطاع، فضلاً عن تمكّنها من تحييد منظومة «القبّة الحديدية» عبر استخدام تكتيك «الإغراق بالنار». غير أن المهمّ، وفق ما يؤكّده مصدر في «السرايا»، أن المقاومين الذين عملوا تحت أقصى ظروف الضغط، احتفظوا بالقدرة على إعادة تذخير راجماتهم مرّة تلو أخرى، من دون أن تتمكّن وسائط الرقابة المتطوّرة من رصدهم أو استهدافهم. ويضيف المصدر إنه «لم تُستهدف أيّ منصّة على نحو نقطي، وقد عملت وحدات المدفعية بسلاسة كبيرة من دون أيّ تهديد. ولو جاءت المعركة في سياق مغاير، لكان لوحدات الكورنيت وضدّ الدروع حضور كبير».

سوريا

مساعٍ لتوحيد السلطة الدينيّة: تركيا تُجذّر حضورها في الشمال

في إطار سعيها لتوحيد المناطق الواقعة تحت سيطرتها في الشمال السوري، وإبقائها مرتبطة بها حتى في حال التوصّل إلى حلّ سياسي ينهي حالة الانقسام القائمة حالياً، تعمل تركيا على صناعة مظلّة دينية جديدة تجمع «هيئة تحرير الشام»، مع «المجلس الإسلامي»، المتشكّل من مزيج من «الإخوان» والسلفيين، ويرأسه - للمفارقة - رجل دين صوفي. ولا تخرج تلك المساعي، وقبْلها تعيين المذكور في منصب مفتٍ في تلك المناطق، من سياق اشتغال تركيا على توسيع نفوذها بأداة السلطة الدينية، سواء عبر نشاطات «دينانيت» التي باتت موازية للاستخبارات، أو عن طريق إعادة بناء خطوط «التبعية الدينية» في شمالي سوريا

علاء حلبي

بعد أيام من إلغاء منصب المفتي في سوريا، والذي يعود إلى عصر الخلافة العثمانية، وتعزيز دور المجلس العلمي الفقهي ومنحه صلاحيات الإفتاء، في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، سارعت المعارضة السورية إلى الإعلان عن تعيين الشيخ أسامة الرفاعي، الذي يرأس «المجلس الإسلامي» المعارض منذ تأسيسه عام 2014، «مفتياً للجمهورية العربية السورية»، بهدف استعمال هذه الصفة في الميدان السياسي. وقد أعادت تلك الخطوة تسليط الضوء على أعمال المجلس الذي بقي نحو ثلاث سنوات بعد تأسيسه في الظلّ، قبل أن يتردّد اسمه خلال عمليات اقتحام القوّات التركية الأراضي السورية، واحتلالها مناطق عدّة شمالي حلب والرقة، كما في «درع الفرات» عام 2017، و«غصن الزيتون» عام 2018.

وتكشف نظرة إلى تكوين المجلس الذي أعلن عنه في إسطنبول التركية على أنه «مرجعية إسلامية لأهل السنة وليس جسماً سياسياً»، تناقضاً كبيراً بين ما هو معلن وما جرى العمل عليه على أرض الواقع، إذ يتكوّن المجلس فعلياً من ثلاثة تشكيلات رئيسة: جماعة زيد التي يترأسها الرفاعي نفسه (نسبة إلى مسجد زيد بن ثابت في دمشق) وهي جماعة صوفية؛ و«رابطة العلماء السوريين» التابعة لجماعة «الإخوان المسلمين»؛ و«هيئة الشام» التي تمثّل التيّار السلفي، وكلّها تشكيلات ترتبط بأذرع مسلّحة على الأرض في مناطق نفوذ تركيا. وأمام هذا الخليط، مثّل الرفاعي نموذجاً مناسباً لتصدُّر المشهد؛ كونه، وبسبب انتمائه إلى الصوفية ولتاريخه الوسطي، يشكّل غطاءً للمجلس يمكن تسويقه بغضّ النظر عن بقيّة المكوّنات، فضلاً عن حقيقة انفتاح الرجل على السلفية، ومتانة علاقته بـ«الإخوان».

ويتلقّى «المجلس الإسلامي» بشكل عام، ومفتيه على وجه الخصوص، دعماً تركياً مباشراً، في مقابل أدائه مهمّة تسويقية لصالح أنقرة، وهو ما يمكن رصده بوضوح في سجلّ نشاطاته التي يقوم بنشرها بشكل دوري عبر موقعه الرسمي، حيث تتضمّن «تشبيكاً» مع أنشطة «دينانيت» (رئاسة الشؤون الدينية التابعة لرئاسة الجمهورية التركية) التي وضعت يدها، منذ اقتحام القوّات التركية مناطق في الشمال السوري، على المساجد والدعاة والخطباء، وقامت بتوظيفهم بعد إخضاعهم لدورات تدريبية عديدة. وبعدما كانت «ديانيت» تنفّذ خططها في الشمال السوري بشكل مباشر منذ عام 2017 حتى عام 2021، ظهر تحوُّل في نهجها، تمثّل في إبراز المجلس كوسيط يمثّل رأس الهرم الديني الذي تقوم ببنائه، على أن يتبع السلطة الدينية التركية، وهو ما يبدو أن أنقرة اختارته بهدف ضمان إحكام سيطرتها على تلك المناطق.

> حتى الآن، نجحت تركيا في مدّ ذراعها الدينية في الشمال السوري

وحتى الآن، نجحت تركيا في مدّ ذراعها الدينية في الشمال السوري، مستفيدة في ذلك من عوامل تاريخية تعود إلى ارتباط الصوفية في سوريا بالصوفية التركية، والعلاقة التي تجمع «الإخوان المسلمين» في سوريا بحزب «العدالة والتنمية» التركي، التابع بدوره لـ«الإخوان»، بالإضافة إلى العلاقة المتينة التي بنتها أنقرة مع جماعات سلفية قدّمت لها الدعم المالي والعسكري في سوريا، وحوّلتها إلى أداة عسكرية لصالحها في الميدان، بما يشمل «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) التي تسيطر على إدلب، وتمثّل في الوقت الحالي قوّة عسكرية ودينية موازية لفصائل «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«المجلس الإسلامي». وفي هذا السياق، تكشف مصادر متقاطعة، لـ«الأخبار»، أن ثمّة جهوداً تركية في الوقت الحالي لصناعة مظلّة تجمع المجلس بالهيئة، بهدف التمهيد لتوحيد مناطق سيطرة تركيا (إدلب ودرع الفرات وغصن الزيتون)، وفق مخطّط يرمي في النهاية إلى تشكيل جسم معارض موحّد. غير أن هذه الجهود تواجه تحدّيات عديدة، أبرزها حالة التنافر الفصائلية القائمة، والتي تنسحب على الهيئات الشرعية أيضاً، فيما يبدو أن تركيا تعمل جاهدة لإيجاد حلّ لها.

وإلى جانب إحكام تركيا سيطرتها على الحياة الدينية في الشمال السوري، ثمّة عمل موازٍ يتعلّق بإعادة تشكيل الوعي في تلك المناطق، عبر التركيز على نوستالجيا متّصلة بمفهوم «الأمّة»، المرتبط بالخلافة الإسلامية، والذي ينظر إلى الإمبراطورية العثمانية على أنها تمثّل آخر «وعاء وحدوي حفظ كيان الأمّة الإسلامية قبل أن يُستبدل به مفهوم الأقطار التي رسمها الاستعمار». ومن شأن ذلك تنمية الاعتقاد بضرورة إلغاء الحدود القطرية، ومواجهة التيارات القومية، وتثبيت التبعية الدينية لتركيا، عاصمة «الخلافة»، خصوصاً أن «استعادة الأمّة» تُعدّ أحد أبرز أهداف «الإخوان المسلمين». بشكل عام، يمكن تلخيص المشهد الديني القائم حالياً في الشمال السوري بأنه منقسم إلى شقّين: الأوّل في إدلب، حيث تسيطر «هيئة تحرير الشام» التي تتحكّم بجميع مفاصل الحياة، وتعمل على إنشاء أجيال سلفية جهادية جديدة تنظر إلى تركيا التي تأتمر «الهيئة» بأوامرها، نظرة شكر وعرفان كونها توفّر لها مظلة حماية؛ والثاني في ريفَي حلب والرقة حيث تغلغلت تركيا في الحياة الدينية، وأحكمت السيطرة على جميع معالمها، بدءاً بالمساجد وليس انتهاءً بالمعاهد الشرعية ومراكز تدريس الأطفال وتحفيظ القرآن، الأمر الذي تسعى من خلاله إلى أن تُبقي هذه المناطق مرتبطة بها، حتى وإن تمّ التوصّل إلى حلّ سياسي ينهي حالة الانقسام الميداني القائمة حالياً.

تشتغل تركيا على توسيع نفوذها بأداة السلطة الدينية (أ ف ب)

مشروع توحيد النقابات: لا خروج من جلباب «البعث»

في عام 1978، أصدرت «نقابة المحامين» في دمشق، بياناً طالبت فيه برفع حالة الطوارئ وإلغاء الأحكام العُرفية واحترام حقوق الإنسان وإطلاقه الحريات العامة. وغير ذلك من بنود كانت تمثّل موقفاً تجاه سلوك السلطة في سوريا آنذاك. موقفٌ انتهى عام 1980 إلى حلّ نقابات الأطباء والمحامين والمهندسين، وإعادة تشكيلها على طريقة «حزب البعث»، عبر تحويلها إلى ما يشبه «فروعاً» للحزب، مع فارق أنها تتبع مكتب النقابات في «القيادة القطرية البعثية». اليوم، ثمّة جهود حكومية لإصلاح العمل النقابي، لكن هذه الجهود لا تزال تتحرّك في الدائرة نفسها، ما يعني أن استقلالية النقابات وإدارتها الذاتية وديمومة قراطيتها ستبقى، أقلّه وفق المعطيات الحالية، حلماً بعيد المنال

بلال سليطين

كان الدستور السوري الصادر عام 2012، واضحاً جداً في المادّة العاشرة منه لناحية استقلال النقابات والاتّحادات المهنية، إلّا أن هذا النصّ لم يغيّر من واقع الأمر شيئاً، حيث بقيت هذه النقابات تابعة فعلياً لـ«حزب البعث» الذي أصدر منذ العام المذكور إلى اليوم، عشرات القرارات المتعلّقة بها، وأشرف على مؤتمراتها وانتخاباتها وتعييناتها وكلّ تفاصيلها، حتى أن المراسلات المتبادلة بين قيادات الحزب والنقابات تبدأ بكلمة «رفيق»، وهي المفردة الحزبية الشهيرة. هذا الواقع كان وما زال محطّ انتقاد من قِبَل عشرات السياسيين والنقابيين المهتمّين بالشأن العام وغير المنضوين تحت راية الحزب الحاكم، إلّا أن أحداً لم يكترث للأصوات المطالبة باستقلال النقابات. وحتى عندما أرادت الحكومة التوجُّه نحو الإصلاح النقابي، جاءت خطواتها تحت راية «البعث»؛ إذ إن مشروع «القانون الموحّد لنقابات سوريا» الذي أعدّته، لم ترسله مباشرةً إلى النقابات، بل وجّهته إلى قيادة الحزب حتى تقوم الأخيرة بتعميمه على المجالس النقابية لإبداء ملاحظاتها عليه، وهو ما يعدّ اعترافاً حكومياً باشراف «البعث» على العمل النقابي، وفق ما يرى المنتقدون.

ماله وعليه

مشروع القانون الذي حصلت «الأخبار» على نسخة منه، يهدف إلى توحيد البيئة القانونية التي تعمل النقابات في ظلّها، بحيث يكون هناك قانون عام لها جميعاً، مع الإبقاء على القوانين الحالية التي تنظّم عمل كلّ منها بشكل منفصل، بشرط أن لا يتعارض القانونان الخاص والعام. ويتضمّن المشروع 51 مادة، أبرزها المادة 48 التي تتيح لرئيس مجلس الوزراء «حلّ المؤتمر العام أو المجلس أو مجالس الفروع في حالة انحراف أيٍّ من هذه الأجهزة عن مهامها وأهدافها». وهو ما أثار الجدل باعتبار النصّ فضفاضاً ويمكن تفسيره كما تريد السلطة التنفيذية من جهة، كما أنه يسلب النقابة استقلاليتها وإداراتها الذاتية والديموقراطية لنفسها وقدرتها على اتّخاذ قرار الحلّ والانتخاب ضمن المؤتمر العام من دون تدخّل من السلطات الأخرى، من جهة ثانية. كذلك، ينبط المشروع بالوزير المختصّ دعوة المؤتمر العام إلى الانعقاد في حالات محدّدة كحلّ المجلس العام للنقابة، وهنا، يطالب النقابيون بأن يتولّى كبير أعضاء المؤتمر العام أو أقدمهم الدعوة إلى الانعقاد من دون تدخّل الوزير، على قاعدة «أهل مكة أدرى بشعابها».

في المقابل، يحمل المشروع العديد من البنود الإيجابية، لعلّ أبرزها أنه يحدّد صلاحيات رؤساء النقابة ومجالس الفروع التي أسيء استخدام بعضها في أوقات سابقة. كما أنه يلغي مفهوم الأبدية النقابية لصالح دورتَين انتخابيتَين فقط، على ألّا تتجاوز مدّتهما 8 سنوات، وهو بهذا يضع حدّاً لقيادات نقابية مضى على وجودها في مناصبها قرابة 30 عاماً. كذلك، يُسحب من النقابات صلاحيات التأديب التي يقول بعض الأعضاء إنها استُخدمت أحياناً لمصالح شخصية، وينيطها بلجنة قضائية، ما يساهم في الحدّ من تضارب المصالح والمشكلات الشخصية لصالح عدالة أكبر. أيضاً، يُخضع المشروع النقابات للجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ما يعني متابعة صندوق النقابة وكيفية صرف الأموال، ومعالجة ثغرة في القانون النافذ حالياً تتيح إدارة الأموال من دون رقيب من خارج النقابة ذاتها. على أن هذه الفقرة لم تَرُق بعض المجالس التي عبّرت، في ردودها على المشروع، بحسب معلومات «الأخبار»، عن اعتراضها على تحديد مدّة الولاية والتدخّلات المالية والرقابة عليها.

تحسين لا استقلال

يرى المحامي عارف الشعال أن المشروع يُحسَّن من واقع العمل النقابي، لكن معظم المبادئ القانونية فيه تعني مزيداً من فقدان استقلال النقابة لصالح الأجهزة الحكومية؛ فهو جعل لكلّ النقابات هيكلاً تنظيمياً واحداً، وحدّد صلاحية كلّ مؤسّسة من مؤسّسات النقابة سواءً المجلس أو مجالس الفروع أو الهيئات العامة أو المؤتمر العام، وحينما تتوحّد الهياكل التنظيمية بقانون واحد، يَسهل على السلطة التعامل معها، كونها تعرف تكوينها العام وليست مضطرّة للدخول في متاهة قانون كلّ نقابة. ويضيف الشعال أن القانون المطروح يساهم بشكل كبير في تلافي الكثير من العيوب والثغرات الموجودة في قوانين النقابات، كما يخفّف صلاحياتها الكبيرة ويجعلها بيد القضاء الإداري أو يربطها بموافقة مجلس الوزراء. ويضرب مثلاً على ذلك بالقول إنه لم تَعُد نقابة المحامين تستطيع التحكّم بسعر الوكالة الذي تفرضه على المواطنين، بل ستصبح بحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء، علماً أن النقابة قامت أخيراً برفع قيمة الوكالة القانونية لتبلغ حوالى 35 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ يعادل نصف راتب موظف حكومي تقريباً. وخلال عقود من الزمن، اشتكى المنضوون تحت راية هذه النقابات من أنها لا تدافع عنهم كما يجب، وتتساوق مع الحكومة في العديد من القضايا. وإذ تقول المصادر الحكومية، لـ«الأخبار»، إن الهدف من مشروعها تطوير العمل النقابي، فإن تحقيق هذا الهدف يحتاج تغييراً للعقلية وتبديداً للمخاوف وضمان وصول قيادات تمثّل مصالح النقابيين وتلبّي تطلعاتهم وتكون نصيرهم أولاً وأخيراً، وهو ما يتطلّب بالدرجة الأولى ضمان استقلال النقابات، وفق ما يراه مراقبون.

> مشروع القانون يهدف إلى توحيد البيئة القانونية التي تعمل النقابات في ظلّها

يلغي مشروع القانون مفهوم الأبدية النقابية لصالح دورتَين انتخابيتَين فقط (من الويب)

تقرير

لا وساطات في العراق: بداية الحلّ... اليأس من «الشارع»

لا أوهام لدى أحد في العراق وخارجه بإمكانية إيجاد حلّ قريب للأزمة السياسية التي تدور منذ أشهر طويلة في حلقة مفرغة، في ظلّ استنكاف الوسطاء المحتملين داخلياً وخارجياً عن التدخّل، لقناعتهم بعدم جدوى الوساطات حالياً. قناعة مردّها إلى التماس هؤلاء حقيقة أن الفجوة التي تفصل بين طرفَي الأزمة عميقة جداً وتطغى عليها الخلافات الشخصية، ولذا فهم يفضّلون تركهما حتى يقتنعا بنفسَيهما بضرورة تقديم تنازلات، ما دامت الأمور لم تصل إلى صراع في الشارع، خاصة أن كلّاً منهما يريد من الوسطاء التدخّل لمصلحته

حسين إبراهيم

خلال زيارته الأخيرة للعراق في أواخر تموز الماضي، لم يطلب قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني، الجنرال إسماعيل قاآني، لقاءً مع زعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر. كان الغرض من الزيارة عقد اجتماعات مع أطراف «الإطار التنسيقي» للطلب إليهم التهدئة مع الآخير، وعدم اللجوء إلى الشارع للتصعيد. ومنذ اقتحام أنصار الصدر البرلمان، تكاد لا تعثر على تصريح لمسؤول إيراني حول الأزمة العراقية، أو حتى تجد خبراً في شأنها في وكالات الأنباء الإيرانية. وإن كان ذلك لا يمثّل عدم اهتمام إيراني بما يجري في البلد الجار، نظراً إلى ما للعلاقة بين البلدَين من تأثير كبير عليهما معاً، إلّا أنه يشكل رسالة إيرانية واضحة بعدم الرغبة في التدخّل المباشر في هذا النزاع، لقناعة الإيرانيين بأن العراقيين وحدهم هم مَن يستطيعون التوصّل إلى حلّ للأزمة، وأن الأخيرة محكومة بسقف عدم الاقتتال، على رغم التحريض الأميركي والسعودي - الإماراتي عليه، وإن أيّاً من الطرفين لا يريد نقل العراق من معسكر إلى آخر. وبالتالي، فلا تأثير كبيراً لما يجري على جوهر العلاقة، على رغم أن للصدر موقفاً مختلفاً عن موقف «التنسيقي» من العلاقات مع إيران ودول الخليج المجاورة، وهامش مناورة لا يحجب تأكيده المستمرّ فهمَ خصوصية العلاقة مع طهران، ورفضه استخدام البلد ساحة لتهديد أمنها ومصالحها.

ومرّة أخرى، جدّد الصدر، عبر وفد من تيّاره قام بزيارة غير معلَنة إلى بيروت، في نفس يوم اقتحام أنصاره مجلس النواب، أنه لا يريد مشكلة مع الطرف الشيعي الآخر، بل يبحث عن حلّ لكن ما ينطبق على إيران في ما يتعلّق بالوساطة، ينسحب أيضاً على «حزب الله» الذي يملك علاقات واسعة مع مختلف القوى العراقية. وحتى المرجعية الدينية في النجف تُحاذر إلى الآن القيام بمساعٍ واسعة للحلّ، أو حتى اتّخاذ موقف علني ممّا يجري، قد يفسّره أيّ من الطرفين انحيازاً للآخر. وبعد أن حضر الصدر مجلس عزاء أقامه المرجع آية الله علي السيستاني ليلة السابع من محرم في النجف، سارع مكتب الأخير إلى التأكيد أن المجلس الذي يُقام سنوياً، دينيّ بحت، والشخصيات التي تَحضره لا تلتقي السيستاني، في ما بدا ردّاً على تقارير صحافية عن عقد اجتماع بينه وبين الصدر.

وتتمحور الخلافات بين القوى الشيعية العراقية حول الطموحات الشخصية، والرغبة في الاستئثار بالحصّة الكبرى من الحكم من القضايا بين الجانبَين، لم يبدأ بعد؛ بالنظر إلى أن الصدر يرفض الدخول فيه وسحب أنصاره من الشارع قبل الحصول على ضمانات بوصوله إلى نتيجة، أي قبول الطرف الآخر مسبقاً بإجراء انتخابات مبكرة تحت إشراف الحكومة الحالية، ويعتبر زخم الشارع فرصة ذهبية لفرض شروطه. وعلى رغم أن الانتخابات تبدو الحلّ الوحيد، إن تمّ الاتفاق على شروطها، فإنه لا ضمانة بأن لا تُفضي مرّة أخرى إلى ثلث معطّل يعيد إنتاج الأزمة نفسها، بل إن ذلك مرجّح حصوله نظراً إلى تبعثر القوى السياسية. ومن هنا، يأتي مسعى الصدر لإحداث تغييرات في النظام السياسي، تطاول خصوصاً عُقدة رئيس الجمهورية الذي يتطلّب انتخابه في الجلسة الأولى نصاب ثلثَي أعضاء مجلس النواب، ليقوم الرئيس بعدها بتكليف رئيس حكومة جديد من الكتلة البرلمانية الكبرى. لكن ما يراهن عليه الصدر، على ما يبدو، هو تحقيق تقدُّم إضافي في الانتخابات، وخسارة خصومه، بمن فيهم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، جزءاً من قوّتهم البرلمانية، ما يجعله في موقف أفضل لتشكيل حكومة الغالبية التي يريدها، مع مشاركة جزئية، أو حتى شكلية، لبعض قوى «التنسيقي».

> المرجعية الدينية في النجف تحاذر إلى الآن القيام بمساعٍ للحلّ

بالنتيجة، لا يمكن للصدر البقاء في الشارع إلى ما لا نهاية. ففي بلد منقسم كالعراق، ثمة حدود لما يمكن تحقيقه عبره، فضلاً عن المخاطر الدائمة التي يمثّلها نزول شارع مقابل شارع. والزخم الذي حقّقه الصدر يحتاج إلى ترجمته إلى مكاسب فعلية في العملية السياسية على طاولة المفاوضات، وهذا يستدعي الاستجابة للدعوة التي أطلقها «التنسيقي»، حين كلّف رئيس «تحالف الفتح»، هادي العامري، التفاوض مع الصدر، أو توفير ظروف مناسبة لدخول وسيط، إقليمي على الأرجح، على الخطّ لمساعدة الأطراف على التوصّل إلى تسويات، نظراً إلى اصطفاف غالبية القوى المحلية إلى جانب «الصدري» أو «التنسيقي».

الزخم الذي حقّقه الصدر يحتاج إلى ترجمته إلى مكاسب فعلية (أ ف ب)

بوندسليغا

عاد شالكه العريق إلى الدرجة الاولى الالمانية بعد عام واحد من هبوطه. عملٌ كبير قام به القيّمون على النادي في سبيل الرجوع إلى الأضواء. وينصبّ التركيز حالياً على إبقاء بطل المانيا في 7 مناسبات سابقة لأطول فترة ممكنة بين فرق النخبة. البداية هذا الموسم لم تكن مثالية. فخسر الفريق مباراته الاولى يوم الاحد امام كولن. وهو ما يُعتبر إشارة واضحة إلى صعوبة المهمة

شالكه يعود إلى الأضواء... المنافسة «ليست» مستحيلة

حسين فحص

هبط شالكه في الموسم ما قبل الماضي إلى الدرجة الثانية للمرة الأولى منذ عام 1988 تبعاً للعديد من الأسباب، أبرزها تردّي الأوضاع المالية داخل النادي وتراكم النتائج السيئة على خلفية بيع أفضل مواهب الفريق للاستفادة من عوائدهم المالية.

عادةً ما تدرّ سياسة بيع النجوم الشابة مالاً كافياً لإعادة بناء الصفوف ودعم الأكاديمية مقابل تكاليف قليلة، غير أن ذلك لم يحدث مع شالكه حيث تمّ تسخير الإيرادات «المحدودة» حينها لتقليص العجز الحاصل في الموازنة بفعل تداعيات فيروس كورونا. وضع هذا الأخير نادي شالكه في أزمةٍ ماليةٍ طاحنة وفاقت الديون قدرة الإدارة على الصمود. لعل من أبرز أوجه تأثر ميزانية النادي بالفيروس، محاولة توفير المال عبر مطالبة الإدارة لحاملي التذاكر الموسمية بتقديم دليل قانوني على سبب حاجتهم إلى تعويض المباريات التي كانت تُلعب خلف أبواب مغلقة. إجراء جعل «الثراس» النادي يصف فريقه «بالمفلس أخلاقياً».

وسط تلك العاصفة، عرف مجلس الإدارة انقسامات حيال طريقة إدارة الأمور في مختلف جوانب النادي، وتراجع مستوى التفاعل بين إدارة الفريق وجمعيته العمومية ومشجّعيه. توالى العديد من المدربين على تدريب شالكه في الموسم ما قبل الماضي، غير أن الواقع كان أقوى من أيّ محاولة.

هبوط شالكه كان بمثابة حدث تاريخي هزّ الوسط الألماني، لكنّ ابتعاده عن الأضواء لم يدم طويلاً حيث قام القيّمون على النادي بعمل كبير لتجاوز الفوضى والإفلاس، متّبعين إجراءات صارمة أزهرت بعد عام واحد. عاد «الأزرق الملكي» إلى مكانه الطبيعي بين الكبار، وهو اليوم يعمل على خطة واضحة ليبقى على طريق الانتعاش المالي.

تمكّن الفريق من إعادة الهيكلة الشاملة، ولعب المدير الرياضي روفين شرودر دوراً كبيراً في ذلك من خلال التخلي عن العديد من اللاعبين واستقدام آخرين. الجدير بالذكر هو إعادة الهيكلة ضمن ميزانية ضيقة تم تخفيضها من 80 مليون يورو إلى نحو 20 مليون يورو من قبل المديرة المالية الجديدة كريستينا روهل هامرن، وهو إنجاز نوعي يُحسب للنادي.

تمّ تقليص النفقات أيضاً عن طريق إيقاف أعمال البناء في أكاديمية الشباب ومنشأة التدريب، كما بيع قسم الرياضات الإلكترونية في النادي مقابل 25 مليون يورو. سياسات ساهمت تباعاً في تخفيض الديون إلى 183,5 مليون يورو، مع السعي لإعادة جدولة الخسائر.

واجه النادي بعض المعوقات الفجائية أمام نهوضه، وذلك على خلفية العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا. أنهى مجلس إدارة شالكه صفقة الرعاية المربحة - الطويلة الأجل - مع شركة «غازبروم» الروسية، والتي كانت تدرّ نحو 20 مليون يورو سنوياً على خزائن النادي منذ عام 2007. وبدلاً من شركة غازبروم، تم إبرام صفقة رعاية قميص بقيمة 4,5 ملايين يورو سنوياً مع شركة العقارات المحلية «Vivawest»، بينما انضمت سلسلة متاجر «REWE» كراعٍ لأدوات التدريب.

هكذا، عاد شالكه إلى الأضواء تبعاً لتضافر جهود الجميع. مجلس الإدارة الحالي بطموح لتجاوز نكبات الماضي، والتركيز على بناء فريق شاب جاهز فنياً ومالياً للمنافسة من جديد.

عمل كبير تقوم به الإدارة، والهدف الأساسي البقاء ضمن دائرة المنافسة، والعودة بعد سنتين أو ثلاث إلى مصاف الأندية الكبيرة في ألمانيا. البداية ليست سهلة، والدليل هو الخسارة الكبيرة (3 - 1) التي تعرّض لها الفريق على يد نادي كولن في الجولة الأولى من الـ«بوندسليغا». صحيح أن شالكه تأثر بالنقص العددي في صفوفه منذ الدقيقة 35 بعد طرد دومينيك دريكسلر، إلا أن خسارة بهذا الحجم في بداية الدوري يمكن أن تنعكس سلباً على معنويات اللاعبين.

الدوري في بدايته حالياً، والفريق يملك الوقت لاستعادة عافيته.

خسر شالكه مباراته الاولى في الدوري امام كولن (أ ف ب)

بريميرليغ

السيتي يصعّب المهمة على المنافسين

انطباعات كثيرة تركتها الجولة الاولى من بطولة الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. الانطلاقة كانت مثالية لحامل اللقب مانشستر سيتي، خاصة عبر تألق مهاجمه الجديد إيرلينغ هالاند. إلا أن الصفاجة الكبيرة جاء ت من مدينة مانشستر بعد خسارة اليونايتد على ارضه امام برايتون المتواضع. وقبلها نجاة ليفربول من خسارة كانت قريبة جداً امام فولهام. أداء ونتائج يدلان على ان عملاً كبيراً يحتاج اليه منافسو السيتي لكي يزيحوه عن عرش إنكلترا

حسين سمّور

من الجولة الأولى للدوري الإنكليزي، أرسل مدرب مانشستر سيتي بيب غواردیولا رسالة واضحة إلى الجميع، بأن المنافسة على اللقب لن تكون سهلة، وأن بطولة الدوري ستبقى في خزائن النادي الأزرق. غواردیولا حقّق فوزاً مهماً خارج الديار على ويستهام يونايتد عبر هدفين لمهاجمه الجديد إيرلينغ هالاند. الأخير جاء من بروسيا دورتموند الألماني خلال الصيف الحالي مقابل 60 مليون يورو بعد أداء مميّز، وها هو يواصل تقديم العروض القوية مستفيداً من دعم جميع زملائه. صحيح أن مانشستر سيتي خسر كاس الدرع الخيرية قبل أيام لصالح ليفربول، ولكنّ العرض القوي الذي قدّمه نهاية الأسبوع، بدل بشكل واضح على أنه لا يريد التفريط بلقب الدوري. السيتي يمتلك منظومة متكاملة بدءاً من الحارس إيدرسون مروراً بإيميريك لابورت وجواو كانسيلو وكايل والكر وبينجامين ميندي ونائان آكي وكيفين دي بروين وغوندوغان، وليس انتهاءً بهالاند... تشكيلة يمكن أن تنافس على جميع البطولات الممكنة، خاصة أن هدف الفريق الأول هو المحافظة على لقب الدوري، والفوز بدوري أبطال أوروبا للمرة الأولى في تاريخه. رهان غواردیولا على هالاند يبدو ناجحاً، خاصة أن الفرق المنافسة لا تبدو في أحسن أحوالها.

ليفربول وصيف الموسم الماضي وأحد أكثر الأندية التي يمكن أن تنافس مانشستر سيتي على اللقب المحلي، سجّل انطلاقة بطيئة جداً بعد تعادله مع فولهام بهدفين لمثلهما، وهو تاخر بالنتيجة في مناسبتين.

> **نجحت أندية العاصمة لندن بتحقيق نتائج إيجابية خلال الجولة الاولى**

بدا واضحاً أن ليفربول يعاني في منتصف الميدان، إذ لم يقدم تباغو إنكلترا، سجّلت أندية العاصمة لندن نتائج مهمة، ففاز أرسنال على مريستال بالاس بهدفين دون رد، كما تجاوز تشيلسي إيفرتون بهدف نظيف، وفاز توتنهام بنتيجة كبيرة على ساوثهامبتون بأربعة أهداف لواحد. نتائج تعكس مدى العمل المقدّم من الإدارة والمدربين، خاصة في توتنهام، إذ إن المدرب الإيطالي للفريق أنطونيو كونتي بدأ يحصد نتائج البناء الصحيح الذي بداه الموسم الماضي.

الدوري لا يزال في بدايته، إلا أن كل متابع للكرة الإنكليزية يُدرك أن التأخر باكراً يعني صعوبة العودة في منتصف البطولة، كون المنافسة بدت شرسة منذ الأسبوع الأول على مقاعد أوروبا.

الدفاعي، مع ارتكاب فرجيل فان دايك خطأً «ساذجاً» أدى إلى احتساب ركلة جزاء، إضافة إلى الأداء الضعيف للظهير الكسندر أرنولد. الأخير يؤخذ عليه نزعته الهجومية المبالغ بها، وهو تسبب بالهدف الوحيد لريال مدريد في نهائي دوري أبطال أوروبا الأخير، والذي أفقد ليفربول اللقب، كما تسبب بهدف في مباراة فولهام الأخيرة. عمل كبير ينتظر مدرب ليفربول يورغن كلوب، وبحسب الصحف الإنكليزية فإن التعاقد مع متوسط ميدان مميّز هو أمر ملحّ حالياً، لتجنب المزيد من نزيف النقاط.

تراجع أداء ليفربول، ترافق مع صدمة كبيرة في ملعب أولد ترافورد بعد خسارة مانشستر يونايتد مباراته الأولى أمام برايتون بنتيجة (2 - 1). كعادته خلال المواسم الأخيرة بدا يونايتد تائهاً تحت قيادة المدرب الجديد إيريك تن هاغ. رعونة دفاعية، وفشل في تحويل اي فرصة إلى هدف جعلا «الشياطين الحمر» يتأخرون بالنتيجة. ولم ينجح كريستيانو رونالدو الذي دخل بديلاً بأن يسجل أو يقود فريقه لتحقيق فوز يمكن أن يعطيه دفعة معنوية. معاناة مانشستر مستمرة، والأكيد أن النادي بحاجة إلى تغييرات، خاصة على المستوى الدفاعي.

وفي ظل تراجع أندية شمال وغرب إنكلترا، وهندرسون وفابينيو الأداء المطلوب، خاصة بعد خسارة العديد من الكرات، والعجز عن صناعة الفرص للمهاجمين، أو إيصال الكرة بالشكل المطلوب إلى محمد صلاح والمهاجم الجديد داروين نونيز. الأخير سجّل هدفاً وأضاع آخر، إلا أنه لم يظهر بصورة المهاجم الحاسم القادر على أخذ الأمور على عاتقه في حال تأخر فريقه بالنتيجة. نونيز القادم من بورتو البرتغالي سيكون مطالباً خلال الفترة المقبلة بتقديم كل شيء، خاصة أن ليفربول يفتقد جهود مهاجمه السنغالي ساديو مانيه المنتقل إلى بايرن ميونيخ الألماني، كونه كان قادراً على صناعة الأهداف والتسجيل. وخلال المباراة الأولى ظهر أيضاً الضياع في الخط

تعادل ليفربول وخسر يونايتد في الجولة الاولى (أ ف ب)

الكرة الصفراء

تقدم روسي في التصنيف العالمي لكرة المضرب

احتفظ الروسي دانييل مدفيديف بصدارة ترتيب محترفي كرة المضرب، في حين تقدّم كل من البولندي هوبرت هوركاش والبريطاني كاميرون نوري مرتبة ليحتلا المركزين العاشر والحادي عشر توالياً. وتوّج مدفيديف بأول ألقابه هذا العام بفوزه أول من أمس الأحد بدورة لوس كابوس المكسيكيّة على الملاعب الصلبة، منهياً سلسلة من خمس هزائم توالياً في المباريات النهائية بدأت في أواخر العام الماضي في دورة باريس للماسترز وتخللتها الخسارة في بطولة أستراليا المفتوحة مطلع العام ضد الإسباني رافايل نادال. وجاء تقدم الثنائي هوركاش ونوري، على حساب الإيطالي يانيك سينر المتراجع مرتبتين عقب قراره هذا الموسم عدم المشاركة في دورة واشنطن التي أحرز لقبها العام الماضي. وتقدم الأسترالي نيك كيريوس، المتوّج بدورة واشنطن في أوّل ألقابه منذ ثلاثة أعوام، 26 مركزاً، ليحتل المرتبة 37 عالمياً، في أفضل ترتيب لوصيف بطل النسخة الأخيرة من بطولة ويمبلدون، منذ شباط/ فبراير 2020.

من ناحيته، تقدم الياباني يوشيهيتو نيشيوكا، وصيف كيريوس، 42 مرتبة ليحتل المركز 54 عالمياً، ولكن بعيداً عن أفضل ترتيب له في مسيرته (48 عالمياً في نيسان/ أبريل 2020).

ولدى السيدات، لا تزال البولندية إيغا شفيونتيك متصدرة بفارق كبير عن الأسترونة أنيت كونتافيت، فيما انتزعت الإسبانية باولا بادوسا المركز الثالث من اليونانية ماريا ساكّاري. في المقابل، تقدمت الروسية داريا كاساتكينا، المتوجة يوم الأحد بدورة سان خوسيه الأميركية، ثلاثة مراكز لتحتل المرتبة التاسعة عالمياً في أفضل ترتيب لها في مسيرتها. وتراجعت الأميركية دانيال كولينز ثماني مراتب لتخرج من العشر الأوليات وتحتل المركز السابع عشر عالمياً.

وجاء التصنيف عند الرجال على الشكل التالي: دانييل مدفيديف (روسيا)، الكسندر زفيريف (ألمانيا)، رافايل نادال (إسبانيا)، كارلوس الكاراس (إسبانيا)، ستيفانوس تسيسيباس (اليونان)، نوفاك ديوكوفيتش (صربيا)، كاسبر رود (النروج)، أندري روبليف (روسيا)، فيليكس أوجيه-الياسيم (كندا) وهوبرت هوركاش (بولندا). أمّا عند السيدات فحلت إيغا شفيونتيك (بولندا) في المركز الأول، وجاء خلفها أنيت كونتافيت (استونيا)، باولا بادوسا (إسبانيا)، ماريا ساكّاري (اليونان)، أنس جابر (تونس)، أريانا سابالينكا (بيلاروسيا)، جيسيكا بيغولا (الولايات المتحدة)، غاربينيي موغوروسا (إسبانيا)، داريا كاساتكينا (روسيا) وإيلينا رادوكانو (بريطانيا).

نتائج اللوتو اللبناني

4 | 39 | 32 | 28 | 18 | 13 | 1

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2029 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 1 - 13 - 18 - 28 - 32 - 39 والرقم الإضافي: 4

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 2,003,316,830 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,003,316,830 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 227,944,080 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 19 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 11,997,057 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 227,944,080 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,020 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 223,475 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 527,616,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 16,488 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 11,349,717,701 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2029 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 83198

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: لا شيء
- قيمة الجائزة الإفرادية: لا شيء

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 3198.**
- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 198.**
- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 98.**
- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1251 وجاءت النتيجة كالآتي:
- يومية ثلاثة: 062
- يومية أربعة: 4358
- يومية خمسة: 73867

◄ مبوب ►

◄ مطلوب ►

مطلوب موظّف لصيانة ماكنات القهوة خبرة لا تقلّ عن 3 سنوات لمنطقة البقاع.
ت: 01/680680

الأخبار
اشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

استراحة

كلمات متقاطعة 4093

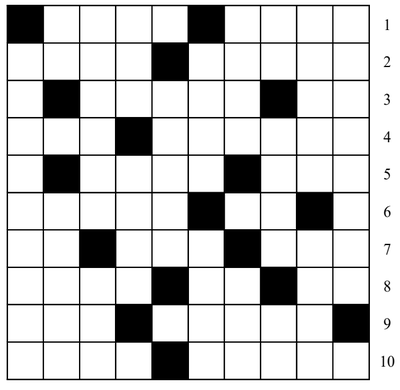

أفقيا

1- نيشان – يختار التصرّف بمنطق – 2- نحّات فرنسي راحل – ماركة سيارات – 3- يجري في العروق – مصائب عظيمة – 4- قسَمٌ الأطباء – ثمن زهيد – 5- مدينة إيرانية – قائد السفينة – 6- عملة آسيوية – نهر أوروبي في موراڤيا التشيكية وبولونيا – 7- أشتم والعن – ولد تعيس غير سعيد – مقياس مساحة – 8- قلب – إله – أسفي – 9- سد مصري – قناة تفصل بين جزيرتي نيوزيلندا الشمالية والجنوبية – 10- فيلسوف يوناني – عاصمة التبت

عمودياً

1- ممثلة لبنانية – 2- جزيرة أندونيسية – مباراة تجري على حلبة السرعة للسيارات أو في مضمار الخيل – 3- أمر قطيع – خلاف بعيد – أمر خفيّ – 4- مخادع ومراوغ – ملك بالأجنبية – 5- إسم لشهر أيار – شهر ميلادي – 6- أصناف من المأكولات – 7- مداد الأقلام – عائلة مُصلح ومفكّر إشتراكي بريطاني راحل أنشأ أولى التعاونيات الإستهلاكية – 8- مدينة أميركية في أنديانا – عاصمة بنغلادش – 9- شحم – عائلة لاعب كرة قدم إسباني – 10- دولة أميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- محمود تيمور – 2- ايران – رادو – 3- لفيف – جمباز – 4- كامرون – ودف – 5- ردّدت – 6- لرويك – كولت – 7- شارد – فا – 8- عدّ – أجر – نهش – 9- ايلو – مبثور – 10- روسيا – طبرق

عمودياً

1- مالك الشعار – 2- حيفا – راديو – 3- مريم نور – لس – 4- وافر – يداوي – 5- دن – ورك – 6- جند – فرم – 7- يرمّ – دكا – بط – 8- مابوتو – نتّب – 9- وداد – لاهور – 10- روزفلت – شرق

sudoku 4093

2	3				8			
			2	4				5
8		4	3			7		1
7				5				9
			9	6		4		
	8			7	4		6	3
5					1		8	
		3			5	1		
	6			2		3		7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4092

3	1	2	8	9	7	5	4	6
5	7	8	1	4	6	9	3	2
6	9	4	3	5	2	7	8	1
4	5	6	9	7	8	2	1	3
2	8	7	6	3	1	4	9	5
1	3	9	4	2	5	8	6	7
7	6	1	2	8	9	3	5	4
9	2	3	5	6	4	1	7	8
8	4	5	7	1	3	6	2	9

مشاهير 4093

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان بريطاني عضو فرقة البيتلز السابقة. شكل مع جون لينون ثنائياً ناجحاً بحيث كتبا أغلب قصائد الفرقة الغنائية

11+10+7+11+4+7 = عاصمة النيجر ■ 6+5+2+1+5+3 = عاصمة أفغانستان ■ 9+8 = خنزير بري

حل الشبكة الماضية: **جميلة بوحيرد**

إعداد **نعوم مسعود**

فنون مشهدية

بديع أبو شقرا مُمسرحاً معاناة بيتهوفن

خليل الحاج علي

كان بيتهوفن (1770-1827) عاجزاً عن السَماع، «مُبعداً خارج العالَم، منفيّاً داخل ذاته». حياته المليئة بالمواجع، والتعقيد، والعذاب، قدمها الكاتب اللبناني اسكندر نجّار، في مؤلفه «اعترافات بيتهوفن». وها هو اليوم يقدّمها على شكل قراءة مسرحية، بعدما صاغها الشاعر هنري زغيب إلى العربية، ويؤديها الممثل بديع أبو شقرا، برفقة العازف الفرنسي نيكولا شُقرو، على خشبة «مسرح مونو» لليلتين متتاليتين (9 و10 آب/ أغسطس). ستخرج اعترافات حميمة، تضيء على علاقة العبقري الموسيقي الشهير، مع والده، ومعاناته مع النساء، وأخطائه السياسية، وغيرها من الاعترافات، وسيستعيد معها الجمهور، إيمان بيتهوفن، وشغفه وصلابته والمصاعب التي واجهها بسخرية، وقناعة وصبر.

يؤكد اسكندر نجّار لنا أنّ الفكرة ولدت قبل ثلاث سنوات، بعدما كان الممثل الفرنسي، جان فرنسوا بالمير، قدمها في «أمسيات باريس» في سياق مناسبة «مهرجان البستان» في بيت مري. لاحقاً، جرى «تصديرها»

> **حافظ الشاعر هنري زغيب على روح النصّ الأصلي بالفرنسية، وادخل إليه اسكندر نجار، نفس اللغة العربية وإحساسها وشاعريتها**

إلى فرنسا، حيث عرضت في مدينة بربينيان، ثم في باريس. ومن المقرر أن تُستأنف العروض في العاصمة الفرنسية اعتباراً من 19 أيلول (سبتمبر) المقبل. أي، بعد تقديم النسخة العربية لـ «اعترافات بيتهوفن» في بيروت. بالنسبة إلى النص المعرّب، حافظ الشاعر هنري زغيب على روح النص الأصلي بالفرنسية، وأدخل إليه نجار، نفس اللغة العربية وإحساسها وشاعريتها. «كل لغة لها رونقها، والتحدي الذي يواجهه المترجم هو أن ينقل النص من ضفة إلى أخرى بأمانة، ولكن من دون أن يغرق في الترجمة الحرفية، مع حرصه على أن «يُلبس» النص الجديد، رونقاً خاصاً باللغة التي ترجمه إليها». هذا على مستوى المضمون، أما على صعيد الشكل، فيؤكد نجار على أنّ الموسيقى في القراءة المسرحية، تحمل عنصراً سردياً. وعليه، يأتي الخيار الموسيقي، متناسباً مع كل فصل من فصول العمل، بحيث تتفاعل مع اعترافات الراوي، وتكمل المشاعر التي تختلج في نفسه.

ما الذي يمكن أن يحمله المتلقي معه من خلال «اعترافات بيتهوفن»؟ يقول نجار في هذا الصدد، إنَّ كل متفرج، أو قارئ، يتفاعل حسب إحساسه، بعيداً عن مبدأ التلقين. «نأمل أن يؤدي التكامل بين الكلمات والموسيقى، إلى إثارة مشاعر الحاضرين، وأن يُظهرَ العملُ بعدَ شخصية بيتهوفن الإنساني، بتناقضاته وضعفه، ويبيّن قدرته على تخطي معاناته لخلق أعمال خالدة». قد يبدو للوهلة الأولى، أنّ اعترافات بيتهوفن، تأتي خارج سياق ما يعيشه الجمهور في بيروت، خصوصاً في ظلّ الأزمة المالية والمعيشية وتداعياتها الاجتماعية والنفسية. لكن تبدو جليّةً، حاجةُ المجتمعات إلى الثقافة، للاستمرار والمحافظة على هويتها. في هذا الصدد، يقول اسكندر نجّار، نقلاً عن الأديب الفرنسي جان جيونو (1895- 1970) «إنّ دور الشاعر، هو أن يكون أستاذ رجاء». من هذا المنطلق، يتحتم الاستمرار، رغم الصعوبات «لنبعث الأمل»...

«هذا لا يعني أننا ننظر إلى الأمور بسذاجة أو رضى، على العكس. يجب على الكاتب أن ينخرط في مجتمعه، وأن يعي المسؤولية الملقاة على عاتقه، ليحمل هذا المجتمع على الانتفاضة على واقعه المرير، من خلال مده برؤية تغييرية».

انطلاقاً من ذلك، قد تجوز المقاربة بين واقع لبنان، الذي يشهد عزلةً ثقافيةً عن محيطه، وضعف إنتاجه الفني، وواقع بيتهوفن، الذي كان عاجزاً عن سماع نوتاته. «إنّ لبنان هو بمثابة عازف أو مؤلف موسيقي، لم يعد قادراً على سماع نوتاته، وأصوات محيطه، فخرج من عالم اللامبالاة والترف، ليجد نفسه في عزلة. ولكن ما ينقذه هو إبداعه الذي يتجسد في نجاحات اللبنانيين، خصوصاً خارج الوطن».

«اعترافات بيتهوفن»: س:20:30 مساء اليوم وغداً ـ «مسرح مونو – الأشرفية) ـ للاستعلام: 70/626200

نموذج ثقافي واقتصادي مستدام
«آخر أيام الصيفية»: الفنّ يخرج من سلّة المـونة!

ينطلق مهرجان «آخر أيام الصيفية»، يوم الجمعة المقبل، بهدف توفير مساحة فنية وتعبيرية، في قرية بتلون في الشوف. يتوق الحدث ليكون متنفساً لكل الحضور والمؤدين. في دورته الثانية، يعزز «آخر أيام الصيفية»، اللامركزية الثقافية، والإنماء الثقافي المتوازن، في ظل سياسات التهميش الرسمية المستمرّة منذ عقود. يجمع المهرجان، التي تنظمه جمعية «سرمدى»، بين الفنّ، والثقافة، والزراعة، ضمن رؤية تبحث عن حلول مستدامة في هذه القطاعات، من أجل العيش والبقاء في الأرياف.

شهد بيت «سرمدى»، المترامي على أحد وديان قرية بتلون، تاريخاً

> **توفير مساحة فنية وتعبيرية في قرية بتلون في الشوف**

عامراً، على مدى عقود من الزمن. كان أول مدرسة في القرية منذ أكثر من مئة عام. تحوّل في ما بعد ليكون مركزاً لـ «مخترة»، أيام المتصرفية. بعد ذلك، صار مركزاً بلدياً. تحولات عديدة، أفضت ليكون البيت التاريخي، على شكله الحالي. مساحة داخلية مجهزة لتقديم ورش العمل في المسرح، والرقص، وفنون الأداء. تحيطها مساحة زراعية وحديقة، يشرف عليها شبان مبادرة «طريق النحل»، وهدفها الحفاظ على التنوع البيئي والبيولوجي. في نهاية الأسبوع الحالي، سيكون بيت «سرمدى»، ملتقى للرواد والمهتمين، لحضور مهرجان «آخر أيام الصيفية»، الذي يبدأ

ينزهة في قلب طبيعة بتلون، من الساعة الخامسة، وحتى السادسة والنصف، يتعرف فيها الناس على أهمية التواصل مع البيئة. يتبعها ورش عمل يومية، في صناعة الفخار، والأخشاب، والمنحوتات، حتى السابعة والنصف، على أن يتم فتح سوق المونة للنساء المشاركات، لبيع منتوجاتهن. وبذلك، يكون شعار هذا العام، «من المونة عم نعمل فنّ» في خطوة هدفها أولاً، تشجيع النساء على بيع محصولهن السنوي، لتأمين معيشة عوائلهن، وثانياً، للبحث عن مصادر تمويل لجمعية «سرمدى»، ما يحقق ديمومة للاستمرار والاستدامة، للعيش والبقاء.

إلى جانب ذلك، سوف يستضيف مهرجان «آخر أيام الصيفية» Open Mike، وسيتمكن عدد من المشاركين من تقديم الشعر، الغناء الموسيقى، المسرح، الستاند أب كوميدي، الزجل، الرقص، وموسيقى الراب. «تحقق مشاركة المؤدين والجمهور على حد سواء، تنفيساً لهم، في ظل الأوضاع والتحديات التي يواجهونها، وتخلق مساحة للتعبير»، يقول لنا مدير المهرجان وجمعية «سرمدى» زاهر قيس، ويضيف: «ينشأ فضاء مسرحي، من حيث لا ندري». الجمهور يجهز للاستماع إلى المؤدين، الذين يقومون بدورهم بالتعبير عن مكنوناتهم، من دون أي تدخل من قبل المنظمين».

لا تتطرق مضامين المؤدين إلى «السياسة والدين»، فـ «نحن لسنا منصة لطرح السياسة، وإنما لطرح الفن» يقول قيس. إلا أنّ السياسة تشكل، أكثر من أي وقت مضى، جزءاً حاسماً في يوميات اللبنانيين، فلماذا يجب عدم إقحام مضامينها في قلب مهرجان هدفه تعزيز اللامركزية الثقافية، والثورة على الإقطاع والتهميش ومقاربة أزماتنا الاقتصادية والسياسية؟ سؤال لا بدَّ من أن يضعه القائمون على المهرجان في اعتبارهم. وعن الأثر الاجتماعي للمهرجان، يقول زاهر قيس «إن إيلاء صحتنا النفسية أولوية قصوى، وخلق مساحة للقاء المحليين والوافدين إلى المنطقة، هو شيء أساسي بالنسبة إلينا. إذ يشكل المهرجان، ملتقى تعارفياً، ويخلق في أنفسهم شعوراً بالأمان، لتبادل أحاديث تتعلّق بالثقافة والفنون، وتعريفهم على بدائل فنية وموسيقية ومسرحية، وبيئية، وحرفية، بعيداً عن كل ما هو سائد في المنطقة».

خلال العام الفائت، شارك في المهرجان حوالى 800 شخص، ومن المتوقع أن يلامس العدد هذا العام نفس الدورة الأولى. وهذا إن دل على شيء، إنما يدل على تعطش المنطقة للفن والثقافة. علماً أنّ جمعية «سرمدى» التي انطلقت عام 2017، متخذةً من المكتبة الوطنية في بعقلين مساحة لها، أسّسها عدد من خريجي دفعات المسرح في الجامعة اللبنانية. أرادت الجمعية أن تحقق خرقاً في السياسات الإقصائية للثقافة، وتشكل نموذجاً ثقافياً، يجب تكراره، والعمل عليه، ليس في الشوف فحسب، إنما أيضاً على صعيد المحافظات كلها، خصوصاً أنها لا تعتمد على نظام تمويل فردي، أو على الصناديق الثقافية الممولة فقط، وإنما تحقق ربحاً مادياً، يجعلها تحافظ على استدامتها من خلال تفعيل عمل المرأة، وبيع المونة، والتواصل مع الأرض. «وراء كل مرطبان مونة، هناك قصة» ووراء كل مشارك في الـ Open Mike، أو الميكروفون المفتوح، قصص، تروى، تؤكد على ضرورة البقاء والعيش في الأرياف.

خ.ج.ع

مهرجان «آخر أيام الصيفية» بدءاً من 12 حتى 14 آب (أغسطس) ـ «بيت سرمدى» (بتلون، الشوف ـ من 05:00 عصراً حتى 10:30 مساءً)

نوستالجيا

«أيام شامية» كان أول الغيث

عبدالرحمن جاسم

تعوّد الجمهور العربي على مسلسلات البيئة الشامية، أحبها بعضهم، وكرهها بعضهم الآخر. لكن ما يجمع عليه الكلّ على أنَّ مسلسلات تلك البيئة غيّرت شكل الدراما العربية حال ظهورها. يخطئ كثيرون بأنَّ بداية هذا العصر كان مع مسلسل «باب الحارة» الشهير مع مخرجه الراحل باسم الملا وكاتبه مروان قاووق (2006). الأمر بدأ قبل ذلك بأعوام، وتحديداً عام 1992، مع رائعة الملا أيضاً لكن بكتابة أكرم شريم «أيام شامية». المسلسل فتح الباب عريضاً للدراما الشامية كي تدخل قلوب المشاهدين، وتملأ جيوب المنتجين. حمل «أيام شامية» أفكاراً كثيرة سرعان ما تلقفتها مسلسلاتٌ أخرى، فاستنسخت فكرته وطوّرتها، وعدّلت عليها. مثلاً، أخذ «باب الحارة» فكرة بنية الحارة وعلاقات أفرادها ببعضهم وبالزعيم، وأضاف وكبّر بعض الشخصيات وأدوارها، وقس على ذلك.

تروي قصّة «أيام شامية» حكاية محمود (عباس النوري) الذي يعمل فوالاً ويعيش مع والدته (هالة شوكت) ويعاني الأمرّين من ضيق العيش. يضطر لأن يرهن شاربيه، وهذا فعلٌ كبيرٌ آنذاك، لدى تاجر مواشٍ يدعى أبو عبدو (خالد تاجا) لقاء مبلغ من المال احتاجه. نعرف بعد ذلك أنَّ أبو عبدو متزوج من اثنتين: الأولى إم عبدو (سامية جزائري) والثانية نزيهة (وفاء موصللي) تتشاجران، ويؤدي هذا الشجار إلى «ضياع» شاربي محمود. وهنا تتعقّد القصّة. يصرّ أبو عبدو على حل المسألة ولو بالكذب، فيحضر شاربين مزيفين ويعطيهما لمحمود. يعرف محمود بالأمر ويتحوّل الأمر إلى قضية «رأي عام» في الحي يتدخّل الجميع فيها، سواء بالرأي أو الفعل أو حتى بالحديث. لم يغفل المسلسل القصص الجانبية، فهناك حكاية سيفو (ناجي جبر) الثائر الملتجئ إلى الحي الذي يسمح له الزعيم أبو صطيف (رفيق سبيعي) بالبقاء والعمل بعد معرفته بنضاله ضد المحتل التركي. في المسلسل أيضاً، قصص جانبية كثيرة، مهدت لاحقاً لجميع أفكار المسلسلات الشامية، لناحية الأجواء العامة. أدائياً يضم المسلسل تقريباً أهم نجوم الدراما السوريين في تلك المرحلة وما بعدها، إذ يكفي مثلاً أن نعرف بأن قيس الشيخ نجيب ونادين تحسين بيك ظهرا في المسلسل كطفلين. ضم العمل كأبطال رفيق سبيعي وناجي جبر من الجيل الأوّل للدراما السورية. سبيعي عرف بدور أبو صيّاح صاحب المقهى «القبضاي والزكرت» وجبر صاحب شخصية «أبو عنتر» من قصص ومسلسلات وأفلام «غوار الطوشة» شخصية دريد لحام الأثيرة والشهيرة في آن. سبيعي وجبر قدما أداءً يليق بسمعتهما كرواد للعمل الدرامي والأداء التمثيلي. إذ كنّا أمام هدوء سبيعي وقدرته على تقمص أدوار «القبضايات» كبار السن والمقدّرين من قبل الجميع فيما جبر استخدم مهارته كرجل ذي نخوة وحمية عالية، فضلاً عن استخدامه صوته وحركته الجسدية بسهولة وسلاسة. عباس النوري بدوره قدم واحداً من أدوار عمره، قد لا يذكره الناس كثيراً مع شعره الأسود وشاربيه الكبيرين في هذا الدور، خصوصاً مع تفوقه الأدائي السنوات الأخيرة في مسلسلات وأدوار مثل «مع وقف التنفيذ». هنا نرى النوري شاباً صغيراً غاضباً ومكافحاً. نسائياً أظهرت سامية الجزائري مهاراتها في هذا المسلسل، هي التي تعتبر مع شقيقتها صباح، واحدة من نجمات الجيل الذي أتى بعد المرحلة الأولى أو ما يمكن تسميته اصطلاحاً «مرحلة غوار». كثيرةٌ هي الأسماء الكبيرة التي مرّت في المسلسل: فلا يمكن نسيان سليم كلاّس (بدور ديب الحلاق) أحد أبرز الوجوه الدائمة في الدراما، وبسام كوسا الموهوب بدور «حمدي القاق»، وخالد تاجا (أبو عبدو) الماهر الذي أعطى للعمل الكثير من قوته. نسائياً برزت هالة شوكت بدور والدة محمود، ووفاء موصلّلي في واحد من أدوارها الأولى في الدراما السورية، وتولين البكري -ولربما هذا كان أوّل أدوارها- بدور زوجة محمود الصغيرة اللطيفة والمطيعة.

> **تميّز بقوة قصته، ومهارة حبكته، وأداء ممثليه**

إخراجيّاً؛ وقبل أن يصبح الراحل بسام الملا عرّاب الدراما الشامية، أتى هذا المسلسل ليكون بمثابة التجربة المهمّة التي فتحت الباب أمامه. استخدم المخرج الراحل تقنيات كانت جديدة في تلك الأيام: الكادر الضيق، والكادر الواسع؛ الكادرين التلفزيونيين الذين أصبحا بمثابة سمة لأعماله. استخدم نظام «الحارة» الدمشقية من خلال الدكاكين المتلاصقة، والفراغ بينها الذي لا يتسع إلا لعربة «الكارلو التي يجرها الحصان». كل هذه التفاصيل اهتم بها الملا وجعلها بمثابة «ثيمة» لهذا النوع من الدراما، التي أصبح عرّابها وملكها غير المتوج. بعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً على ظهور «أيام شامية»، لا يزال المسلسل يستحق المشاهدة، لقوة قصته، ومهارة حبكته، وأداء ممثليه، وفوق كل هذا لمخرجه حامل فكرة «الدراما الشامية» وصاحبها الأثير.

«أيام شامية» على «شاهد»

الأخبار
al-akhbar
الثلاثاء 9 آب 2022 العدد 4697

صورة وخبر

عضو في «فرقة غواتيمالا الوطنية للباليه الفولكلوري والحديث» يؤدّي الرقصة التقليدية (El Paabanc) الخاصة بشعب «الكيكشي المايا» في مركز «ميغيل أنخل استورياس» الثقافي في العاصمة الغواتيمالية. علماً أنّ هذه الرقصة التي تؤديها الشعوب الأصلية من المايا، قد أدرجت أخيراً على «قائمة التراث الثقافي غير المادي» في البلاد (جوهان أوردونيز ــ أ ف ب)

المفكرة

«جيجي» تمسّكت ببراءتها

■ يتابع نادي القراءة باللغة الفرنسية في «جمعية السبيل» دراسة العلاقة بين الأدب والسينما، ويُخصص جلسته المقبلة لمناقشة رواية «جيجي» (1944) للكاتبة الفرنسية كوليت (1873 ـ 1954/ الصورة) تحت إشراف الشاعر اللبناني الفرونكوفوني أنطوان بولاد (1951)، بعد غدٍ الخميس في «مكتبة بلديّة بيروت العامة» (مونو). تحكي «جيجي» قصة شابة باريسية جميلة، تدرّبها جدّتها «ماميتا» وعمّتها «أليسيا» لتوقع بالرجال الأغنياء لينفقوا عليها الأموال. لكنها تنجح في تجنب هذا المصير وتحافظ على براءتها. وحين يقع الشاب الثري والمثقف «غاستون» في حبّها، ترفض الخضوع لرغباته. تبدأ الجلسة بعرض فيلم «جيجي» (1958) المقتبس من الكتاب للمخرج فنسنت مينيلي، وتليه مناقشة مفتوحة مع الحضور حول مدى أمانة الشريط للنص الأدبي، ومدى نجاح السينما في إكساب الرواية المزيد من الشهرة والعمق والجِدّة في المعالجة الدرامية.

مناقشة رواية «جيجي»: بعد غدٍ الخميس ـ س: 18:00 ـ «مكتبة بلديّة بيروت العامة» (مونو ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/664647

أميمة وفاطمة ورنا: حكايات وأغانٍ وسينما

■ بالتعاون مع «نادي لكل الناس»، تقيم «جمعية هُنّ للثقافة والفنون والتمكين» «مهرجان هنّ» عصر السبت 13 آب (أغسطس) في «القاعة العامّة» في الخلوات (حاصبيا). يبدأ المهرجان بقراءات شعرية وتوقيع كتاب «أجراس المخمل» (دار الفارابي ـ 2018) للشاعرة رنا أبو ابراهيم، تليها قراءة حكايات مع كاتبة قصص الأطفال فاطمة شرف الدين، ثم لقاء حواري مع الفنانة أميمة الخليل التي ستُقدّم أغنيتين للجمهور. يُختتم المهرجان بعرض وثائقي «حنين إلى أرض الحرب» (1980) للمخرج الراحل مارون بغدادي. يتخلل المهرجان أيضاً معرضاً وسوقاً فنيّاً تحت عنوان «رسم، أشغال يدوية، أكسسوارات» وأنشطة للأطفال، بالإضافة إلى سوق «ما لذ وطاب» ضمن أجواء قروية.

«مهرجان هنّ»: السبت 13 آب ـ بدءاً من س: 17:00 حتى 22:00 ـ «القاعة العامة/ الخلوات» (حاصبيا) ـ الدعوة عامة ومجانية.

«نهوض» من تحت الرماد

■ يحتضن «زيكو هاوس» (الصنائع) معرضاً فنيّاً متعدد الوسائط بعنوان «نهوض» (Rise) في 18 آب (أغسطس).

يشارك في المعرض كل من باميلا شرابية (فن تشكيلي/ الصورة) وورولا صليبي (خزف ومجوهرات) ونادية وردة (شعر). خلال المعرض، ستقدّم فرقة «مِنَ الشعب» عرضاً مباشراً عند الثامنة مساء. علماً أن معرض «نهوض» سوف يبث أيضاً ابتداء من 18 آب على منصة spatial.io ويستمر حتى 15 أيلول (سبتمبر). هذا المعرض الفني الهجين الذي يقام برعاية مشتركة من The Good Food Hub و «زيكو هاوس»، مُوجه إلى كل من يؤمن «بالبعث من تحت الرماد والتعلم من أخطاء الماضي» وفق ما يشير البيان التعريفي. كما أنّه أيضاً دعوة «للعيش وليس فقط البقاء على قيد الحياة، وللتذكر والاعتراف بالأجزاء المتناثرة من أنفسنا، ولتجاوز الألم والصدمات ومناطق الراحة المنهكة والحدود الثابتة».

معرض «نهوض»: الخميس 18 آب ـ س: 19:00 حتى 23:00 ـ «زيكو هاوس» (الصنائع. بيروت). للاستعلام 03/810633

جلسة مع عدي لزية

■ تدعو «الجمعية اللبنانية للقرّاء»، بعد غدٍ الخميس إلى حضور مراجعة لمجموعة مختارة من الكتب في «برزخ». خلال اللقاء، سيتحدث الروائي الشاب عدي لزية عن رحلته في عالم الكتابة وعن مواضيع مجموعته القصصية «في رثاء الضوء» (دار المؤلف ـ 2019). كما ستتم مناقشة رواية «شوق الدرويش» (دار العين للنشر ـ 2014) للقاص والروائي السوداني حمور زيادة (1979) التي اختيرت ضمن القائمة القصيرة لـ «الجائزة العالمية للرواية العربية» لعام 2015، بالإضافة إلى مراجعة رواية «الدم الأوّل» (ألبان ميشيل ـ 2021) للبلجيكية أميلي نوتومب (1966 ـ الصورة).

مراجعة كتب: بعد غدٍ الخميس ـ س: 18:30 ـ «برزخ» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/678856

على بالي

أسعد أبو خليل

دكاكين مجتمع مدني على مدّ النظر. التمويل الغربي الذي كان يصبّ في خانة أحزاب رجعيّة يمينيّة أو طائفيّة دينيّة أو شخصيّات مستزلمة للحكومة الأميركيّة، بات يصبّ في دكاكين المجتمع المدني. الوُجهة باتت واضحة. يكفي أن تنظر إلى تغطية مواقع الإعلام «المستقلّ» (الحكومة الأميركيّة هي التي أطلقت صفة «المستقل» على كل إعلام يتلقّى تمويلاً حكوميّاً غربيّاً أو حتى خليجياً، فتصبح مواقع «ميغا ناتو» و«مدن الملح» و«درج» كلّها مواقع مستقلّة) للحرب في أوكرانيا أو الضجّة حول تايوان. «ميغا ناتو» ندّدت بالتصعيد الصيني فيما طائرات وأساطيل أميركا تحاصر الصين من كل حدب وصوب. وأخيراً، استقالت مديرة منظمة العفو الدوليّة في أوكرانيا لأن المنظمة أصدرت تقريراً انتقدت فيه تكتيكات الحرب الأوكرانيّة وتعريض المدنيّين للخطر عبر وضع قواعد عسكريّة في أماكن سكنيّة مكتظّة بما فيها المدارس والمستشفيات. وكان ذلك معروضاً في التغطية غير الغربيّة من قبل. قامت القيامة لأن جرائم الحرب لا تُرتكب إلا من قبل أعداء أميركا وإسرائيل فقط. هذه المنظمات المشوّهة والمُتاجرة بحقوق الإنسان تغلّف دوماً تقاريرها بأسباب تخفيفيّة وتسويغات وأعذار لإسرائيل، من نوع: قد يكون هناك ما يمكن وصفه بجرائم حرب. مسؤولة المنظمة في أوكرانيا رفضت التقرير لأنه قد يمدّ السرديّة الروسية بالعون، أي أنّها تعترف أنّ الكذب ضروري من أجل صدّ السرديّة الروسيّة عن الحرب. الرئيس الأوكراني الذي يتصرّف كـ«قبضاي حي» أكثر ما يتصرّف كرجل دولة كما تصفه وسائل إعلام الغرب، اتهم منظمة العفو بـ «العفو عن الدولة (الروسيّة) الإرهابيّة وتحوير المسؤوليّة من المعتدي إلى الضحيّة». إعلام الغرب وافق على الفور طبعاً والتقرير طُمسَ على الفور. «نيويورك تايمز» أفتت بجواز استعمال مستشفيات ومدارس إذا لم تكن تستعمل لغايات مدنيّة. هل يمكن أن تصدر الصحيفة الأميركيّة وخبراء حربها هكذا فتوى عن حركات مقاومة عربيّة تقاتل إسرائيل؟ أصبح القتال من المدارس والمستشفيات مسموحاً في حالة أوكرانيا؟ والقيادة العسكريّة الأوكرانية اعترفت بجرائم الحرب عندما سوّغت قتالها بين السكّان بسبب القصف الروسي. لهم معايير حرب لعرقهم ويخترعون معايير خاصّة بشعوبنا.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com